

٧٨٥٦

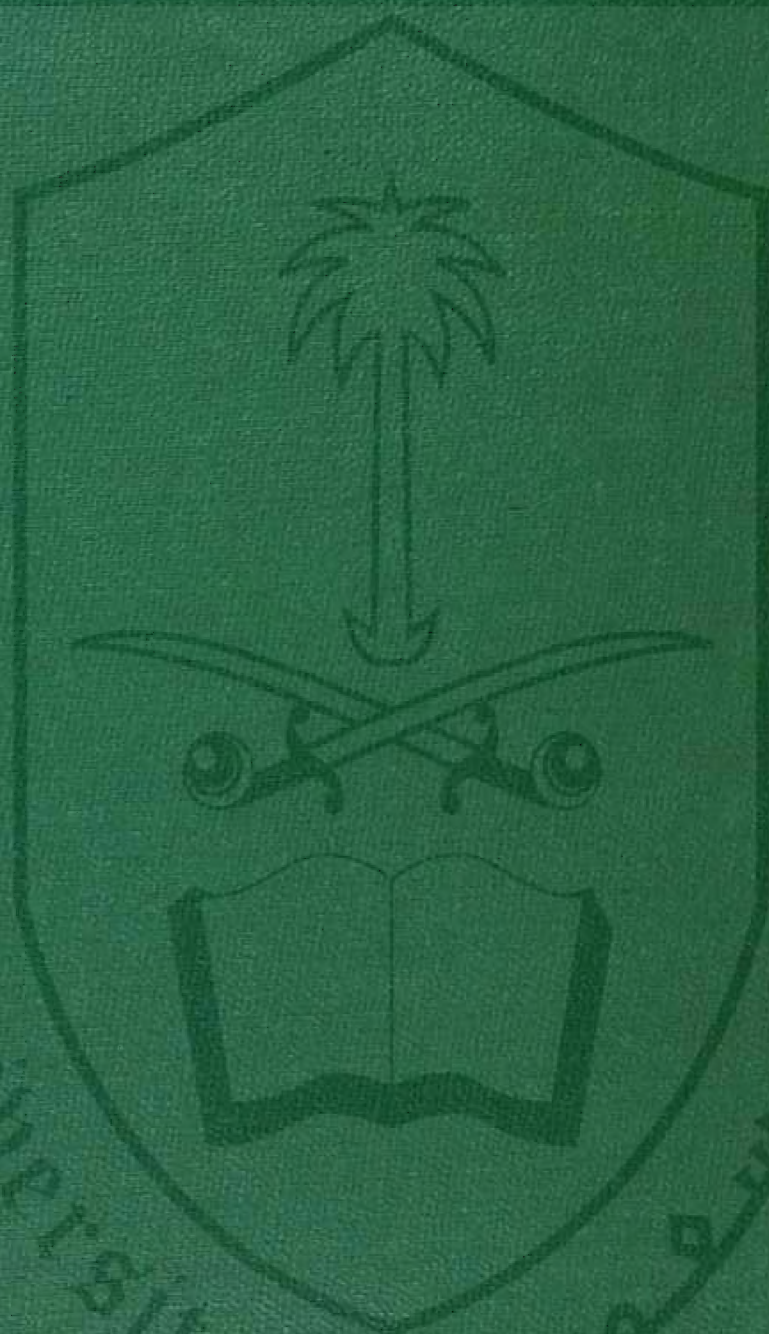
منهاج الطالبين

٢٣

٢، ١٧، ٢٤

٢٠

King Saud University



Copyright © King Saud University

٢١٧٣

منهاج الطالبين ومسلك الراغبين، تأليف النووي،

م ٠ ن

يحيى بن شرف - ٦٧٦ هـ. كتبه محمد بن أبي بكر
العزاري سنة ٧٤٥ هـ .

٢٠ × ١٤ سم

١٥ س

١٦٥ ق

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، تنقص كثيرا بعد
الورقة الأولى، بعض الأوراق الأخيرة وبالأثناء
والأولى بخط مغاير مستحدث. طبع كما ورد بذخائر
التراث سنة ١٢٩٥ هـ ببولاق .

٧٨٥٦

عب

الأعلام ١٨٤٠: ٩ دار الكتب المصرية ٥٤١: ١

١- المذهب الشافعي - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ .

٢٠٨

١١٦
٧٨٥٦

King Saud



جامعة الملك سعود

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٧٨٥٦ - ١١٦٨٠
العنوان: فتح الباعث في معرفة
المؤلف: محمد بن شرف الخوري - ١٤٦٣ هـ
تاريخ النسخ: ٧٤٥ هـ
اسم الناشر: محمد بن أحمد بن عبد العزيز
عدد الأوراق: ١٦٥
ملاحظات: -

كتاب منهاج الطالبين ومسلک الراغبين
للقطب الرباني والعالم الصمداني ولي الله بلاء
تراجع ومحرر المذهب بلاء دفاع ابي

زكريا يحيى بن شرف بن مري

كرضا بن حسن بن حسن

بن محمد بن جمعة بن حاتم

كتاب وليس الصحا في

التعوي قدس الله

روحه ونور

درجته وتنقلا

به ويعلمه

امين

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم اجمعين

قاعدة لطيفة كل كلمة في المنهاج بعد قوله وكذا امر فعمل الاست
مواضع قوله في صفة الصلاة وكذا امر فعمل ما وقوله في
الجماعة وفي الحوالة وكذا اجلول وفي السلم وكذا اوليلا وفي
اللعان وكذا اظاها على المذهب وفي العدد وكذا اليللا
الى دار جارة انتم قوا بعد السوط

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله البر الحواد الذي جلت نعمة عن الإحصاء
بالاعداد المان باللطف والامشاد الهادي الى
سبيل الرشاد الموفق للنفقة في الدين من لطف
به واختاره من العباد احمده ابلغ حمدا والحمد
وازكاه واشمله واشهد ان لا اله الا الله الواحد
الغفار واشهد ان محمدا عبده ورسوله
المصطفى المختار صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا
وشرفا وبعد فان الاشتغال بالعلم من افضل الطاعات
واولى ما انتفت فيه تقاسير الاوقات وقد انصرت
رحمة الله تعالى من التصنيف من المبسوط والمختصر
وانتقد مختصر المحرر للإمام أبي القاسم الرازي رحمه الله
في التحقيقات وهو كثير الفوائد عمده في تحقيق
المنهج معتمدا للمقتني وغيره من اولي الرغبات
وقد التزم مصنفه رحمه الله تعالى ان ينصر على ما

درية صح

احرة مثله ولو قال من بلد كذا افردته من اقرب منه فله
قسطه من الجعل ولو اشترك اثنان في ردّه اشتركا في الجعل
ولو التزم جعلا لمعين فشاركه غيره في العمل ان قصد اعانته
فله كل الجعل وان قصد العمل للمالك فلاول قسطه ولا شيء
للمشارك حال ولكل منهما الفسخ قبل تمام العمل فان فسخ قبل الشروع
او فسخ العامل بعد الشروع فلا شيء له وان فسخ المالك بعد الشروع فعليه
احرة المثل في الاصح وللمالك ان يزيد ويقتصر في الجعل قبل الفراغ
وقايدته بعد الشروع وجوب احرة المثل ولو مات الأبق في بعض
الطريق او هرب فلا شيء للعامل واذا رده فليس له حبسه لقبض الجعل
ويصدق للمالك اذا انكر شرط الجعل او سعيه في ردّه فان اختلفا في
قدر الجعل تخالفا **كتاب الفرائض** يبدأ من
تركة الميت بمؤنة تجهيزه ثم تقضي ديونه ثم وصاياه من ثلث
الباقى ثم يقسم الباقي بين الورثة **قلت** فان تعلق بعين التركة
حق كالزكاة والمرهون والجاني والمبيع اذا مات المشتري مفلسا
قدم على مؤنة تجهيزه والله اعلم واسباب الادب اذ يتبعه

قربة ونكاح ولا يثبت المعتقد ولا عكس والرابع الاسلام
فتمتص التركة الى بيت المال اذا لم يكن وارثا اذا لم يكن وارث
بالاسباب الثلاثة والجمع على ارثهم من الرجال عشرة الابن وابنته
وان سفلا والاب وابوه وان علا والاخ وابنه الامر والامر والامر
للأم وكذا ابنه والزوج والمعتق ومن النساء سبع البنت وبنت
الابن وان سطلت والامر والحدة وان علت والاخت والزوجة
والمعتقة ولو اجتمع كل الرجال ورث الاب والابن والزوج فقط او
كل النساء فالبنت وبنت الابن والامر والاخت للأبوين والزوجة
او الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين فالابوان والابن والبنت واحد
الزوجين ولو فقدوا كلهم فاصل المذهب انه لا يورث ذوط الارحام
ولا يرد على اهل الفرض بل المال لبيت المال واقتي المتأخرون
اذا لم ينتظم امر لبيت المال بالرد على اهل الفرض غير الزوجين ما قل
عن فرضهم بالنسبة فان لم يكونوا صرف الى ذوي الارحام وهم من
سوي المذكورين من الارقاب وهم عشرة اصنافهم ابو الامر
وكل جد وحنة ساقطين واولاد البنات وبنات الاموة واولاد

الاخوان وبنو الاخوة للام والعمة للام وبنات الاعمام والعمات
والاخوان والخالات والمدلون بهم **فصل** الفروض
المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف فرض خمسة زوج لمختلف
زوجته ولد او لا ولد ابن وبنت وبنت ابن واخت لابوين اولاد
منفردات **والسبع** فرض زوج لزوجته ولد او ولد ابن
وزوجة ليس لزوجها واحد منهما **والثمن** فرضها مع احدهما
والثلثان فرض بنتين فصاعدا وبنتي ابن فاكتر واختين فاكتر
لابوين اولاد **والثلث** فرض امر ليس لبيتها ولد ولا ولد ابن ولا
اشان من الاخوة والاخوان وفرض اثنتين فاكتر من ولد الامر
وقد يفرض للجد مع الاخوة **والسبع** فرض سبعة اب وجد
لميتها ولد او ولد ابن وامر لبيتها ولد او ولد ابن او اشان من
الاخوة والاخوان وحنة ولبنت اب مع بنت صلب واخت
او اخوات لاب مع اخت لابوين ولو احدى من ولد الامر **فصل**
الاب والابن والزوج لا يحجبهم احد وابن الابن لا يحجبه الا الابن
او ابن ابن اقرب منه والحيد لا يحجبه الامتوسط بينه وبين الميت

والاخ للابوين محبة الاب والابن وابن الابن ولا يمحبه هؤلاء
 واخ لابوين فلا يمحبه اب وحده وولد وولد ابن وابن الاخ
 لابوين محبه ستة اب وحده وابن وابنه واخ لابوين ولا ي
 ولا يمحبه هؤلاء وابن اخ لابوين والعمر لابوين محبه هؤلاء
 وابن اخ لابن ولا يمحبه هؤلاء وعم لابوين وابن عم لابوين
 محبه هؤلاء وعم لابن ولا يمحبه هؤلاء وابن عم لابوين
 والمعتق محبه عصبة النسب والبنت والامرؤ والزوجة لا تحب
 وبنت الابن محبة اب او بنتان اذا لم يكن معهما من يعصبها
 ولجدة لا محبة الا الامرؤ ولا يمحبه الاب او الامرؤ والقربي
 من كل جهة تحب البعد منها والقريب من جهة الامرؤ كما امر
 تحب البعد من جهة الاب كما امر اب والقريب من جهة الاب
 لا تحب البعد من جهة الامر في الاظهر والاخت من الجهات كالاخ
 والاحوات الخ لا يمحبه من ايضا اختان لابوين الا ان يكون
 معهن من يعصبهن والعققة كالمعتق وكل عصبة محبة اصحاب
 فروص مستغرقة **فصل** الابن يستغرق المال وكذا

البنون وللبنت النصف ولبنتين فصاعدا الثلثان ولو اجتمع
 بنوت وبنات فالمال لهم للنكر مثل حظ الانثيين واولاد الابن
 ان انفردوا كالاولاد الصليب فلو اجتمع الصنفان فان كان من ولد
 الصليب ذكر محب اولاد الابن الذكور والذكور والافان فان لم
 يكن الا انثى او انثى فلها اولهن السدس وان كان للصليب بنتان
 فصاعدا اخدتا الثلثين والباقي لولد الابن الذكور والذكور
 والافان ولا شيء للانثى الخ لا ان يكون اسفل منهن ذكر
 فيعصبهن والادابن الابن مع اولاد الابن كاولاد الابن مع
 اولاد الصليب وكذا ساير المنازل وانما يعصب الذكر النازل
 من في درجته ويعصب من فوقه اذا لم يكن لها شيء من البنين
فصل الاميرت بغير من اذا كان معه ابن او ابن ابن
 ويتعصب اذا لم يكن له ولد ولا ولد ابن وبهما اذا كان بنت
 او بنت ابن له السدس فرضا والباقي بعد فرضهما بالعصوبة وللأم
 الثلث او السدس في الحالين السابقين في القروض ولها من
 مسيلتي زوج او زوجة وابوين ثلث ما بقي بعد الزوج او الزوجة

والا فان كان للصليب بنتان
 والباقي لولد الابن

والجد كالأب إلا أن الأب يسقط الأخوة والأخوات والجدة
أن كانوا أبوين أو أب ولأب يسقط أم نفسه ولا يسقطها الجد
والأب في زوج أو زوجة وأبوين يرد الأمر من الثلث إلى ثلث الباقي
ولا يرد لها الجد وللجد السدس وكذا الجدات وتورث منهن أم الأم
وأمهاتهن المدليات بأناث خلص وأما الأب وأمهاتهن كذلك وكذا
أما الأب وأما الجدات دفوفة وأمهاتهن على المشهور وضابطة
كل حبة أدلت بمحض أناث أو ذكور أو أناث إلى ذكور تورث
ومن أدلت بذكرين اثنين فلا فصل **الأخوة والأخوات**
لابوين أن انفردوا ورثوا كالأولاد الصلب وكذا أن كانوا لأب
الأي المشركة وهي زوج وأمر ولد وأمر أخ لأبوين فيشارك
الأخ ولدي الأمر في الثلث ولو كان بدل الأخ أخ لأب سقط
ولو اجتمع الصنفان فاجتمع الأولاد الصلب وأولاد أمه
إلا أن بنات الأب يعصبن من في درجتهم أو أسفل والأخت
لا يعصبنها إلا أخوها وللواحد من الأخوة والأخوات لا يرث السنتين
ولاثنتين فصاعدا سوا ذكورهم وأناثهم والأخوات لأبوين أو لأب

الثلث

صحة معظم الأصحاب ووفي بما التزمه وهو من
أهم أو أهم المطالبات لكن في حجمه كثير
بجزء عن حفظه أكثر أهل العصر لا بعض أهل العنايات
فرايت اختصاره في نحو نصف حجمه ليسهل حفظه
مع ما أضمه إليه أن شاء الله تعالى من النفائس المستجادات
منها التنبيه على قيود في بعض المسائل من الأصل
محدوفات ومنها مواضع يسيرة ذكرها في المحرر
على خلاف المختار في المذهب كما استراها أن شاء الله
تعالى ووضحات ومنها أبدل ما كان من الفاظه
غريبا أو موهما خلاف الصواب بأوضح وأحصر
منه بعبارة جليات ومنها أزيلت القولين أو الوجهين
والطريقين والنص ومراتب الخلاف في جميع الحالات
فحيث أقول في الأظهر أو المشهور فمن القولين
أو الأقوال فإن قوي الخلاف قلت الأظهر والأفالمشهور
وحيث أقول الأصح أو الصحيح فمن الوجهين أو الوجه
فإن قوي الخلاف قلت الأصح والأفالمشهور وحيث
أقول المذهب فمن الطريقين أو الطرق وحيث أقول

النصر فهو نصر الشافعي رحمه الله ويكون هنا
وجه ضعيف او قول مخرب وحيث اقول الجيد
فالقدم خلافه او القدم او في قول قدم فالجيد
خلافه وحيث اقول وكثير كذا فهو وجه ضعيف
فالصحيح او الاصح خلافه وحيث اقول وفي
قول كذا قال اجمع خلافه ومنها مسايل تفسر
اضمها اليه ينبغي ان لا تخطى الكتاب منها
فاقول في اولها قلت وفي اخرها والله اعلم وما
وجدته من زياده لفظه ونحوها على ما في البحر
فاعتمدها فلا بد منها وكذا ما وجدته من
الاذكار مخالفا لما في البحر وغيره من كتب الفقه
فاعتمده فاني حقيقته من كتب الحديث المعتمدة
وقد اقدم مسايل الفصل المناسبة او اختصار
وبما قدمت فصلا للمناسبة وارجو ان تم
عند المختصر ان يكون في معنى الشرح للبحر فاني لا
اخذق منه شيئا من الاحكام اصلا ولا من الخلاف

ولو كان واصبا مع ما اشترت اليه من النفاس وقد
شرعت في جمع جزئ لطيف على صورة الشرح
لدقائمه عند المختصر ومقصودي به التنبيه على الحكم
في الهدى وعن عبارة البحر وفي الحاق قيد او حرف او
شرط للمساله ونحو ذلك واكثر ذلك من الضر ومبا
التى لا بد منها وعلى الله الكريم اعثادي واليه تفويض
واستنادي واساله النفع به لي ولساير المسلمين وصواته
عني وعن احبابي وجميع المؤمنين **كتاب الظهار**
قال الله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا
بشرط الرفع للحدث والتجسس ما مطلق وهو ما
يقع عليه اسم ماء بلا قيد والمتغير يستغنى عنه
لزعزان تغير يمنع اطلاق اسم الماء عليه غير
طهور ولا يضر تغيره لا يمنع الاسم ولا متغير
يمكث وطيب وطيب وما في مغزه ومزه وكذا
متغير مجاوز كعود ودهن او بتراب طرح
فيه في الاظهر ويكره الشمس والمشمس في فرض

الطهاره قبل ونقلها غير طهور في الحديده فان جمع
قلتين فطهور في الاصح ولا تجس قلنا الماء
بملاقاه نجس فان غيره فنجس فان زال تغيره
بنفسه او بماء طهر او بمسك وزعفران فلا وكذا
تراب وجص في الاظهر ودونهما بنجس
فان بلغهما بما ولا تغير به فطهور فلو
كفر ثريا يرا د طهور فلم يبلغهما لم يطهر
وقيل طاهر طهور ويستثنى ميتته لادم
لها سائل فلا تجس ما يباع على الشهور وكذا في
قوله نجس لا يدركه طرف قلت ذاك قول الاظهر
والله اعلم والجاري كذا وكذا وفي القدر لا نجس
بلا تغير والقلتان خمس مائه طار بعد ادى
تقربا في الاصح والتغير الموتر يطاهر او نجس
طعم اولون او نوح ولو اثنى شبه طاهر بنجس
اجتهد وتطهر بما ظن طهارته وقيل ان
قد على طاهر يبين فلا ولا على كصير
في الاظهر او ما وبور لم تجتهد على الصحيح بل

تخلطان

تخلطان ثم يقيم او ما وما وير دنوصا بطهره
وقيل له الاجتهاد واذا استعمل ما طنه اراق
الاخر فان تركه وتغير طنه لم يعمل بالثاني
على النص بل يقيم بلا اعاده في الاصح ولو
اخبره بتنجسه مغبور الرواية وبين السبب
او كان موافقا فبقية العمده وتخل الاستعمال
كل انا طاهر لاد ميا وفضه فيرم وكذا الخاده
في الاصح وتخل المموره في الاصح والنفسير كياقوت
في الاظهر وما صلب بذهب او فضه ضربه كبير
لزيينه حرام او صغيره بقدر حاجه فلا او صغيره
لزيينه او كبيره لحاجه حاز في الاصح وضربه موضع
الاستعمال غيره في الاصح قلت المذهب حرم ضربه
الذهب مطلقا والله اعلم **باب اسباب الحدث**
هي اربعه احدها خروج اشر من قبل او دبر الى المني
وتوانس مخرجيه وانفتح تحت معدته فخرج المعاد
نقصرو كذا اذا كدود في الاظهر او فوقها وهو
مشد او ختها وهو منفخ فلا في الاظهر الثاني

زوال العقل لا نوم ممكن مقعدته الثالث
التقاسم بشر في الرجل والمرأه الا محرما في الاظهر
والملموس كذا في الاظهر ولا تنقض
صغيره او صغير وشعر وسن وظفر في الاصح
الرابع مس قبل الادمي ينطن الكف وكذا
في الحدي حلقه دبره فرج بهيمة وتيقض
فرج الميت والصغير ومحل الحب والذكر
الاشتر واليد الشدا في الاصح ولا يتيقض السر
الا صابع وما بينهما وتحرم بالحث الصلاه
والطواف وحمل المصحف ومس ريقه وكذا
جلده على الصبي وخبطته وصندوق فيهما مصحف
وما كنت لده سر قد ان كلوح في الاصح والاصح حله
في امتعه وتفسير ودنا في قلب وراقه
يعود وان الصبي المميز المحدث لا يمنع قلت
الاصح حل قلب وراقه يعود وبقطع العراقيون
والله اعلم ومن يتيقن طهر او حدثا وشك في صده
عمل بيقينه فلو يتيقنهما وجهل السابق فصد

حل

ما قبلهما في الاصح **فصل** تقدم داخل
الخلاء يساره والخارج يمينه ولا يحمل ذكر الله
تعالى ويعتد جالس يساره ولا يستقبل القبله
ولا يستدبرها وتحرم بالضم او بعد ويستتر
ولا يبول في ما راكبه وحرم معب رخ ومحدث
الناس وطريق وخت شجره مثمره ولا يتكلم ولا
يستنجي بماء في مجلسه ويستري من البول
ويقول عند دخوله بسم الله اللهم اني اعوذ بك
من الخبث والنجاسه وخروج غرائد الحمده
الذي اذهب عني الادي وعافاني وتجب الاستنجا
بماء او حجر وجمعهما افضل وفي معنى الحجر جامد
طاهر قال غير محترم وجلد دبع دون غيره في
الاظهر بشرط الحجر ان لا تحف الحجر ولا يتقل
ولا يطراء اجنبي ولو نذر او انتشر فوق العاده
ولم تجاوز صفحته وحشفته جاز الحجر في الاظهر
وتجب ثلاث مسحات ولو باطراف حجر فان لم

ينفق وجب الا نقا وبستن الاقمار وكل حجر
لحبل تحمله وقيل يوزع عن الجائيه والوسط
ويستعمل لا يستعمله ودو جبر بلا لوث في الاظهر
باب الوضوء فرضه ستة احواله
رفع حدث او استباحه مفتقر الى طهر او
اداء فرض الوضوء ومن دام حدثه لم يستحاضه
كفاه نية الاستباحه دون الرفع على الصحيح
فيهما ومن نوى تبردا مع نية معتبره
جاز على الصحيح او ما يندبه وضوء كراهه فلا
في الاصح وتجب قريبا باو لا الوجه وقيل يكفي
بسنه قبله وله تزييفها على اعضائه في الاصح
الثاني غسل وجهه وهو من منابت شعر راسه غالبا
ومنتهى خفيه وما بين اذنيه فنه موضع
الغيم وكذا التخذيف في الاصح لا الترغتان وهما
بياضان يلتفتان الناصبه قلت صحيح الوجه
ان موضع التخذيف من الرأس والله اعلم وتجب
غسل كل عذب وحاجب وعذار وشان وخذ

وعنقته

وعنقته شعر او بشر او قبل لا يجب غسل باطن
عنقته كشفه والحية ان خفت كهدب في
فليغسل ظاهرها وفي قول لا يجب غسل خارج
عن الوجه الثالث غسل يديه مع مرفقيه فان
قطع بعضه وجب غسل ما بين او من مرفقيه
فراسر عظم العضد على المشهور او فوقه ندب
غسل باقي عضده الرابع مسمى مسح لبشره راسه
او شعر في حذره والاصح جواز غسله ووضع يده
بلا مد الخامس غسل حليه مع كعبه السادس
الترتيب هكذا قلوا غسل حدث فالاصح انه ان امكن
تقدير ترتيب بان غطس وعكث صح ولا فلا قلت
الاصح الصحيح بك مكث والله اعلم وسننه السوا
عرضا بكل خشن الا اصبعه في الاصح وبسر للصلاه
وتغير اليه ولا يكره الا للصائم بعد الزوال وتسميته
فان تركه ففي اثنايه وغسل يديه فان لم يتيقن
طهرهما حركه غسهما الى الا فليغسلهما والمضمضة

والاستشفاء ولا ظهر فصلهما افضل
 الاصح يتمضمض بغيره ثلاثا ثم يستشف
 باخرى ثلاثا ويبالع فيهما غير الصائم قلت
 لا ظهر تفصيل الجمع بثلاث غزات يتمضمض
 من كل ثم يستشف والله اعلم وثالث الغسل
 والمسح وياخذ الشاة باليقين ومسح كل راسه
 ثم اذنيه فان عسر رفع العمامة كمل عليها
 بالمسح وتخليل اللحية الكثة واصابعه وتقدم
 اليمنى والى طاله غرته وتخليله والمولاه وافرجهما
 القديم وترك الاستحانة لا تنجز وكذا التشفيف
 في الاصح ويقور بعده اشهد ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
 واجعلني من عبادك الصالحين سبحانك اللهم
 وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفرک وانتوب
 اليک وحذفت دعا الاعضاء اخلاصه **باب**
مسح الخف تجوز صح في الوضوء للمقيم

بوماولية

فان اشتراه في الذمة وهو يساوي مع العيب بالاشترائه وقع
 عن الموكل ان جهل العيب وان علمه فلا في الاصح وان لم يسأله لم
 يقع عنه ان علمه وان جهله وقع في الاصح واذا وقع للموكل فلكل
 من الوكيل والموكل الرد وليس لو قيل ان يوكل بلا اذن ان ياتي
 منه ما وكل فيه وان لم يات لكونه لا يحسنه او لا يليق به فله التوكيل
 لو كثر وعجز عن الاتيان بكماله فامذهب انه يوكل فيه ما زاد
 على التمكن ولو اذن في التوكيل وقال وكل عن نفسك فقيل
 فالثاني وكيل الوكيل والاصح انه ينجز بعزله وان قال وكل
 عني فالثاني وكيل الموكل وكذا لو اطلق في الاصح قلت
 وفي هاتين الصورتين لا ينجز احدهما الاخر ولا ينجزا باثر الله
 وحيث جوز بالوكيل التوكيل يشترط ان يوكل احيا الا ان يعين
 الموكل غيره ولو وكل الميتا ففسخ لم يملك الوكيل عزله في الاصح
 والله اعلم **فصل** قال ربع لشعر معين او في ركن او مكان
 معين يعين وفي المكان وجهه اذا لم يتعلق به عزم وان قال
 في مكانه لم ينع باقل وله ان يزيد الا ان يصريح بالنعني ولو قال اشترى

انما السراية

في كل واحد من هذه

في كل واحد من هذه

في كل واحد من هذه

بهذا الدينار شاة ووصفها فاشترى به ثنتين بالصفة فان لم تساو
واحدة دينار المبيع الشري للموكل وان ساوته كل واحدة فالأظهر
الصحة وحصول المالك فيها للموكل ولو امرة بالشراء فاشترى
في الذمة لم يقع للموكل وكذا عكسه في الأصح ومني خالف الموكل
في بيع ماله او الشراء بعينه فتصرفه باطل ولو اشترى في الذمة
وامر ببيع الموكل وقع للوكيل وان سماه فقال البائع بعثك فقال
اشتريت فلان فكذا في الأصح وان قال بعثت موكلك زيد ا فقال
اشتريت له فالذهب بطلان ويد الوكيل يد امانة وان كان يحضر
فان تعدي حين ولا ينعزل في الأصح واحكام العقد تتعلق بالوكيل
دون الموكل فيعتبر بالزوجة ولزوم العقد بمفارقة المجلس والتقابض
في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل واذا اشترى الوكيل
طالبه البائع بالتمن ان كان دفعه اليه الموكل والا فلا ان كان الثمن
معينا وان كان في الذمة طالبه ان اكلت وكالته او قال لا اعلمها
وان اعترف بها طالبه ايضا في الأصح كما يطالب الموكل ويكون
الوكيل كضامن والموكل كما حيل واذا قبض الوكيل بالبائع الشرعي

في يده

في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري وان اعترف بوكالته
في الأصح ثم يرجع الوكيل على الموكل قلب والمشتري الرجوع
على الموكل استد في الأصح والله اعلم فصيل الوكالة جارية من الجانبين
فما غزله الموكل من حضوره او قال رفعت الوكالة او ابطالها من غير
او اخرجت منها انقر فان غزله وهو غائب انقر في الحال وفي قول
لا حتى يبلغه الخبر ولو قال عزلت نفسي او رددت الوكالة انقر ولا يغير
خروج احدهما عن اهليته التصرف بموت او جنون وكذا غما في الأصح
وعز وج محل التصرف عن ملك الموكل وانكار الوكيل الوكالة لنسيان او
لغرض في الاخطأ ليس بعزل فان تعذر ولا عرض انقره واذا اختلفا في
اخطاها او صفتها بان قال وكنتي في البيع نسبة او الشري بعشرين
فقال بل نقدا او بعشرة صدق الوكيل بيمينه ولو اشترى جارية بعشرين
وزعم ان الموكل امره فقال بل في عشرة وخلف فان اشترى بعين مال
الموكل وسماه في العقد او قال بعده اشتريته فلان والمال له صدقه الموكل
البائع فالبيع باطل وان كذبه خلف على باقي العلم بالوكالة ووقع الشري
للوكيل وكذا ان اشترى في الذمة ولم يسم الموكل وكذا ان سماه

فهم لو علم ان وكيله
لو غزله لنفسه في عينه
فما غزله الموكل من حضوره
او اخرجت منها انقر فان غزله
لا حتى يبلغه الخبر ولو قال
خروج احدهما عن اهليته

وكذبه البائع في الأصح وان صدقه تجل الشراء حيث حكم بالشري للوكيل
يستحب للقاضي ان يرفق بالموكل ليقول للوكيل ان كنت امرتك بشي
فقد بعثتك بها ويقول هو اشترت لتحلة ولو قال اتيت بالتصرف
الماذون فيه وانكر الموكل صدق الموكل وفي قول الوكيل وقول
الوكيل في تلف الحال مقبول بيمينه ولذا في الرد وقيل ان كان يجفل
فلا ولو ادعي الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول
فلا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح ولو قال قبضت
التمن وتلف وانكر الموكل صدق الموكل ان كان قبل تسليم المبيع
والا فالوكيل على المذهب ولو وكله بخاصة دين فقال قضيت
وانكر المستحق صدق المستحق بيمينه ولا يظهر انه لا يصدق الوكيل
على الموكل الا بيمينه وقيم اليمين اذا ادعي دفع المال اليه
بعد البلوغ يحتاج الي بينة على الصحيح وليس لوكيل ولا مؤدع
ان يقول بعد طلب الحالك لا ارد المال الا بشهادتي في الأصح
وللعاصب ومن لا يقبل قوله في الرد ذلك ولو قال رجل وكلني
المستحق بغير ماله عندك من دين او عين وصدقه فله

اليه والمذهب انه لا يلزمه الا بيينة علي وكالتيه عن ائمة
ولو قال انا انا عليك وصدقه وجب الدفع في الامح **فاسم** وان

لو قال لحمل هذا بارث أو وصية لزمنة وان
استد الى جهة لا تكن في حقه فلو وان اطلق صح في الاظهر
واذا كذب المقر له المقر ترك المال في الاصح فان رجع المقر
في حال تكذيبه وقال غلطت قبل قوله في الاصح **فصل** قوله
لو قال لي عليك الف فقال زت او خذ او زنه او خذ
او اخذ عليه او اجعله في كيسك فليس باقرار ولو قال لي او نعم
او صدقت او ابرأني منه او قضيت او انا مقر به فهو اقرار
ولو قال انا مقر او انا اقر به فليس باقرار ولو قال اليس لي عليك كذا
فقال لي او نعم فقرار وفي نعم وجه ولو قال اقضي الالف الذي لي
عليك فقال نعم واقضي عدا او امهلي يوما او حتى اتعد او افتح
الحيسر او اجد فقرار في الاصح **فصل** يشترط في المقر
ان يكون ملكا للمقر فلو قال داري او ثوبي او ديني الذي علي
او ثوبي فلو فلو قال هذا الفلان وكان ملكي الى ان اقرت
فان كلامه اقرار واخذه لغو وليس المقر به في يد المقر ليس
بالاقرار

بالاقرار للمقر له فلو اقر ولم يكن في يده ثم صار يفتني الاقرار
فلو اقر بحرية عبيد في يد غيره ثم اشتراه حكم بحريته ثم اركان
قال هو حر الاصل فشرأ او افتد وان قال اعتقه فافتد من جهة
وبيع من جهة البايع على المذهب فيثبت فيه الخبر ان البايع
فقط ويصح الاقرار بالجهول فاذا قال له علي شي قبل تفسيره
بكل ما يتمول وان قل ولو فسر به بما لا يتمول لكنه من جنسه
كحبة خبطة او بما حل اقتبأه ككلب معلوم وسرجين قل في
الاصح ولا يقبل بما لا يقضي كخبر وكلب لا نفع فيه او بعبادة ولا
سلام ولو اقر بمال او بمال عظيم او كبير او كثير قبل تفسيره بما
قل منه وكذا بالمستولدة في الاصح لا بكلب وجلد ميتة وقوله
له كذا اقول له شي وقوله شي شي او كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
قال شي شي او كذا او كذا واجب شيان ولو قال كذا اذرها ووقع
الدرهم او حقة لزمنة درهم والمذهب انه لو قال كذا او كذا درهم
بالنصب وجب درهمان وانه لو رفع او حقت لزمنة درهم ولو حذفت
الواو درهم في الاحوال ولو قال الف ودرهم قبل تفسير الالف بخير

لو قال لي عليك الف فقال زت او خذ او زنه او خذ
او اخذ عليه او اجعله في كيسك فليس باقرار ولو قال لي او نعم
او صدقت او ابرأني منه او قضيت او انا مقر به فهو اقرار
ولو قال انا مقر او انا اقر به فليس باقرار ولو قال اليس لي عليك كذا
فقال لي او نعم فقرار وفي نعم وجه ولو قال اقضي الالف الذي لي
عليك فقال نعم واقضي عدا او امهلي يوما او حتى اتعد او افتح
الحيسر او اجد فقرار في الاصح **فصل** يشترط في المقر
ان يكون ملكا للمقر فلو قال داري او ثوبي او ديني الذي علي
او ثوبي فلو فلو قال هذا الفلان وكان ملكي الى ان اقرت
فان كلامه اقرار واخذه لغو وليس المقر به في يد المقر ليس
بالاقرار

تاکید

فأكد القول المروي في الأول وأطلق على الأصح ومثلي أقرب منهم
كثير وثوب المولى بالبيان فامتنع فالصحيح أنه محبس ولو بين الصواب
وكذبة المقر له فليبين ولنديع والقول قول المقر في نفسه ولو أقر
بأنه ثم أقر له بالف في يوم آخر لزمه الف فقط ولو اختلف
القدر دخل الأقل في الأكثر فلو وصفتها بصفتين مختلفتين أو
استدعها إلى جهتين أو قال قبضت يوم السبت عشرون ثم قال
قبضت يوم الأحد عشرة لزمها ولو قال له على الف من ثمن
خمر أو كلب أو الف قضيت له لزمه الف في الأظهر ولو قال من
ثمن عنبر لم أقبضه إذا سلمه سلمت قبل على المذهب وجعل ثمنها
ولو قال الف إن شاء الله لم يلزمه شيء على المذهب ولو قال الف
لا يلزم لزمه ولو قال له على الف ثم جأ بالف وقال أردت بهذا
وهو دبيعة فقال المقر له لي عليه الف آخر صدق المقر لا يظهر
بيمينه فإن كان قال في دعتي أو ذنباً صدق المقر على المذهب
قلت فإذا قبلنا التفسير بالودبيعة فالأصح أنها أمانة فيقبل
دعواه التلّف بعد الاقرار ودعوى الرد وإن قال لمعدي أو معي

والذي لا يملكه غيره في داره ولا يملكه غيره في داره ولا يملكه غيره في داره

الف صدق في دعوى الوذنية والرد والتلف قطعاً والله اعلم
ولو اقر ببيع ارضية واقباض ثم قال كان فاسداً او اقرت
لظني الصحة لم يقبل قوله وله تحليف المقر له فان نكل خلف
المقر ويرى ولو قال هذه الدار لزيد بل القم او غصبتهما من زيد
تلمن عمي وسلمت لزيد والاظهر ان المقر يجرم قيمتها المقر
ويصح الاستئذان ان اتصل ولم يستغفر فلو قال في عشرة الا
تسعة الاثمانية وجب تسعة ويصح من غير الجنس كالف التوباع
ويبين ثوباً قيمته دون الف ومن المعين كهذه الدار له الا هذا
البيت او هذه الدار اهمر له الا درهم وفي المعين وجه شاذ
قلت لو قال هو العبد الا واحداً قبل ويرجع في البيان اليه فان
ما قال الا واحداً او زعم انه المستثنى صدق بيمينه على الصحة
وانه اعلم **فصل** اقر بفساد غيره ان الحقه بنفسه اشترط
ان يكون له مال في غيره

بالخاف كذبة لم يثبت الا بيمينته وان استلحق صغيراً ثبت فلو قال
فان كان له مال في غيره

والذي لا يملكه غيره في داره ولا يملكه غيره في داره ولا يملكه غيره في داره

واذ به لم تبطل في الاصح ويرثه ولو استلحق اثنين بالهائيت لمن
صدقة وحكم الصغير ياتي في اللقيط ان شأله تعالى ولو قال لو لم
امته هذا ولدي ثبت نسبه ولا يثبت الاستيلاء في الاظهر وكذا
او قال ولدي ولدت في ملكي فان قال علفت به في ملكي ثبت الاستيلاء
فان كانت فراشاً له لحقه بالفراش من غير استلحاق وان كانت فزجة
فالولد للزوج واستلحاق السيد باطل واما اذا الحق النسب بغيره
كهذا اخي او عتي فيثبت نسبه من الملحق به بالشروط السابقة
ويشترط كون الملحق به ميتاً ولا يشترط ان لا يكون بقاه في الاصح ويشترط
كون المقر وارثاً حياً او الاصح ان المستلحق لا يرث ولا يشارك المقر
وارث في حصته وان البالغ من الورثة لا ينفرد بالاقرار وان له لو اقر احد
الوارثين فانكر الآخر ومات ولم يرث الا المقر ثبت النسب وان
لو اقر ابن حبان باخوة مجهول فانكر المجهول نسب المقر لم يؤثر فيه
ويثبت ايضا نسب المجهول وانه اذا كان الوارث الظاهر بحجة المستلحق

كأن اقر ابن لم يثبت النسب ولا يرث **كتاب النجاسة**
بأن يكون شياً خفياً ويشترط دلالة في النجاسة

بأن يكون شياً خفياً ويشترط دلالة في النجاسة

بأن يكون شياً خفياً ويشترط دلالة في النجاسة

والمستعير من مستأجر لا يضمن في الأصح ولو تلفت دابته في يد
وكيل بعته في شغل أو في يد من سلمها إليه ليروضها فلا ضمان
وله الانتفاع بحسب الأذن فإذا أعاره لزراعة حنطة زرعها
ومثلها إن لم ينته أو لشجير لم يزرع فوقه كحنطة ولو أطلق الزراعة
صح في الأصح ويزرع ماشاء وإذا استعار لبناء أو لغراس فله الزرع
ولا عكس والصحيح أنه لا يغرس مستعير لبناء وكذا العكس وأنه
لا يصح إعاره الأرض مطلقاً بل بشرط تعيين نوع المنفعة
فصل في إعمال من هارت العارية متى شاء إلا إذا عار للدفن فلا

والمستعير من مستأجر لا يضمن في الأصح ولو تلفت دابته في يد وكيل بعته في شغل أو في يد من سلمها إليه ليروضها فلا ضمان وله الانتفاع بحسب الأذن فإذا أعاره لزراعة حنطة زرعها ومثلها إن لم ينته أو لشجير لم يزرع فوقه كحنطة ولو أطلق الزراعة صح في الأصح ويزرع ماشاء وإذا استعار لبناء أو لغراس فله الزرع ولا عكس والصحيح أنه لا يغرس مستعير لبناء وكذا العكس وأنه لا يصح إعاره الأرض مطلقاً بل بشرط تعيين نوع المنفعة

مخرج

مخرج حتى يندثر أو الممدفون وإذا عار للبناء أو للغراس ولم
يذكر مدة ثم رجع فإن كان شرط القلع مجاناً لزمه والأما
اختار المستعير القلع فلع ولا يلزمه تقوية الأرض في الأصح قلت
الأصح لزومه والله أعلم وإن لم يختر لم يلع مجاناً بل للمستعير الخيار
بين أن يقي به بأجرة أو يلع ويضمن أرش النقص قيل أو يهلكه
بقمته فإن لم يختر لم يلع مجاناً إن بدل المستعير الأجرة وكذا
إن لم يبدل لها في الأصح ثم قيل يبيع الحاكم الأرض وما فيها ويقسم
بينهما الأصح أنه يعرض عنهما حين يختار شيئاً وللمعير دفعها
والانتفاع بها ولا يدخلها المستعير بغير إذن للتفرج وبحوز السقي
والاصلاح في الأصح ولكل بيع ملكه وقيل ليس للمستعير بيعه
لثالث والعارية الموقفة كالمطلقة وفي قول له القلع فيها مجاناً
إذا رجع وإذا عار لزراعة فرجع قبل أدراك الزرع فالصحيح أن عليه
الابقاء إلى الحصاد وإن له الأجرة فلو عين مدة ولم يترك فيها التقير
بنا خير الزراعة قلع مجاناً ولو حمل السيل بذراً إلى أرضه فنبت
فهو لصاحب البذر والأصح أنه يجبر على قلعه ولو ركب دابته

والمستعير من مستأجر لا يضمن في الأصح ولو تلفت دابته في يد وكيل بعته في شغل أو في يد من سلمها إليه ليروضها فلا ضمان وله الانتفاع بحسب الأذن فإذا أعاره لزراعة حنطة زرعها ومثلها إن لم ينته أو لشجير لم يزرع فوقه كحنطة ولو أطلق الزراعة صح في الأصح ويزرع ماشاء وإذا استعار لبناء أو لغراس فله الزرع ولا عكس والصحيح أنه لا يغرس مستعير لبناء وكذا العكس وأنه لا يصح إعاره الأرض مطلقاً بل بشرط تعيين نوع المنفعة

Copyrighted material

ولم يدخل فغاصب وفي الثانية وجهه ولو سكن بيتا ومنع المالك
منه دون باقي الدار فغاصب للبيت فقط ولو دخل بقصد
الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب وان كان ولم يزعج فغاصب
حيث لنصف الدار الا ان يكون ضعيفا لا يطاع مسئولا على صاحب
الدار وعلى الغاصب الرد فان تلف عنده ضمنه ولو تلف قالا في
يد الحكة ضمنه ولو فتح رأس زرق مطروح على الارض فخرج ما
فيه بالفتح او منسوب فسقط بالفتح وخرج ما فيه ضمن وان سقط

الشخص ضامن أو كفيل أو زعيم أو حصيل ولو قال أودى المال وأدفع
 الشخص فهو وعد والاصح انه لا يجوز تعليقها بشرط ولا توقيت
 ولو غزرها وشرطنا خير الا حضار شهر اجاز وانه يصح ضمان الحال
 مؤخلاً احلاً معلوماً وانه يصح ضمان المؤجل حالاً وانه لا يلزمه التعجيل

٥٨

عَلَى الْمَذْهَبِ كِتَابُ الشِّرْكِ هِيَ أَنْوَاعٌ

يَشْتَرِطُ الْعِلْمَ يَقْدِرُ هِيَ عِنْدَ الْحَقِّ وَتَيَسَّلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

الاعطاف والنفقة وان كان
بعد اناك او باع او اعطى
ملا او زور بعد المدة
يعود له ان يرد المهر
او ما كان له

صح وان وكله في شرا عبد وجب بيان نوعه او دار وجب بيان الحيلة
والسكة لا قدر الثمن في الاصح وبشرط من الموكيل لفظ يقتضي
كوكلتك في كذا او فوضته اليك او انت وكيله فلو قال بع او
اعتق حصل الادن ولا بشرط القول لفظا وقيل بشرط في البيع
وقيل بشرط الحق ولو كنتك دون صيغة الامر كبيع واغنى ولا بيع تعليفه بشرط
في الاصح فان خرجا بشرط للتصرف شرطا حاز ولو قال وكنتك
فمضى عنك فانت وكيله في الحال في الاصح وفي عوده وكلا
بعد العزل الوضمان في تعليفها ويجوز ان في تعليف العزل
الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع يعني نقد البلد ولا يشترط
ولا يعني فاحش وهو قالا لا يتحمل غاليا فلو باع على احد هدي بالانواع
وسلم المبيع ضمن فان وكله لبيع مؤخلا وقد الاجل عند ال
وان الملقح في الاصح وجعل على المتعارفين في مثله ولا يبيع
لنفسه وولنه الصغر والامح انه يبيع لبيه وابنه المالك وان
الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع ولا يسلمه حتى يقبض
الثمن فان خالف ضمن واذا وكله في شرا لا يشتري مبيعاً

ان كان
بعد اناك
او باع
او اعطى
ملا
او زور
بعد المدة
يعود له
ان يرد
المهر
او ما
كان له

بغير

يوم او ليلة والمسافر ثلاثا بلبا اليها من الحد بعد
لبس فان مسح حضر الميسافر او عكس لم يستوف
مده سفر وبشرطه ان يلبس بعد كمال طهر سائر
محل فرضه طاهر يمكن تتابع المشي فيه ليردد
مسافر لحاجته قبل وحلا ولا تجزي مسووح لا
يقنع ماء في الاصح ولا جر موفان في الاظهر فحور
مشقوق قدّم شد في الاصح ويسن مسح اعلاه
واسفله خطوطا ويكفي مسح مسحة تحاذي الفرض
لا اسفل الرجل وعقبها فلا على المدهب قلت حرفة
كاسفله والله اعلم ولا مسح لشاة في بقا المده فان
اجنب وجب تحدي لبس ومن نزع وهو بطهر المسح
غسل قدميه وفي قولين نوصا **باب الغسل**
موجبه موت وخيض ونفاس وكذا اولاده بلا بلل
في الاصح وجنابه بدخول حشفه او قدماه فرجا
وخرج من طريقه المعتاد وغيره ويعرف
بتدفقه اولده وخروجه او تخمين طبيا او بياض
بيض جافا فان فقدت الصفات فلا غسل

Copyrighted material

والمرأه كالرجل وتجرم بها ما تحرم بالحدث
والمكث في المسجد لا عبور به وقراءة القرآن
وتحراذ كانه لا يقصد قرآن واقوله بنية رفع
الحجاب او استباحه مقتر البيا واد افرض
الغسل مغرويه باول فرض ونهيم شعره
وبشره ولا حجب مضمضه واستنشاق واكمله
ازاله قد تم الوضوء وفي قول بوخر غسل قدميه
ثم معهد معاطنه ثم يفيض الماء على رأسه وثلثه
ثم شقه الايمن ثم اليسر ويدلك ويثلك
وتتبع لحيز اثره مسكا والافتحوه ولا يسن
تجديده بخلاف الوضوء وبين ان لا ينقص
ماء الوضوء عن مده والغسل صاع ولا حمله
ومن به جنس يغسله ثم يغتسل ولا تلي لها
غسله وكذا في الوضوء قلت الاصح تكفيه والله
اعلم ومن اغتسل الحجاب وجمعه حصلا او لا
حدها حصل فقط قلت ولو احدث ثم اجنب او غلبه

كفي الغسل على المذهب والله اعلم **باب الخائضه**
هي مسكر مابع وكلب وخنزير وكر وعهما ومنه
غير الادمي والسمك والجراد ودم وفتح وفي وقت
وبور ومذي وودي وكذا مني غير الادمي في الاصح
قلت الاصح طهاره مني غير الكلب والخنزير ورفع
احدهما والله اعلم ولين ما لا يوكر غير الادمي والجزء
المنفصل من الحي كمينه الاشعر الماكور وظاهره فليست
العلقه والمضعه وطوبه الفرج يجسر في الاصح
ولا يطهر جنس العين الا خمر خللت وكذا ان نقلت
من شمس الى ظل وعكسه في الاصح فان خللت بطرح
شي قلا وجلد جنس بالموت فيطهر بدعيه ظاهره
وكذا باطنه على المشهور والدبغ تزع فضوله
خريف لا شمس وتراب ولا تحب ماء في اثنايه
في الاصح والمدبوغ كسوب جنس وما تلي جنس بملاقاة
شي من كلب غسل سباعا احدها من بالتراب والاظهر

تغيب الزاب وان الحبر كالكتاب ولا يكتفي
بتراب الجسد ولا ممزوح بما يع في الاصح
وما تنجس ببول صبي لم يطعم غير لبن نضج
وما تنجس بغيرهما ان لم تكن له عين كفي جري
الما وان كانت وجب ازالة الطبع ولا يضر
بقالون او تخرج عسر زواله وفي الارض قوت
قلت فان بقيام معاشر اهل الصبر والله اعلم
ويشروطه وذو المال العسر في الاصح والظاهر
طهارته غسالة تنفصل بلا تغير وقد طهر
المحل ولو نجس ما يع تغذي نظيره وقيل
يطهر الدهن بغسله **باب التيمم**
يتيمم المحدث والجنب لاسباب احدها فقد الما
فان يتيقن المسافر فقد يتيمم بلا طلب وان
توهمه طليه من رحله ويملك فتيته ونظر
حواليه ان كان بمسوة فان احتاج الى تردد
تردد قد ينظره فان لم يجد يتيمم فلو مكث

موضعه

هو صفة الاصح وجوب الطلب لما يطرأ فلو
علم ما يصله المسافر لاحتج وجب قصده ان
لم يحن ضره بقصر او مال فان كان فوق ذلك
تيمم فلو تيقنه اخر الوقت وانظاره افضل
او طنه فتعبد التيمم افضل في الاظهر ولو
وجد ماء لا يكتفيه والاظهر وجوب استعماله
ويكون قبل التيمم وجب شراؤه بمن مثله
الا ان تحتاج اليه لدين مستغرق او مونة سر
او نفقة حيوان محترم ولو وهب له ما او اعير
دلو او وجب القبول في الاصح ولو وهب ثمنه فلا
ولو نسيه في رحله او اصله فيه فلم يجد بعد الطلب
فتيمم فصر في الاظهر ولو اضل رحله في رحاله فلا
الثاني ان تحتاج اليه لعطش محترم ولو مالا
الثالث مرض يخاف معه من استعماله على منفعته
عوضه وكذا ان يطوى البرء او شئ فاحترق في عضو
ظاهر في الاظهر ويشده البرء كمرض فاذا امتنع

الاستعمال في عضو ان لم يكن عليه سائر
وجوب التيمم وكذا غسل الصبي على المذهب
ولا ترتيب بينهما لجنبه فان كان محدثا
فالاصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل
فان جرح عضواه فيهما وان كان كجيرة
لا يمكن نزعهما غسل الصبي وتيمم كما سبق
وتجب مع ذلك مسح كل جيرة بما اوقبل بعضها
فاذا اتيتم لغرض ثانٍ ولم تحدث لم يعد الجنب
غسله ويعيد محدث ما بعد عليه وقيل
بستانقان وقيل المحدث كجب قلت هذا الثالث
اصح والله اعلم **فصل** يتيمم بكل تراب
طاهر حتى ما يد اوى به وبرمل فيه غبارا
معدن وسحابة خرق ومحتلط بديقيق
وخوه وقيل ان قل الخلط جاز ولا يستعمل
على الصبي وهو ما بقي بعضوه وكذا ما
تناثر في الاصح ويشتراط قصده فلو سبقه
ترخ عليه فردده لم تجزه ولو تم باذنه جاز وقيل

شروط

يشتراط عندنا وان كانه نقل التراب فلو نقل من
وجه الى يد او عكس كفي في الاصح ونية استباحة
الصلاة لا رفع الحدث ولو نوى فرض التيمم لم
يكف في الاصح وتجب قرنها بالنقل وكذا السند
الى مسح شي من الوجه على الصبي فان نوى فرضا
ونقلا ابيح او فرضا فله النقل على المذهب او نقلا
او الصلاة فنقل لا الفرض على المذهب ومسح وجهه
بشيء به مع مرفقيه ولا تجب ايصاله منية الشعر
الخفيف ولا ترتيب في نقله في الاصح فلو ضرب
بيده ومسح يمينه وجهه ويساره منية حاز
ويندب التيمم ومسح وجهه ويديه بخرتين
قلت الاصح المنصوص وجوب خرتين وان امكن
بخرية تحرقه وخوها والله اعلم وتقدم يمينه ولعله
وجهه وخفيف الغبار وموالة التيمم كالوضوء
قلت وكذا الغسل ويندب تزييف اصابعه الا وتجب

فصل صدقة التطوع سنة وكل لفتي وكافر ودفعها سراً

وفي رمضان ولقريب وجار أفضل ومن عليه دين اوله من تلوه نفقته يستحب الا يتصدق حتى يؤدى ما عليه

قلت الاصح تحريم صدقته بما يحتاج اليه لنفقة من تلوه

نفقته اولدين لا يرجو الله وفاقا والله اعلم وفي استعجاب

الصدقة بما فضل عن حاجته اوجه انها ان لم يشق عليه

كتاب

النكاح هو مستحب لمن هو محتاج اليه بخداهيته فان فقد

استحب تركه ويجوز شهوته بالصوم فان لم يتخج كره ان فقد

الاهبة والا فلا احسن العباداة افضل قلت فان لم يتعبد

فالنكاح افضل في الاصح فان وحب الاهبة وبه علة كره او

مرض دائم او تعفن كره والله اعلم ويستحب دينة كره

تسببه ليست فرقة او فرقة اذا قصد نكاحها سراً

اليها قبل الخطبة وان لم تاذن وله تكرر بنظره ولا ينظر غير

وجهه والفتن وحرم نظر فل بالغ الى عورة جرة كبيرة

احسن

اجنبية ركنا وجهها وكفها عند خوف فستة وكذا عند الامن

على الصحيح ولا ينظر في محرمه بين سرة وركبة وحمل ما سوا

وقيل يبدا في المهنة فقط والاصح حل النظر بلا شهوة الى الامة

الامايين سرة وركبة والى صغيره الا الفرج وان نظر العليل

الى سترته ونظر ممسوح كالنظر الى محرم وان المراهق كالتالي

وحل نظر رجل الى رجل الامايين سرة وركبة وحرم نظر

امرؤ بشهوة قلت وكذا تغيرها في الاصح المنصوص

والاصح عند المحققين ان الامة كالحره والله اعلم والمرأة

مع المرأة كرجل ورجل والاصح تحريم نظر ذمية الى مسلمة ورجل

نظر المرأة الى بدن اجنبى سوى ما بين سرة وركبته ان

لم تخف فتنة الاصح التحريم كره اليها والله اعلم

ونظرها الى محرمها لعكسه ومي حرم النظر حرم المشرب

العصبة وحجامة وعلاج قلت وبيع نظر لعاملة وشهادة

وتعليم ونحوها بقدر الحاجة والله اعلم وللزوج النظر الى كحل

بدرها فصل تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة لا تصح

هذا هو المذهب
الذي عليه جمهور
المسلمين في
المسائل المذكورة

لمحتدة ولا تعريض لرجعية ويحل تعريض في عدة وفاة وكذا
البائن في الاظهر وتحرر خطبة على خطبة من خرج باجانبه
الاباديه فان لم يحب ولم ير لم يخرج في الاظهر ومن
استشير في خاطب ذكر مساويه بصدق ويستحب تقدير
خطبة قبل الخطبة وقبل العقد ولو خطب الولي فقال
الزوج الحمد لله والصلاة على رسول الله قبلت صح النكاح على
الصحيح بل يستحب ذلك قلت الصحيح لا يستحب والله
اعلم فان طال الذكر الفاضل لم يصح **فصل** انما يصح النكاح
باجاب وهو زوجك او انكحتك وتقول بان يقول الزوج
انكحتك او نكحت او قبلت نكاحها او تزوجها ويصح تقدير
لفظ الزوج على الولي ولا يصح الا يلفظ الزوج او الا نكاح
ويصح بالعجمية في الاصح لا بكناية قطعا ولو قال زوجك
فقال قلت لم ينعقد على المذهب ولو قال زوجي فقال تزو
جك او قال الولي تزوجها فقال تزوجت صح ولا يصح تعليقه
ولو بشر بولي فقال ان كان انثى فقد زوجتكها او قال ان

هذا هو المذهب
الذي عليه جمهور
المسلمين في
المسائل المذكورة

كانت بنتي طلق واعترفت فقد زوجتكها فالمذهب بطلانه
ولا توقيته ولا نكاح الشغار وهو زوجتكها على ان تزوجني
بتك وتضع كل واحد صدق الاخرى فيقبل فان لم يجعل النكاح
صدقا فالاصح الصحة ولو سقيا ما لامع جعل النكاح صدقا
تطرق في الاصح ولا يصح الا بحضرة شاهدين شرطها خرية
ودكورة وعدالة وسفح وبصر وفي الاصح وجبة والاصح
انعقاد بابني الزوجين وعدتهما وينعقد بمستورب
العدالة على الصحيح لا مستورب الاسلام والحرية ولو بان فسق
الشاهد عند العقد فباطل على المذهب والماييسر ببيعة
او اتفاق الزوجين ولا اثر لقول الشاهدين كنافقين ولو
اعترف به الزوج وانكرت فرفق بينهما وعليه نصف المهر ان
لم يدخل بها والافكة ويستحب الاستهاد على رضى المرأة حيث
يعتبر رضاها ولا يشترط **فصل** لا تزوج امرأة نفسها
بأذن ولا غيرها بوكالة ولا تقبل نكاحا لاحد والوطى في نكاح
بلاولين يوجب مهر المثل لا الحد ويقبل اقرار الولي بالنكاح

هذا هو المذهب
الذي عليه جمهور
المسلمين في
المسائل المذكورة

ان استقل بالانشاء والافلا ويقبل اقرار البالغة العاقلة بالكل
 على الجدي وللا بزوج البكر صغيرة وكبيرة بغير اذنها وتجب
 استيفانها وليس له تزوج ثيب الا باذنها فان كانت صغيرة
 لم تزوج حتى تبلغ والحكمة كالاب عند عدمه وسواء زالت البكارة
 بوطء حلال او حرام ولا اثر لزوالها بلاوطء وكسقطه في الاصح
 ومن على حاشية النسب كاخ وعم لا يزوج صغيرة بحال ويزوج
 الثيب البالغة بصرح الاذن ويكفي في البكر سكوتها في الاصح
 والمعتق والسلطان كالاخ وحق الاولياء ثم جد ثم ابوة
 شراخ لا بوبن اولاد ثم ابنه وان سفل ثم عمر ثم سائر العصا
 كالارث ويقدم اخ لا بوبن علي اخ لآب في الاظهر ولا يزوج
 ابن بنته فان كان ابن ابن عمر او معتقا او قاضيا زوج
 به فان لم يوجد شيب زوج المعتق ثم عصيته كالارث
 ويزوج عتيقة المرأة من يزوج المعتقة مادامت حية ولا
 يشترط اذن المعتقة في الاصح فاذا ماتت زوج من له الولاية
 فان فقد المعتق وعصيته زوج السلطان وكذا ابزوج اذا

بسم الله الرحمن الرحيم
 في كتاب النكاح

باب عظم

اذا عطل القريب والمعتق وانما يحصل العطل اذا دعت
 بالغة عاقلة الى كفوه وامتنع ولو عينت كفوءا واراذا لا

غيره فله ذلك في الاصح **فصل** لا ولاية لرفيق

فهر له خلافا للرافع
 النكاحي تزويج
 مطلقا ببعضه
 عليه بناء على
 ان لا يزوج
 بالملك لا
 بولاية
 بلادون بل اولى
 تام الملك

وصبي ومجنون ومختل النظر بهر او مجنون او مجنون
 بسفه على المذهب ومتى كان الاقرب ببعض هذه الصفات
 فالولاية لا تبعد والاعمان كان لا بد وم غالبا انتظر افاقته

وان كان يدوم اياما انتظر وقيل الولاية لا تبعد ولا يقدح

العمي في الاصح ولا ولاية لفاسق على المذهب وبلي الكافر

الكافرة واحراما احد العاقدين او الزوجة يفسخ صحة

النكاح ولا تنتقل الولاية في الاصح فيزوج السلطان عند احرام

الولي لا الابد **قلت** ولو احرم الولي او الزوج فعقد

وكيله الحلال لم يصح والله اعلم ولو غاب الاقرب الى مرتين

زوج السلطان ودونها لا يزوج الا باديته في الاصح وللمخير

الوكيل في الزوج بغير اذنها ولا يشترط تعيين الزوج في

الاظهر ومختلط الوكيل فلا يزوج غير كفوء وغير الشجر ان كانت

Copyright © King Fahd University

له وكل وكل وان نهته فلا وان قالت زوجني فله التوكيل في الأصح
ولو وكل قبل استئذان ابنها في النكاح لم يصح علي الصحيح وليقل
وكيل الولي زوجت بنت فلان وليقل الولي لو وكيل الزوج
زوجت بنتي فلانا فيقول وكيله قبلت نكاحها له
ويلزم المجهور تزويج مجنونة ومجنون ظهرت حاجته لاصغر
وصغير ويلزم المجهور وغيره ان يعين اجابة هلقت في الزوج
فان لم يعين كاخوة فسألت بعضهم لزوم الاجابة في الأصح
واذا اجتمع اوليا في درجة استحب ان يزوجها افقدهم
واسلمهم برضاها فان تشاخوا افتزع فلوز زوج غير من خرجت
فرعته وقد دنت لكل منهم صح في الأصح ولو زوجها احد
زيدا واخر عمرق فان عرف السابق فهو الصحيح وان وقع
معا او جهل السابق والمعينة فباطل لان كون الوعرق سبوا خيرا
ولم يعين على المذهب ولو سبق معيش ثم اشتبه وجب
التوقف حتي يبين فان ادعى كل زوج علمها بسبقه سمعت
دعواها بناء على الحبيب وهو قبول اقرارها بالنكاح فان امكن

بالغة

خلت

خلت وان اقرب لاحدهما ثبت نكاحه وسماع دعوي الآخر
وتحليفها له بيني على القولين فيمن قال هذا الزيد بل لعني
هل غير لم عمر وان قلنا نعم فتعمر ولو تولى طرفي عقد
في تزويج ابنه لابن ابنه الآخر صح في الأصح ولا يزوج بن العم
نفسه بل يزوجه ابن عم في درجته فان فقد فالقاضي فلو
اراد القاضي نكاح من لا ولي لها زوجة من فوقه من الولاية او
خليفته وكما لا يجوز لو اجد تولى الطرفين لا يجوز ان يوكل
وكيلا في احدهما او وكيلين فيهما في الأصح **فصل**
زوجها الولي غير كفوء برضاها او بعض الاوليا المستوين
برضاها ورضي الباقي صح ولو زوجها الاقرب برضاها فليس
للابعد اعتراض ولو زوجها احدهم به برضاها دون رضاها
لم يصح وفي قول يصح وله الفسخ ويجري القولان في تزويج الاب
بكره اصغيرة او بالغة غير كفوء بغير رضاها ففي الاظهر باطل
وفي الآخر يصح والبالغة للغيار والصغيرة اذا بلغت ولو طلقت
من لا ولي لها ان يزوجه السلطان بغير كفوء ففعل لم يصح

وقد خشي في الاول لا يكون
واذا خشي في الثاني لا يكون
واذا خشي في الثالث لا يكون
واذا خشي في الرابع لا يكون
واذا خشي في الخامس لا يكون
واذا خشي في السادس لا يكون
واذا خشي في السابع لا يكون
واذا خشي في الثامن لا يكون
واذا خشي في التاسع لا يكون
واذا خشي في العاشر لا يكون
واذا خشي في الحادي عشر لا يكون
واذا خشي في الثاني عشر لا يكون
واذا خشي في الثالث عشر لا يكون
واذا خشي في الرابع عشر لا يكون
واذا خشي في الخامس عشر لا يكون
واذا خشي في السادس عشر لا يكون
واذا خشي في السابع عشر لا يكون
واذا خشي في الثامن عشر لا يكون
واذا خشي في التاسع عشر لا يكون
واذا خشي في العشرون لا يكون

صبي ويزوج أمته في الأصح **باب ما يحرم النكاح**
تحرم الأمهات وكل من ولدتك أو ولدت من ولدك فهي أمك
والبنات وكل من ولدتها أو ولدت من ولدها فبناتك **قلت**
والمخلوقة من زناة تحل له ويحرم على المرأة ولدها من زناؤه
اعلم والاحواء بنات الأخوة والأخوات والعواقر والحالات
وكل من هي اخت ذكر أو أنثى فعمتك أو اخت ابنتي ولدك فهي
خالتك وتحرم هو لا بالرضاع أيضا وكل من أرضعتك أو أرضعت
من أرضعتك أو من ولدك أو ولدت من أرضعتك أو ذلت بناتها فأم
رضاع وقيس الباقي ولا يحرم عليك من أرضعت أخاك وبناتك
ولا أم مرضعة ولدك وبناتها ولا اخت أخيك بنسب ولا رضاع
اخت وهي أخيك لا بملك لا بمو وعكسه وتحرم زوجة من ولدت
أو ولدك من نسب أو رضاع وأمها زوجك منهنما ولد ابنتها
إن دخلت بها ومن وطئ امرأة بطل حرم عليه أمهاتها
وبناتها وحرمته على أبيه وأبائهم وكذلك المؤطوة بشبهة
في حقها قيل أوقفها لا المزني بها وليست مباشرة بشهوة

كوطي

كوطي في الأظهر ولو اختلطت محرمة بشبهة كبيرة نكح
منهن لا بمحسورات ولو طرأ مؤبد تحريم على نكاح قطعه
كوطي وزوجه ابنه بشبهة وتحرم جمع المرأة واختها أو عمها
أو خالتها من رضاع أو نسب فإن جمع بعقد بطل أو مرتبا
فالثاني ومن حرم جمعها بنكاح حرم في الوطئ بملك لا بملك
فإن وطئ واحدة حرمت الأخرى حتى تحرم الأولى ببيع أو نكاح
أو كتابة لا يحظر وأحرام وكذا رهن في الأصح ولو ملكها
ثم نكح اختها أو عكس حلت المنكوحة دونها والعبد مراتان
والحر أربع فقط فإن نكح خنساء بطلان أو مرتبا فالخاصة
وتحل الأخت والخاصة في عدة باين لأرجعية وإذا طلق الحر
ثلاثا والعبد طلقين لم تحل له حتى تنكح وتغيب بقبلها حشفة
أو قدرها بشرط الانتشار وصحة النكاح وكونه ممن يمكن جماعه
لا طفلا على المذنب فيهن ولو نكح بشرط إذا وطئ طلق
أو بانت أو فلا نكاح بطل وفي التطبيق قول **فصل** لا يباح من
يملكها أو بعضها بطل نكاحه ولو ملك زوجته أو بعضها بطل نكاحه

ولا تتكلم من تملكه او بعضه ولا الحرامه غيره الا بشروط وان
لا يكون تحت حرة تصالح للاستمتاع قيل ولا غير صالحه وان
يجب عن حرة تصالح قيل او لا تصالح فلو قد ر علي غايبة حلت
امه ان لحقة مشقة ظاهرة في قضها او خاف زنا مدته ولو
وجد حرة بمؤجل او بدون مهر المثل فالاصح حل امه في الاول
دون الثانية وان يخاف زنا فلو امكنه سير فلا خوف في الاصح
واسلامها وتخلل حرة وعبد كتابين امه كتابية علي الصحيح
لا لعبد مسلم في المشهور ومن بعضها رقيق كرقبة ولو نكح
حر امه بشرطه ثم ايسر او نكح حرة لم تنسخ الامه ولو نكح
من لا تخل له امه حرة وامه بعقد بطلت الامه لا الحرة في الاظهر
فصل في نكاح من لا كتاب لها كوثنية ومجوسية وتخل كتابية
لكن يكره حربية وكذا اذمية علي الصحيح والكاية يهودية
او نصرانية لا متمسكة بالزبور وغيره فان لم تكن الكتابية
اسرائيلية فالأظهر حلها ان علم دخول قومها في ذلك الدين
قبل نسخها وتحريرها وقيل يكفي قبل نسخها والكتابية النكوحه كسلمة

وغيره

في نفقة وقسم وطلاق وتجبر علي غسل خنثى ونفاس وكذا اجابة
وترك اكل خنزير في الاظهر وتجبر هي ومسلمة علي غسل ما تحبس
من اعضائها وتحرمت ولده من وثني وكتابية وكذا عكسه
في الاظهر فان خالفت السامرة اليهود والصايون النصارى
في أصل دينهم حرمت والا فلا ولو نهود نصراني او عكسه لم
يقرب في الاظهر فان كانت امرأة لم تحل لمسلم فان كانت مكوثية
فكرده مسلمة ولا يقبل منه الا الاسلام وفي قول او دينه الاول
ولو وثني لم يقرب وفيما يقبل القولان ولو نهود وثني او نصر لم
يقرب ويتعين الاسلام كسما ارتد ولا تحل مرتدة لاحد ولو ارتد
زوجان او احدهما قبل دخول تجزيت الفرقة او بعد وقعت فان
جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح والا فالفرقة من الردة ومحرمة

باب نكاح المشرك
الزواج في التوقف ولا حد باب
اسلم كتابي او غيره وتحت كتابية دام نكاحه او وثنية او
مجوسية فتخلفت قبل دخول تجزيت الفرقة او بعد واسلمت
في العدة دام نكاحه والا فالفرقة من اسلامه ولو أسلمت فاحص

فوق هذا الحاشية
على ما عليه كتابي
وقد يطلق علي هذا
الوقت في كتابي اول
مسألة لم يكن قد
تزوج من غير المسلمين
المسلمين من غير

فلعكسها ولو اسلمنا معاد امر النكاح والمعينة باخر اللفظ وحيث
ادمننا لانضيق مقارنة العقد لمفسد هو زابل عند الاسلام وكانت
بحيث تخل له الآن وان بقي المفسد فلا نكاح فيقر على نكاح
بلا ولي وشهود وفي عدة هي منقضية عند الاسلام وموقت
ان اعتقد وه مؤبدا وكن الوقارن الاسلام عدة شبهة على
المنهج لانكاح محرم ولو اسلم ثم احرر ثم اسلمت وهو محرم
اقر على المنهج ولو نكح حرة وامة واسلموا انعيت الحرية وانفق
الامة على المنهج ونكاح الكفار صحيح على الصحيح وقيل فاسد وقيل
ان اسلم وقرر تبينا صحته والافلا فعلى الصحيح لو طلق ثلاثا
ثم اسلم لم تخل الا بمحليل ومن قررت فلها المسمى الصحيح ولما
الفايد خير فان قبضته قبل الاسلام فلا شيء لها ولا مهر المثل
وان قبضت بعضه فلها فسط ما بقي من مهر المثل ومن انفق
باسلام بعد دخول فلها المسمى الصحيح ان صح نكاحهم ولا
فمهر المثل او قبله وصح فان كان لا بد قاع باسلامها فلا شيء
لها او اسلامه فنصف المسمى ان كان صحيحا والانصف مهر المثل

ولو ترفع الينا دي ومسلم وجب الحكم او دميان وخيب في
في الاظهر ونقرهم على ما نقر او اسلموا او نبطل ما لا نقر **فصل**
اسلم وتحت اكثر من اربع واسلمن معه او في العدة او كن
كتابات لزمه اختيار اربع ويندفع من زاد وان اسلم معه
قبل دخول او في العدة اربع فقط تعين ولو اسلم وتحت امة ونبتها
كتابتان او اسلمت فان دخل بها حرمتا ابدا او ابواحدة
تعينت البنت وفي قول يتخير او بالبنت تعينت او بالامر حرمتا
ابدا وفي قول يبقى الامر او وتحت امة اسلمت معه او في العدة
اقر ان حلت له الامة وان تخلفت قبل دخول تعجزت الفرقة
او امسا واسلمن معه او في العدة اختار امة ان حلت له عند اجتماع
اسلامه واسلامهن والا انفق او حرة وامسا واسلمن معه
او في العدة تعينت وانفق وان امرت فانقضت عدتها اختار
امة ولو اسلمت وعقبن ثم اسلمن في العدة فلم ير فيختار امة
والاختيار اخترك او قررت نكاحك او امسكتك او ثبتك
والطلاق اختيار لا الطهار والايلا في الاصح ولا يصح تعليل اختيار

ولا فسخ ولو حضر الاختيار في خمس اندفع من زاد وعليه التفسير
 ونفقتهن حتى يختاروا فان ترك الاختيار حبس فان مات قبله اعتد
 حامل به وذات اشهر وغيره من حول بها باربعة اشهر وعشرون
 الاكثر من الاقل او اربعة اشهر وعشرون ويوقف نصيب
 روجات حتى يظلم **فصل** اسلما معا استمرت النفقة
 ولو اسلمت واصررت حتى انقضت العدة فلا وان اسلمت فيها لم
 تستحق لمدة التخلّف في الجدي ولو اسلمت او لا فاسلم في العدة
 او اصرر فلها نفقة العدة على الصحيح وان اردت فلا نفقة وان
 اسلمت في العدة وان اردت فلها نفقة في العدة **باب**
الخيار في الاعفاء ونكاح العبد وحدها أحد الزوجين
 بالآخر جنونا او جذاما او برصا او جده هارقا او قرنا او
 وجدة عتيقا او محبوتا ثبت الخيار في فسخ النكاح وقيل ان وجه
 عيبا يكمل عيبه فلا ولو وجده خثي واصحما فلا في الاظهر ولو
 وجدت به عيب تخيرت الاعنة بعد دخول او بها تخير في الجدي
 ولا خيار لو لم يحدث وكذا بمقارن حب وعنة وتخي بمقارن

جنونا
 الجنون

جنونا وكذا جذام وبرص في الاصح والخيار على الفور
 والفسخ قبل دخول يسقط المهر وبعد فالاصح انه يجب مهر
 مثل ان فسخ بمقارن او عا دت بين العقد والوطي جهلة الوطي
 والمسمي ان حدث بعد و طء ولو انفسخ بردة بعد و طء فالا
 ولا يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر على من عثره في الحديث بشرط
 في العنة رفع الى الحاكم وكذا سائر العيوب في الاصح وثبتت
 العنة باقراره او بيينة على اقراره وكذا ايمنها بعد كونه
 في الاصح واذا ثبت ضرب القاصي له سنة بطلبها فاذا اثبت
 زوجته النية فان قال وطئت خلت فان نكل خلفت فان خلفت
 او اقرار استقلت بالفسخ وقيل يحتاج الى اذن القاضي او مسخيه
 ولو اعترفته او مرضت او حبست في المدة لم تحسب ولو رضيت
 بعد هائه بطل حملها وكذا لو اخلته على الصحيح ولو نكح وشرط فيها
 اسلام او في احد هاتسب او حرية او غيرهما فاخلت فالاظهر
 صحة النكاح ثم ان بان خيرا مما شرط فلا خيار وان بان دونه
 فلا خيار وكذا له في الاصح ولو ظنها مسلمة او حرة فبان

المسمي

Copyrighted material

له في حجارة فقيما بيد ومن سراج وكذا رأس مال في الأصح
وان لم يكن مكشيا ولا ماذونا له ففي ذمته وفي قول علي السيد
وله المسافرة والقيوت الاستمتاع وإذا المرء يسافر لزومه تخليته
ليلا للاستمتاع ويحده نهارا أن تكفل المهر والنفقة والا
في خليه لكسبهما فان استخدمه بلا تكفل لزومه الاقل من اجرة مثل
وكل المهر والنفقة وقيل يلزمه المهر والنفقة ولو لم يفسد او
فصهر مثل في ذمته وفي قول في رقبته واذا زوج امته استخذ
نهارا وسلمها للزوج ليلا ولا نفقة علي الزوج حينئذ في الأصح
وللسيد السفر بها وللزوج صحبتها والمذهب ان السيد لو قتلها
او قتلت نفسها قبل دخول سقط مهرها وان الحرة لو قتلت نفسها
او قتلت امته اجنبي او مائت فلا كما لو هلكتا بعد دخول ولو
باع من زوجة فالمر للبايع فان طلق قبل دخول فنصفه له ولو
زوج امته يعنده لم يجب مهر كتاب **الصدقات**
بس تسهيمته في العقد ويجوز اخلاؤه منه وما صح ميعا
صح صدقا وانا اصدق عينا فتانت في يده ضمنها ضمان عقد

ولو اخلاؤه دار بيتا وقال الزوج خلوا بها فان لم يخلها لم يبرأ ولا يصح

وفي قول ضمان يد فعلي الاول ليس لها بيعه قبل قبضه ولو تلف
في يده وجب مهر مثل وان اتلفته فقابضة وان اتلفه اجنبي
تخيرت علي المذهب فان فسخت الصداق اخذت من الزوج مهر
مثل والا غرمت المتلف وان اتلفه الزوج فكذلكه وقيل عاجبي
وان اصدق عبد بين قتلف عبد قبل قبضه انفسخ فيه لا في الباقي
علي المذهب ولها الخيار فان فسخت فمهر مثل والا فخصته التالف
منه ولو تغيب قبل القبض تخيرت علي المذهب فان فسخت فمهر
مثل والا فلاشي والمنافع الفايته في يد الزوج لا يضمنها وان
طلبت التسليم فامتنع علي ضمان العقد وكذا التي استوفاهما بركوب
ونحوه علي المذهب ولها حبس نفسها لقبض المهر المعين
والحال لا الموجل قال جرح قبل التسليم فلا حبس في الأصح
ولو قال كل لا اسلم حتى تسلم ففي قول تجبر هو وفي قول لا
اجبار فمن سلم اجبر صاحبه والاظهر تجبر ان في موضع بوضعه
عند عدل وتومر بالتمكين فاذا اسلمت اعطاهما العدل ولو
بادرت فمكنت طالبت فان لم يطا امتنعت حتى يسلم وان

Copyright © King Fahd University of Petroleum & Minerals

وطي فلا ولو بادرس لم فلتمكن فان منعت بلا عذر استرد
ان قلنا انه يجبر ولو استمهلت لتظلم ونحوه امهلت ما يراه
قاص ولا يجاوز ثلاثة ايام لا لينقطع حيض ولا تسلم صغيرة
ولا مريضه حتى يزول مانع وطء ويستقر المهر بوطء وان حرج
كما يحسن وبموت احدهما لا انحلو في الجديد **فصل** في نكحها
بغير او خنزير او مغضوب وجب مهر المثل وفي قول قيمته
او بمالوك ومغضوب بطل فيه وصح في المملوك في الاظهر وتخير
فان فسخت فمهر مثل وفي قول قيمتها وان اجازت فلها مع المملوك
حصة المغضوب من مهر مثل بحسب مثل قيمته وفي قول يقع
فيه ولو قال زوجتك بنتي وبعثتك ثوبها بهذا العبد صح النكاح
وكذا المهر والبيع في الاظهر ويوزع العبد على الثوب ومهر
مثل ولو نكح بالف علي ان لا يبيها او ان يعطيه الف فالمدفوع
فساد الصداق وجوب مهر مثل ولو شرط خيارا في النكاح
بطل النكاح او في المهر فالأظهر صحة النكاح لا المهر وسائر
الشروط ان وافق مقتضى النكاح او لم يتعلق به عرض لغاؤه

النكاح والمهر وان خالف ولم يخل بمقصود الاصيل كشرط
ان لا يزوج عليها او لا نفقة لها صح النكاح وفسد الشرط
والمهر وان اخل كان لا يبطا او يطلق بطل النكاح ولو نكح نسوة
بمهر فالأظهر فساد المهر ولحل مهر مثل ولو نكح لبطيل
بفوق مهر مثل او انكح بنتا لارشيده او رشيدة بكرا بلا اذن
بدونه فسد المسمى والأظهر صحة النكاح بمهر مثل ولو توافقوا
على مهر ستر او اعلنوا زيادة فالمدفوع وجوب ما عقد به
ولو قالت لوليها زوجني بالف فنقص عنه بطل النكاح ولو اطلقت
فنقص عن مهر مثل بطل وفي قول يصح بمهر مثل **قلت**
الأظهر صحة النكاح بمهر المثل في الصورتين والله اعلم **فصل**
قالت رشيدة زوجني بلامهر فزوج ونفي المهر او سكت فهو
تفويض صحيح وكذا لو قال سيد امته زوجتكها بلامهر ولا
يصح تفويض غير رشيدة واذا جري تفويض صحيح فالأظهر
انه لا يجب شي بنفس العقد فان وطئ فمهر مثل ويعتبر حال
العقد في الاصح ولها قبل الوطئ مطالبة الزوج بان يفرض مائلا

وحبس نفسها لغيره وكذا التسليم المفروض في الأصح ويشترط
 رضاها بما يفرضه الزوج لا علمها بقدر مهر المثل في الأظهر
 ويجوز فرض موهل في الأصح وفوق مهر المثل وقيل لا إن كان
 من جنسه ولو امتنع من الفرض أو تنازعا فيه فرض القاضي نقد
 البلد خالا **قلت** ويفرض مهر مقل ويترط علمه به والله أعلم
 ولا يصح فرض اجنبي من ماله في الأصح والفرض الصحيح كحسبي
 فيستشتر بطلاق قبل وطء فلو طلق قبل فرض وطء فلا
 شرط فان مات أحدهما قبلها لم يجب مهر مثل في الأظهر
قلت الأظهر وجوبه والله أعلم **فصل** مهر المثل ما رزق
 به في مثلها وركنه الأعظم نسب فيراعي اقرب من ينسب الي
 من تنسب اليه واقربهن اخت لا بقرين ثم لآب ثم بنات أخ
 عمان كذلك فان فقد نسبا القصابات اولم ينكحن أو جهل
 هن فارحام كجدات وخالات ويعتبر سرق وعقل وبيان
 وبكارة وثبوتة وما اختلف به عرض فان اختلفت بقا
 أو نقص زيد أو نقص لا بق بالمحال ولو ساحت واحدة لم

جر

تجب موافقتها ولو خفضر للعشرة فقط اعتبر وفي وطء
 نكاح فاسد مهر مثل يوم الوطء فان تكرر مهر في أغلي
 الأحوال **قلت** ولو تكرر وطء بشبهة واحدة فمهر فان
 تعدد جنسها تعدد المهر ولو كرر وطء مخصوبة أو مكره
 على زنا تكرر المهر ولو تكرر وطء لآب والشريك وسئل
 مكاتبه فمهر وقيل مهور وقيل ان أخذ المجلس فمهر ولا
 فمهور والله أعلم **فصل** الفرقة قبل وطء منها
 أو تبسها كفسخه بعينها يسقط المهر وما لا كطلاق والملا
 وردته ولعائنه وأرضاع أمه أو أمها يشترطه ثم قبل معي
 التتطير ان له خيار الرجوع والصحيح عوده بنفس الطلاق
 فلوزاد بعدة فله وان طلق والمهر نالف فنصف بد له
 من مثل أو قيمة وان تعيب في بد بها فان قنع به والا فنصف
 قيمته سليما وان تعيب قبل قبضها فله نصفه ناقضا بلا خيار
 فان عاب بحنايته واخذت أرضها فالأصح ان له نصف الأرض ولها
 في مائة منفصلة وخيار في متصلة فان شئت فنصف قيمته

فان عاب بحنايته واخذت أرضها فالأصح ان له نصف الأرض ولها في مائة منفصلة وخيار في متصلة فان شئت فنصف قيمته

فان عاب بحنايته واخذت أرضها فالأصح ان له نصف الأرض ولها في مائة منفصلة وخيار في متصلة فان شئت فنصف قيمته

بلا زيادة وان سمحت لزمه القبول وان زاد ونقص
 كبر عبد وطول تحلة وتعليم صنعة مع بر صرفان
 اتفقا فنصف العين والاقب نصف قيمة وزراعة الارض
 نقص وحريتها زيادة وحمل امة وقيمة زيادة ونقص
 وقيل البهية زيادة والاطلاع محل زيادة متصلة فان طلق
 وعليه ثم موبر لم يلزمه اقطعة فان قطعت تعين نصف
 الخمل ولو رضي بنصف الخمل وتبقى الثمرة الى جداره لم
 في الاصح ويصير الخمل في يدها ولو رخصت به فله الاصح
 والقيمة ومتى ثبت خيار له اولها لم تملك نصفه حتى
 يختار ذو الاختيار ومتى رجع بقيمة اعتبر الاقل من يوم
 الاصداق والقبض ولو اصدق تعليم قرآن وطلق قبله
 فالاصح تعذر تعليمه وتجب مهر مثل نعد وطء ونصفه قبله
 فلو طلق وقد زال ملكها عنه فنصف بدل له فان كان زال
 وعاد تعلق بالعين في الاصح ولو وهبته له ثم طلق فالاصح
 ان له نصف بدله وعليه هذا لو وهبته النصف فله نصف

ورابع بدل كله وفي قول النصف الباقي وفي قول يتخير
 بين بدل نصف كله او نصف الباقي ورابع بدل كله ولو كان
 كان دينا فايراته لم يرجع عليها على المذهب وليس لولي
 عقود عن صداق على الحدي **فصل** لمطلقة قتل وظء منوعة

ان لم يجب شطر مهر وكذا الموطوءة في الاظهر وقرعة لا تزول الا بحمام والمهر
 نسبي كطلاق وتصح ان لا ينقص عن ثلاثين درهمين لانها لا تنقصا عنها فاما
 فان تارعا قد رجا القامي بنظره فغير احوالها وقبل حالها
 وقيل جالها وقبل اقل متول **فصل** اختلاف في قدر مهر
 او ضيقه تحالفوا بها ووارثاها ووارث واحد والاخر
 ثم يفسخ المهر وتجب مهر مثل ولو ادعت تسمية فانكرها
 حالها في الاصح ولو ادعت نكاحا ومهر مثل فاقتر بالنكاح
 وانكر المهر او سكت فالاصح تكليفه البيان فان ذكر قدر
 ورادف تحالفوا وان اقر مثل اخلقت وقضى لها ولو اختلف
 زوج وولي صغير او محنونة تحالفوا في الاصح ولو قالت
 نكحتي يوم كذا ابالف ويوم كذا ابالف وثبت العقد ان
 في القدر اقل الالة

اوبينة ^{لزم} القان فان قال لم اطاغنيهما او في احد هما
 صدق يمينه وسقط الشطر فان قال كان الثاني تجد يد
 لقط لا عقد لم يقبل **فصل** وليمة العرس ستة وفي قول
 او وجه واجبة والاجابة اليها فرض عين وقيل كفاية وقيل
 سنة وانما تجب او تسن بشرط ان لا تخص الاغنيا وان
 بدعوة في اليوم الاول فان اوكر ثلاثة لم تجب في الثاني
 وتكره في الثالث وان لا يحضره كخوف او طمع في جاهه
 وان لا يكون ثم من يتأذى به او لا يليق به مجالسته
 ولا منكر فان كان تزول بحضوره فليحضر ومن المنكر فرش
 حريم وصورة حيوان على سقف او جدار او سادة او
 ستر او ثوب ملبوس ويجوز ما على ارض وبساط ومخدة
 ومقطوع رأس وصور شجر ويجوز تصوير حيوان ولا
 تسقط اجابة بصوم فان شق على الداعي صوم نفل فالفطر
 افضل ويأكل الضيف مما قدم له بلا لفظ ولا يتصرف فيه
 الا باكل وله اخذ ما يعلو رصاة به ويجل نثر عكر وعجيره

في الاملاك ولا يكره في الاصح وتحل التفاضله وتركه أولى

كتاب القسم والنشور يختص القسم

بروحيات ومن بات عند بعض شئوته لزمه عند من بقي ولو

اعرض عنهم او عن الواحدة لم ياتم ويستحب ان لا يعطى

وتستحق القسم مريضته ورفقا وحايض ونفسا لا تاشرك

فان لم يفرح بمسكن دار عليهن في بيوتهن وان اشرك الا في

فالافضل المضي اليهن وله دعا وهن والاصح تحريم ذهابه

الى بعض ودعاء بعض الا لعرض كقرب مسكن من مضي

اليها او خوف عليها او حرمان ان يقيم بمسكن واحدة

عوهن اليه وان جمع ضربين في مسكن الا برضاهما

وله ان يربط القسم على ليلة ويوم قبلها او بعد ها

والاصل الليل والنهار تتبع له فان عمل ليلا وسكن نهارا

فعكسه وليس الاول دخول في نوبة على اخرى ليلا الا لضر

مرضها المخوف وجنينه ان طال ملكته قضى والا فلا وله الدخول

نهارا لوضع متاع وخوفه وينبغي ان لا يطول ملكته والصحيح

انه لا يقضي اذا دخل الحاجة وان له ما سوي وطء من استمتاع
وانه يقضي اذا دخل بلا سبب وان له لا يجب تنوية في الاقامة
نهارا واقل ثوب القسم ليلة وهو افضل ويجوز ثلاثا ولا
زيادة على المذهب والصحيح وجوب فرعة للابداء وقيل
يتخير ولا يفضل في قدر ثوبه لكن لحرمة مثلاً امة وتختص
بكر جديدة عند زفاف بسبع بلا قضاء وثيب بثلاث وليس
تخيرها بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء ومن سافرت وحدها
بغير اذن نهى بشرة وباذنه اعرضه يقضي لها واخصها الا في
الحديد ومن سافر لنقلة حرم ان يستصحب بعضهن بشرة
وفي سائر الاسفار الطويلة وكذا القصيرة في الاصح يستصحب
بعضهن بفرعة ولا يقضي مدة سفر فان وصل المقصد وصار
مقيما قضى مدة الاقامة لا الرجوع في الاصح ومن وهبت حقها
لم يلزم الزوج الرضي فان رضى وهبت لمختصة بات عدا
ليلتيهما وقيل يواليهما اولهن سوي اوله فله التخصيص وقيل
يسوي **فصل** طهرت امارات نشوزها وعظما بلا تخير

فان طهرت

فان تحقق نشوز ولم يتكرر وعظوه في المصحح ولا يثبت
في الاظهر **قلت** الاظهر يضرب والله اعلم فان تكررت
ضربت فلومنعها حقا كقسم ونفقة الزمة القاضي توفيقته
فان اسأخلقة واذاها بلا سبب نهاء فان عاذت عذرة فان
قال كل ان صاحبه متعبد تعرف القاضي الحال بثقة بخبرها
ومنع الظالم فان اشتد الشقاق بعث حكما من اهله وحكما
من اهلها وهما وكيلان لهما وفي قول موليان من الحاكم فعلي
الاول بشرط رضاها في وكل حكمه بطلاق وقبول عوض خلع
وتوكل حكمها ببدل عوض وقبول طلاق به **كتاب**
الخلع هو فرقة بعوض بلفظ طلاق او خلع شرطه زوج
يصح طلاقه فلو خالع عبدا او محجورا عليه بسفه صح ووجب
دفع العوض الى مولاة ووليته وشرط قابله اطلاق تصرفه
في الحال فان اختلعت امة بلا اذن سيد يدين او عين ماله
بماشت والزوج في ذمتها مهر مثل في صورة العين وفي قول
قيمتها وفي صورة الدين المسمى وفي قول مهر مثل وان اذن

وعين عينا له او قد رد ثينا فامثلت تغلق بالعين وبكسها
في الدين وان اطلق الاذن اقتضي مهر مثل من كسبها وان
خالع سفيهة او قال طلقتك على الف فقبلت طلقت رجعا
فان لم يقبل لم تطلق ويصح اختلاع مريضة مرض موت
ولا يحسب من الثلث الا زايدي على مهر مثل ورجعية
في الاظهر لا يابن ويصح عوضة قليلا وكثيرا دينا وعينا
ومنفعة ولو خالع بمجهول او خمر بابت بمهر مثل وفي
قول بيد الخمر ولهما التوكيل فلو قال لوكيله خالعا
بماية لم ينقص منها وان اطلق لم ينقص عن مهر مثل فان نقص
فيهما لم تطلق وفي قول يقع بمهر المثل ولو قالت لوكيلها
اختلع بالف فامثلت نقد فان زاد فقال اختلعهما بالفين من
مالها بوكالتهما بابت ويلزمها مهر مثل وفي قول الاكثر منه
ومما سمته وان اضاف الوكيل الخلع الى نفسه فخلع ابني
والمال عليه وان اطلق فالأظهر ان عليها ما سمته وعليه
الريادة ويجوز توكيله دينا وعبد او محجور اعليه سنة

ولا يجوز توكيل محجور عليه في قبض العوض والاصح صحة توكيله
امراة لخلع زوجها او طلاقها ولو كان رجلا تولى طرفا وقيل
الطرفين **فصل** الفرفة بلفظ الخلع طلاق وفي قول
فسخ لا ينقص عدا فعلى الاول لفظ الفسخ كناية والمفاداة
خلع في الاصح ولفظ الخلع صريح وفي قول كناية فعلى
الاول لو جري بغير ذكر مال وحسب مهر مثل في الاصح
ويصح بكنايات الطلاق مع البينة والعجينة ولو قال بعثك
نفسك بكذا اذ قالت اشريت فكناية خلع واذا ابت البصيفة
معاوضة كطلقتك او خالعتك بكذا او قلنا الخلع طلاق فمعاوضة
فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل قبولها ويشترط قبولها
بلفظ غير متفصل فلو اختلفت ايجاب وقبول كطلقتك بالف
فقبلت بالفين وعكسه او طلقتك ثلاثا بالف فقبلت وا
ثلاث الف فلو قال طلقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة
بالف فالاصح وقوع الثلاث وجوب الف وان بدأ بالبصيفة
تعليق كتي اومي ما اعطيتني فتعليق فلا رجوع له ولا يشترط

قبول لفظا ولا اعطاء في المجلس وان قال ان او اذا اعطيتني
فكذلك لكن يشترط اعطاء على الفور وان بدأت بطلب
طلاق فاجاب فمعاوضة مع شوب جعله فلها الرجوع قبل
جوابه ويشترط فوز بجوابه ولو طلبت ثلاثا باللف فطلق
طلقة بثلاثه فواحدة بثلاثه واذا خالع او طلق بعوض
فلا رجعة فان شرطها فرجعي ولا مال وفي قولين بغير
مثل ولو قالت طلقني بكذا او ردت فاجاب ان كان قبل دخول
او بعده وامرت حتى انقضت العدة بانته بالردة ولا مال وان
اسلمت فيها طلق بالمال ولا يصح تحلل كلام يسير بين ايجاب وقبول
فصل قال انت طالق وعليك او ولي عليك كذا او لم
يسبق طلبها بمال وقع رجعيًا قبلت ام لا ولا مال فان قال
اردت ما يراد بطلقت بك بكذا او صدقته فله في الاصح وان سبق
بانته بالمدكور وان قال انت طالق علي ان لي عليك كذا اقاله
انه كطالقتك بكذا اذا قبلت بانته ووجب المال وان قال ان
ضمنت لي الف فانتي طالق فضمنت في الفور بانته ولو معها الالف

وان

وان قال متى ضمننت فمتى ضمننت طلقت وان ضمننت دون الالف
لم تطلق ولو ضمننت الفين طلقت ولو قال طلقني نفسك ان ضمننت
لي الف فقالت طلقت وضمنت او عكسه بانته باللف فان اقتصر
على احدهما فلا واذا علق باعطاء مال فوضعت بين يديه
طلقت والا صح دخوله في ملكه وان قال ان اقبضتني فقبل
كالا عطاء والا صح كسائر التعليق فلا يملكه ولا يشترط الا قباض
مجلس **قلت** ويقع رجعيًا ويشترط لتحقيق الصفة اخذ
بيده منها مكرهه والله اعلم ولو علق باعطاء عتيد ووصفه
صفة سلم واعطته لا بالصفة لم تطلق او بها معينا فله ردة
ومهر مثل وفي قول فيمته سليما ولو قال عتيدا طلقت بعبد
الا مفسوخا في الاصح وله مهر مثل ولو ملك طلقة فقط فقالت
طلقني ثلاثا باللف فطلق الطلقة فله الف وقيل ثلثه وقيل ان
علمت الحال فالف والاقل ثلثه ولو طلبت طلقة باللف فطلق
بما يقع وقع بمائة وقيل باللف وقيل لا تقع ولو قالت طلقني عتدا
باللف فطلق عتدا او قبله بانته بمهر مثل وقيل في قول بالشيء

باب في طلاق
بأنه اذا قال
انك طالق فله
الرجوع ولو
قال انك طالق
فانك طالق
فله الرجوع
ولو قال انك
طالق فله
الرجوع ولو
قال انك طالق
فانك طالق
فله الرجوع
ولو قال انك
طالق فله
الرجوع ولو
قال انك طالق
فانك طالق
فله الرجوع

وان قال اذا دخلت فانت طالق باللف فقبلت ودخلت
طلقت على الصحيح بالمسمي وفي وجهه او قول بمهر مثل ويصح
اختلاع اجنبي وان كرهت الزوجه وهو كما اختلاعا لفظا وحكما
ولو قيل ان يختلع له ولا جنبي توكيلها فتغير هي ولو اختلع
رجل وصرح بوكالتها كاذبا لم تطلق وابوها كاجنبي فتختلع
بماله فان اختلع بها لها وصرح بوكالة او ولاية لم تطلق او
باستقلال فخلع بمصوب **فصل** ادعت خلعاً فانك
صدق بيمينه وان قال طلقك بكذا فقالت مجاناً بانست
ولا عوص وان اختلفا في جنس عوضه او قدره ولا يثبت
تخالفاً وجب مهر مثل ولو خالع باللف ونوى نوعاً لم يرقيل
مهر مثل ولو قال اردنا دنانير فقالت بل ذراهم او فلو ساء
تخالف على الاول وجب مهر مثل بلا تخالف في الثاني
كتاب الطلاق يشترط لنفاذه تكليف
الا السكران ويقع بصر محج بلائيه وبكنايه بنية وصرح الطلاق
وكن الفراق والسراح على المشهور كطلقك وانت طالق

ومطلقة

ومطلقة وباطلاق لا انت طلاق والطلاق في الاصح وترجمة الطلاق
بالجمية صرح على المذهب واطلقك وانت مطلقة كناية ولو
اشتهر لفظ للطلاق كالحلال او حلال الله على حرام فصرح في
الاصح **قلت** الاصح انه كناية والله اعلم وكنايته كانت خلية
برية بثة بلة باين اعتدي استبري رجمك الحقي باهلك
حبلك على غاربك لا انه سر بك اغزي اغزي دعيني ودعيني
وتخوها والاعتاق كناية طلاق وعكسه وليس الطلاق كناية
ظاهراً وعكسه ولو قال انت على حرام او حرمتك ونوي طلاقاً
او ظهراً حصل او نواها تخير ويثبت ما اختاره وقيل طلاق
وقيل ظاهراً او تخبر عينها لم تحرم وعليه كفارة يمين وكذا
ان لم يكن نية في الاظهر والثاني اخو وان قاله لأخته ونوي
عتقها او تخبر عينها او لانية فكالمزوجة ولو قال هذا الثوب
او الطعام او العبد حرام علي فلغو وشرط نية الكناية اقترانها
بكل اللفظ وقيل يكفي باوليه واسارة ناطق بطلاق لغو وقيل
كنايته ويعتد باشارة الاحرس في العقود والحلول فان فهم طلاقاً

الاصح كناية ونوي

بها كل احد فصرحة وان اختص بفهمه فطنون فكنايه ولو
 كتب ناطق طلاقا ولم ينوه فلهو وان نواه فلا طهر وقوعه
 فلو كتب اذا بلفظي كتابي فانت طالق فانما تطلق ببلوغه واذا
 كتب اذا قرأت كتابي وهو قارئة فقرأته طلقت واذا قرأت عليها
 فلا في الاصح وان لم تكن قارئة فقرأت عليها طلقت **فصل**
 له تنويص طلاقها اليها وهو تمليك في الجدي فيشترط لوقوعه
 تطبيقها على الفور وان قال طلق بالي فطلقت بانته ولزمها
 الالف وكل في قول توكيل ولا يشترط فور في الاصح وفي اشراط
 قبولها خلاف الوكيل وعلى القولين له الرجوع قبل تطبيقها ولو قال
 اذا جاز رمضان فطلق لي على التملك ولو قال ابيني تفكك فقالت
 ابنت ونوي واقع والافلا ولو قال طلق فقالت ابنت ونوت
 او ابيني ونوي فقالت طلقت وقع ولو قال طلق ونوي ثلاثا
 فوحدت او عكسه فواحدة **فصل** من بلسان نائم طلاقا
 لغني ولو سبق لسانه بطلاق بلا قصد لغني ولا يصد ظاهر الا
 بغير نية في لو كان اسمها طلقا وقال يا طالق وقصد النداء لم تطلق

ولا فواحدة في الاصح ولو قال ثلاثا
 فوحدت او عكسه فواحدة في الاصح
 ولو قال طلق ثلاثا فوحدت او عكسه
 فواحدة في الاصح ولو قال طلق ثلاثا
 فوحدت او عكسه فواحدة في الاصح

وحدا

وكذا ان اطلق في الاصح وان كان اسمها طارقا او طالبا
 فقال يا طالق وقال اردت النداء فالتف الحرف فصدق ولو
 خاطبها بطلاق حان لا او لاعبا او وهو يظنها اجنبية بان
 كانت في ظلمة او تكلمها له ولية او وكيله ولم يعلم وقع ولو
 اخطأ اعجمي به بالعربية ولم يعرف مضافا لم يقع وقيل
 ان نوي معناها وقع ولا يقع طلاق مكره فان كل من قرأه
 اختيا بان الكره على ثلاث فوحد او صرح او تعليق فكفي
 او جحد او على طلقت فصرح او بالعكس وقع وشرط الاكراه
 قدرة الكره على تحقيق ما هدد به بولاية او تحلف وعجز الكره
 عن دفعه بهربا وغيره وبطنة انه ان امتنع حقه وتحصل
 بتخويل يضرب شديد او خيس او ائلاف مال وخوفا
 وقيل يشترط قتل وقيل قتل او قطع او ضرب مخوف ولا
 يشترط التورية بان ينوي غيرها وقيل ان تركها بلا عذر
 وقع من الشر بجريل عقليه من شراب او دواء فقد طلاقه
 ونصره له وعليه قولا وفغلا على المذهب وفي قول لا وقيل

Copy

عليه ولو قال رجلك او بعضك او جزئك او كيدك او شعرك
او ظفرك طالق وقع وكذا دمل على المذهب لافضلة كريق
وعرق وكذا ميني وليس في الاصح ولو قال لمقطوعة يمين
بجيبك طالق لم يقع على المذهب ولو قال انا منك طالق ونوي
تطليقها طلق وان لم ينو طلاقا فلا وكذا ان لم ينو امانة
اليها في الاصح ولو قال انا منك باين اشترط نية الطلاق وفي
الاضافة الوجهان ولو قال استبري رجلي منك فلعن وقيل ان
نوي طلاقها وقع **فصل** خطاب اجنبية بطلاق وتعليقه
بتكاج وغيره لعنوا الاصح صحته تعليق عبد ثالثة كقولها ان
عنتك او ان دخلت فانت طالق ثلاثا فيقع اذا عنت او
دخلت بعد عنته ويلحق رجعية لا مختلعة ولو علقه بدخول فانت
ثم دخلت لم يقع ان دخلت في البيوت وكذا ان لم
تدخل في الاظهر وفي ثالث يقع ان بادت بدون ثلاث ولو
طلق دون ثلاث وراجع او جدد ولو بعد زوج عادت
ببقية ثلاث وان ثلث عادت بثلاث وللحديث طلقنا فقط

والله ثلاث ويقع في مومن موته ويتوارثان في عدة رجعي لا باين
وفي القديم ترثه **فصل** قال طلقك او انت طالق ونوي
عددا او وقع وكذا الكناية ولو قال انت طالق واحدة ونوي
عددا فواحدة وقيل المنوي **قلت** ولو قال انت واحدة ونوي
عددا فالمنوي وقيل واحدة والله اعلم ولو اراد ان يقول
انت طالق ثلاثا فماتت قبل تمام طلاق لم يقع او بعده قبل
ثلاثا فثلاث وقيل واحدة وقيل لا شيء وان قال انت طالق انت
طالق انت طالق وتحلل فصل فثلاث والافان قصدا كيدا
فواحدة او استينافا فثلاث وكذا ان اطلق في الاظهر
وان قصد بالثانية تأكيدا او بالثالثة استينافا او عكس فثلاث
او بالثالثة تأكيدا او في فثلاث في الاصح وان قال انت طالق
وطالق وطالق صح قصد تأكيدا الثاني بالثالث لا الاول بالثاني
وهذه الصور في موطوءة فلو قالها لغيرها فطلقه بكل حال ولو
قال لهذه ان دخلت فانت طالق وطالق فدخلت فثلاثان في
الاصح ولو قال لموطوءة انت طالق طلقه مع طلقه لمعها طلقه

والله اعلم بالصواب

لم يحكم بطلاق أحد فان قالهما رجل لزوجه طلق أحدهما
 ولزمه البحث والبيان ولو طلق أحدهما بعينها ثم حملها
 وقف حتى يترك ولا يطالب ببيان ان صدقناه في الجهل
 ولو قال لها ولا جنبية أحدها طالق وقال قصدت الأجنبية
 قبل في الأصح ولو قال زينب طالق وقال قصدت أجنبية فلا
 على الصحيح ولو قال لزوجه أحدها كما طالق وقصد معينة
 طلق والأفاد أحدهما ويلزمه البيان في الحالة الأولى والتعيين
 في الثانية ويجوز أن عنه إلى البيان أو التعيين وعليه البدار
 بهما ونقتضيهما في الحال ويقع الطلاق باللفظ وقيل إن لم يعين
 فحذف التعيين والوطء ليس ببياناً ولا تعييناً وقيل تعيين
 ولو قال مشيراً إلى واحدة هذه المطلقة فبيان أو اردت هذه
 وهذه وهذه بل هذه حكم بطلاقهما ولو ماتتا أو أحدهما قبل
 بيان وتعيين بقيت مطالبة لبيان الارث ولو ماتت فالأظهر
 فتول ببيان وارثه لا تعيينه ولو قال إن كان غائباً فمأثرتي
 طالق والأفندي حر وجعل منع منهما إلى البيان فإن مات

لم يقبل

لم يقبل بيان الوارث على المذهب بل يقصر بين العبد والمرأة
 فان قرع عتق أو قرعت لم تطلق والأصح أنه لا يرق **فصل**
 الطلاق سني وبدعي وعمر البدعي وهو صريح طلاق في
 حيض ممسوسة وقيل إن سألته لم تحرم وبحوزة خلفها فيه
 لا جنبية في الأصح ولو قال أنت طالق مع آخر حيضك سني
 في الأصح أو مع آخر طهر لم يطاها فيه بدعي على المذهب
 وطلاق في طهر وطى فيه من قد تحبل ولم تظهر حمل
 فلو وطى حائضاً وطهرت وطلقها فبدعي في الأصح وعمل خلفها
 وطلاق من طهر حملها ومن طلق بدعي أسرت له الرجعة ثم إن
 شأ طلق بعد طهر ولو قال لحائض أنت طالق للبدعة وقع
 في الحال وللسنة فحين يظهر أو لم يظهر لم تفسر فيه
 أنت طالق للسنة وقع في الحال وإن فسدت فحين تظهر
 بعد حيض أو للبدعة ففي الحال إن فسدت فيه ولا فحين تحيض
 ولو قال أنت طالق طلبة حسنة أو أحسن الطلاق أو أجملة
 فكالسنة أو طلبة فيجده أو أفتح الطلاق أو أفحشه فكالبندعة

او سئيه بدعيه او حسنة قبيحة وقع في الحال ولا يحرم جمع
 الطلقات ولو قال انت طالق ثلاثا او ثلاثا للسنة وفتر
 بنفريقها على امرأه لم يقبل الا من يعتقد تحريم الجمع والاصح
 انه يكتن ويكتن من قال انت طالق وقال اردت ان دخلت
 الدار وان شازيت ولو قال نسائي طوالت او كل امرأة لي
 طالق وقال اردت بعضهن فالصحيح انه لا يقبل ظاهرا الا
 بقرينة بان خاصته وقالت تزوجت فقال كل امرأة لي طالق
 وقال اردت غير المخامة **فصل** قال انت طالق في شهر
 كذا او في غريته او اوله وقع باول جريه منه او في نهاره او اول
 يوم منه فبطل اول يوم منه واخره فباخر جريه من الشهر وقبل
 باول النصف الآخر ولو قال ليلا اذا مضى يوم فبغروب شمس
 عنده او نهارا ففي مثل وقته من عنده او اليوم فان قاله نهارا
 فبغروب شمس والاعي وبه يقاس شهر وسنة او انت طالق
 امس وقصد ان يقع في الحال مستندا اليه وقع في الحال
 وقيل لغوا وقصد انه طلق امس وهي الآن معتدة صدق بيمينه

او قال طلقت في نكاح آخر فان عرف صدق بيمينه والا فلا وادوات
 التعليق من كمن دخلت وان وادامتي وميتي ما وكلما واي
 كاي وقت دخلت ولا يقتضين فوراً ان علق باثبات في غير
 خلع الا انت طالق ان شئت ولا تكررا الا كلما ولو قال اذا
 اد اطلقتك فانت طالق ثم طلق او علق بصفة فوجدت فطلقت
 او كلما وقع طلاق في ثلاث في مسموسه وفي غير هاطلة
 ولو قال وتحت اربع ان طلقت واحدة فعبد حر وان
 شتين فعبدان وان ثلاثا فثلاث وان اربعاً فاربعة فطلق
 اربعاً مطلقاً او مرتباً عتق عشرة ولو علق بكلمة عشرة عشر على
 الصحيح ولو علق بنفي فعل فالمدح ان علق بان كان لم
 تدخلني وقع عند الياس من الدخول او بغيرها فعند مضي
 زمن يمكن فيه ذلك الفعل ولو قال انت طالق ان دخلت
 او ان لم تدخلني بفتح ان وقع في الحال **قلت** الا في غير خوي
 فتعليق في الاصح والله اعلم **فصل** علق بحمل فان كان
 حمل ظاهر وقع والا فان ولدت لدون ستة اشهر من التعليق

بان وقوعه اولا اكثر من اربع سنين او بينهما ووطيت وامكن
حدوثه به فلا والا فالاصح وقوعه وان قال ان كنت حاملا
بدكر فطلقه او اني فطلقتين فولدتها فملا وقع ثلاث او ان
كان حمل ذكر فطلقة او اني فطلقتين فولدتها لم يقع شيء
او ان ولدت فانت طالق فولدت اثنين مرتباً طلقت بالاول
وانقضت عدتها بالثاني وان قال كلما ولدت فولدت
ثلاثة من حمل وقع بالاولتين طلقان وانقضت بالثالث
ولا يقع به ثالثة على الصحيح ولو قال لاربع كلما ولدت واحدة
فصواحبا طالق فولدت معا طلقن ثلاثا ثلاثا او مرتباً طلقة
الرابعة ثلاثا وكذا الاولى ان بقيت عدتها والثانية طلقة
والثالثة طلقين وانقضت عدتها بولادتها وقيل لا تطلق الاولى
وتطلق الباقيات طلقة طلقة وان ولدت ثنتين معا ثم ثنتين
معا طلقت الاوليان ثلاثا ثلاثا وقيل طلقة طلقة والاخران
طلقين طلقين ويصدق بيمينها في حبيبيها اذا علمتا به لا
في ولادتهما في الاصح ولا يصدق فيه في تعليق غيرها ولو قال ان

حضنا فاستحاطا لقتان فرمتهما فكل بهما صدق بيمينه ولا يقع
ان كذب واحدة طلقت فقط ولو قال ان اولاد اومتى طلقك
فانت طالق قبله ثلاثا فطلقها وقع المخرج فقط وقيل ثلاث
وقيل لا شيء ولو قال ان طهرت منك او اكلت او اعنت او
فست بعبيك فانت طالق قبله ثلاثا ثم وجد المعلق في
صحته الخلاف ولو قال ان وطئت مباحا فانت طالق قبله ثم وطئ
لم يقع قطعا ولو علم بمشيتها خطبا اشترطت على الفور او
عينة بمشية اجني فلا في الاصح ولو قال المعلق بمشيتها شئت
كارها بقلبه وقع وقيل لا يقع باطنا ولا يقع بمشية صبية وهي
وقيل يقع بمميز ولا رجوع له قبل المشية ولو قال انت طالق
ثلاثا الا ان يشار بيد طلقة فشا طلقة لم تطلق وقيل يقع طلقة
ولو علم بفعله ففعل فاستأى للتخليق او مكرها لم تطلق في الاظهر
او بفعل غيره ممن يبالي بتخليقه وعلم به فكذلك والافق قطعاً
فصل قال انت طالق و اشار باصبعين او ثلاث لم يقع تحديداً
الابنية وان قال مع ذلك هكذا طلقت في اصبعين طلقين وفي

ثلاث ثلاث فان قال اردت بالاشارة المقبوضتين صدق بيمين
ولو قال عبدا اذ اقامت سيدي فانت طالق طلقين وقال سيد
اذا مت فانت حر فصدق به فالاصح انها لا تخرج من بله الرجعة
وتجدي قبل زوج ولو نادى احدي زوجتيه فاجابته الاخر
فقال انت طالق وهو يظنها المناداة لم تطلق المناداة وتطلق
المجيبة في الاصح ولو علق باكل رقاقة وعلق بنصف فاكلت
رمانة فطلقتان والعلق بالطلاق ما تعلق به حث او منع او
تحقيق خبر فاذا قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال
ان لم تخرجي اوان خرجتي اوان لم يكن الامر كما قلت فانت طالق
وقع المعلق بالحلف ويقع الاخران وجدت صفة ولو قال اذا
طلعت الشمس اوجا الحجاج فانت طالق لم يقع المعلق بالحلف
واو قيل له استخبارا اطلقتها فقال نعم فاقرار به فان قال اردت
ما ضيا وراحت صدق بيمينه فان قيل ذلك التماسا لا نشاء
فتقال نعم فصرح وقيل كناية **فصل** علق باكل رقيقة او
رمانة في لبابة او حبة لم يقع ولو اكل التمر وظفانواهما فقال

ان لم تخرجي يواك فانت طالق فحلفت كل نواة وخذها
لم يقع الا ان يقصد تعيينا ولو كان بينهما ثمرة فعلق بيلعها
ثم برصها ثم بامسكها فبادرت مع فراغها باكل بعض ورقي بعض
لم يقع ولو اتصمها بسرقه فقال ان لم تصدقني فانت طالق فقالت
سرقتم ما سرقتم لم تطلق ولو قال ان لم تخبريني بعد رحبت
هذه الرمانة قبل كسرهما فاخلص ان تذكر عدد ايعلم انها
لا تنقص عنه ثم تزيد واحدا واحدا حتى تبلغ ما يعلم انها لا تزيد
عليه والصورتان فيمن لم يقصد تعريفا ولو قال لثلاث لم
تخبرني بعد ركعتين فربض اليوم والديلة فهي طالق فقالت
واحدة تسع عشر واخرى خمس عشرة اي يوم الجمعة وثالثة
احدى عشرة اي لمسا في لم يقع ولو قال انت طالق الى حين او
زمان او بعد حين طلقت بمعنى لحظة ولو علق برقبة
زيد او لمسيه وقد فيه تناوله حيا وميتا بخلاف ضربه ولو خاطبته
بمكروه كياسفيه يا خسيس فقال ان كنت كن كك فانت طالق
فان اراد مكافاتها باسماء ما ذكره طلقت وان لم يكن سفة او

التعليق اعتبر الصفة وكذا ان لم يقصد في الاصح والصفة
منافي اطلاق التصرف والخسائر قيل من باع دينه بدنية وشبه
ان يقال هو من يتعاطى غير لا يبق به بخلاف **كتاب**
الرجعة شرط المراجعة اهلية النكاح بنفسه ولو طلق فخرج
فلو لم يرجع على الصحيح حيث له ابتداء النكاح وتخصلا لا يحفل
ورجعته وان رجعتك والاصح ان الرد والامساك صريحان وان
التزوج والنكاح كنايةتان وليقل رد ذنبا الى ابي ذكاجي
والحديث انه لا يشترط الاشهاد فتصبح بكناية ولا تقبل تعليقا
ولا تحصل بفعل كوطء وتختص الرجعة بموطوءة طلق بلا عوض
لم يستوف عند طلاقها باقية في العدة محل للمحل لا مرتدة واذا
ادعت انقضاء عدة اشهر والكر صدق بيمينه او وضع حمل
لمدة امكان وهي من تحيض لا ايسة فالاصح تصديقها بيمين وان
ادعت ولادة تامة فامكانه سنة اشهر وخطتان من وقت
النكاح او سقط مضمون فمالية وعشرون يوما وخطتان او
مضخة بلا صورة فثمانون يوما وخطتان او انقضاء اقراء فان

كانت طلقت في طهر فاقل الامكان اثنتان وثلاثون يوما
وخطتان او في حيض فسبعة واربعون وخطاة او امة وطلقت
في طهر فستة عشر يوما وخطتان او حيض فاحد وثلاثون
وخطاة وتصدق ان لم تخالف عادة دأيرة وكذا ان خالفت
في الاصح ولو وطئ رجعية فاستأنفت الاقراء من وقت الوطء راجع
فيما كان بقي ويحرم الاستمتاع بها فان وطئ فلا حد ولا يعز الا
معتق تحريمه ويجب مهر المثل ان لم يراجع وكذا ان راجع
على المذهب ويصح ايلا وظهار وطلاق ولعان ويتوارثان
واذا ادعى والعدة منقضية رجعة فيها فانكرت خلفت فان
انقضاء علي وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت يوم الخميس
فقلت بل يوم السبت صدقت بيمينها او علي وقت الرجعة كيوم الجمعة
وقالت انقضت يوم هو الخميس وقال السبت صدقت بيمينه فان
تنازع في سبق بلا اتفاق فالاصح ترجيح سبق الدعوي فان ادعت
الانقضاء ادعى رجعة قبله صدقت بيمينها او ادعاه قبل انقضائه
فقال بغير صدق **قلت** فان ادعيا معا صدقت والله اعلم

ومتي ادعاهما والعدة باقية صدق ومتي انكرتها وصدقته ثم
اعترفت قبل اعترافها واذا اطلق دون الثلاث وقال وطيت فلي
الرجعية وانكرت صدقت بيمين وهو مقر لها بالمهر فارقيته
فلا رجوع له والا فلا تطالبه الا بنصف **كتاب الايلا**
هو حلف زوج يصح طلاقه ليمتنع من وطئها مطلقا او قويا
اربعة اشهر والحديد ان لا يختص بالخلع بالله تعالى وصفاته
بل لو علق به طلاقا او عتقا او قال ان وطيتك فله علي صلاة او صوم
او حج او عتق كان مولى او لو حلف اجنبي عليه فيمين محضة فان
نكحها فلا ايلا ولو الا من رتقا او قرنا او الا محبوب لم يصح علي
المذهب ولو قال والله لا وطيتك اربعة اشهر فاذا مضت
فوايه لا وطيتك اربعة اشهر وهكذا امران اقلين بمول في الاصح
ولو قال لا وطيتك خمسة اشهر فاذا مضت فوايه لا وطيتك
سنة فالاين لكل حكمة ولو قيد بمستبعد الحصول في الاربعة
كزول عيسى صلى الله عليه وسلم فمؤول وان طهر قبلها فلا وكل
لو شك في الاصح وافظه صريح وكناية فمن صرحه تغيب ذكره

ويجوز ووطء وجماع واقتضاض بكر والجهد بان ملاصقة ومباضعة
ومباشرة واتيانا وغشيانا وقرباننا ونحوها كتابات ولو قال
ان وطيتك فعبدني حر قال ملكه عنه زوال الايلا ولو قال
فعبدني حر عن ظهاري وكان ظاهرا فمؤول والا فلا ظهار
ولا ايلا باطنا وبحكم بهما ظاهرا ولو قال عن ظهاري ان طهرت
فليس بمؤول حتى يظاهر وان قال ان او طيتك فضررتك طالق
فمؤول فان وطئ طلقت الصرة وزال الايلا والا ظهرا لله ولو قال
لاربعة والله لا اجامعكم فليس بمؤول في الحال فان جامع ثلاثا
فمؤول من الاربعة فلو مات بعضهم قبل وطء زال الايلا ولو
قال لا اجامع كل واحدة منكم فمؤول من كل واحدة ولو قال
لا اجامعك الي سنة الامر فليس بمؤول في الحال في الاظهر
فان وطئ وبقي منها اكثر من اربعة اشهر فمؤول **فصل**
بمهل اربعة اشهر من الايلا بلا قاص وفي رجوعه من الاربعة
ولو ارتد احدهما بعد حوّل في المدة انقضت فاذا اسلم استوفت
وامنع الوطء ولم يحل بنكاح ان وجد فيه لم يجمع المدة كصوم

راحرام ومرض وجنون او فيها وهو حسي كصغر ومرض
 منع وان حدث في المدة قطعها فاذا زال استوتف وقيل بتني او
 شرعي كحيض وصوم نقل فلا ويمنع فرض في الاصح فان وطء
 في المدة والاقلها مطالبة بان يفي او يطلق ولو تركت
 حقها قلها المطالبة بعدة وتحصل الفينة بتعقيب حشفة
 بقول لا مطالبة ان كان بها مانع وطء كحيض ومرض وان
 كان فيه مانع طبعي كمرض طويل بان يقول اذا قدرت
 فيت او شرعي كاحرام فالمنه ان يطالب بطلاق فان عجز
 بوطء سقطت المطالبة وان ابى الفينة والطلاق فالظاهر
 ان القاضي يطلق عليه طلقة وانه لا يمهل ثلاثة وانه اذا وطئ بعد
 مطالبة لزمه كفارة يمين **كتاب الطهار**
 يصح من كل زوج مكلف ولو دعي وخصي وظهار السكران
 كطلاقة وصرحه ان يقول لزوجتي انت علي او ميني او ميني او
 عندي كظهر امي وكذا انت كظهر امي صريح على الصحيح
 وقوله جسمك او بدنك او نفسك كبدن امي او جسمها او جلدها

مكتبة جامعة القاهرة
 قسم المخطوطات

صريح والظاهر ان قوله كبدنها او جطنها او صدرها ظاهر وكذا
 كعبيها ان قصد ظهرا وان قصد كرامة فلا وكذا ان يطلق
 في الاصح وقوله راسك او ظهرك او يدك على الظاهر امي ظاهر
 في الاظهر والتشبيه بالحدة ظهرا والمذهب طردة في كل
 حرير لم يطرا تحريمها لامر صفة وزوجة ابن ولو شبة
 باجنبية ومطلقة واخت زوجة وباب وملاعة فافغو ويصح
 تعليقه كقوله ان ظهرت من زوجتي الاخرى فانت علي كظهر
 امي فظاهر صار مظاهرا منها ولو قال ان ظهرت من فلانة
 وفلانة اجنبية فحاطبها بظهار لم يصير مظاهرا من زوجته
 الا ان يريد اللفظ فلو نكحها وظاهر منها صار ولو قال من فلانة
 الاجنبية فكذلك وقيل لا يصير مظاهرا وان نكحها وظاهر
 ولو قال ان ظهرت منها وهي اجنبية فافغو ولو قال انت طالق
 كظهر امي ولم ينو او نوي الطلاق او الظهار او هما او الظهار
 بانت طالق والظهار بالباقي طلقت وحصل الظهار ان كان طلاق
 رجعية **فصل** على المظاهر كفارة اذا عاذه وان يسكنها

الطلاق والظهار والظهار

طهارة زمن اماكن فرقة فلو انضلت به فرقة بموت او شيخ
 او طلاق باين او رجعي ولم يراجع او جئت فلا عود وكذا لو
 ملكها او لا عنها في الاصح بشرط سبق القذف طهارة في
 في الاصح ولوراجع او ارتد متصلا ثم اسلم فالمدعي انه عايد
 بالرجعة لا الاسلام بل بجدته ولا تستقط الكفارة بعد العود
 بفرقة وتجزم قبل التكفير وطء وكذا المس وكوه في الاظهر
قلت الاظهر الجواز والله اعلم ويصح الظهار للوقت موقفاً
 وفي قول موبل وفي قول لغو فعلى الاول الاصح ان عوده لا تحل
 بالمسأل بل بوطء في المدف ويجب التبع بحبيب الحشفة ولو قال
 لاربعة انتن علي كظهر امي فمظاهر منهن اربع كلمات متوالية
 فحايب من الثلاث الاول ولو كرر في امرأة متصلاً وكصد
 تأكيداً فظهار واحد او استينافاً فالظاهر التقيد وانه يلزم
 الثانية عايد في الاول **كتاب الكفارة**
 يشترط نيتها لا يقينها وخصال كفارة الظهار عتق رقبة
 مومنة بلا عيب يخل بالعمل والكسب ويجزي صغير واقتر

في قوله كظهر امي
 ان يكون من جنسها
 وان يكون من بيتها
 وان يكون من بيتها
 وان يكون من بيتها

ولا يجرى

واعرج يمكنه تباع شي واعور واصم واخسر وفاقد انفه
 واذنيه واصابع رجله لا زمن ولا فاقد رجل او خنصر
 بنصر من يد وانطشت من غيرهما **قلت** او انملة ابهام والله
 اعلم ولا يهرم عاجن ولا من اكثر وقته مجنون ولا يبرئ
 يرحي فان يرا بان الاجرا في الاصح ولا يجزي شراي قريب
 بشية كفارة ولا ام ولد وذي كفاية صحيحة ويجزي يد معلقة
 بصفة فلو اراد جعل العتق المحلق كفارة لم يجز وله تعليق عتق
 الكفارة بصفة واعتاق عبد ثم عن كفارة يديه عن كل نصف
 ذ او نصف ذ او لو عتق معسر نصفين عن كفارة فالاصح الاجرا انما له العتاق من
 ان كان باقية ما حراً ولو اعتق يعوفر لم يجز عن كفارة والاعتاق للمبيع
 بمال كطلاق به فلو قال اعتق ام ولدك علي الف فاعتق نقد فيه ولا يجزي المبيع وان
 ولزمه العوض وكذا لو قال اعتق عبدك علي كذا فاعتق في الاصح ما دون ستة اشهر
 وان قال اعتقه عني علي كذا ففعل عتق عن المطالب وعليه حكم العتق وقيل ان العتق
 العوض والاصح انه يملكه عقيب لفظ الاعتاق ثم يعتق كذا لك تبين اجزاء
 عليه ومن ملك عبداً او ثمنه فاحللاً عن كفارة نفسه وعياله

في قوله اعرج يمكنه تباع شي
 في قوله واصم واخسر وفاقد انفه
 في قوله واذنيه واصابع رجله لا زمن
 في قوله بنصر من يد وانطشت من غيرهما

COPY

نفقة وكسوة وسكنى واثاثا لا بد منه لزمه العتق ولا يجب
بيع ضيعة ورأس مال لا يفضل دخلها عن كفايته ولا مسكن عليه
فيسين اللهما في الاصح ولا شرى بغيره واطهر الاقوال اعتبار
اليسار بوقت الادافان عجز عن عتق صام شهرين متتابعين
بالهلال بنية الكفارة ولا يشترط نية تنابع في الاصح فان بدا
في اثنا شهر حسب الشهر بعدة بالهلال واتم الاول
من الثالث ثلاثين ويؤول السابغ بفوات يوم بلا عذر وكذا
يحرص في الجديد لا يحيط وكذا جئون على المذهب فان
عجز عن الصوم بهرم او مرض قال الاكثرون لا يجزي زواله
او حقه بالصوم مشقة شديدة او خاف زيادة مرض كفر
باطعام ستين مسكينا او فقيرا او كافرا ولا هاشميا ومطلي
لكل واحد منهم ستين مدا مما يكون فطرة فان دفعها الي مسكين في ستين يوما
لم يجز ولا يجزي دقيق ولا سويق ولا خبز **كتاب**
اللعان تنبقة قد ف وصريحه الزنا كقوله لرجل او
امراة زنيته او زنيته او يازاني او يازانية والرمي باللعان

حشفة في فرج مع وضوءه بتحرير او دبر صريح وزناات
في الجبل وكناية وكذا زناات فقط في الاصح وزنيته في الجبل
صرح في الاصح وقوله يا فاجر ويا فاسق ولها يا خبيثة وانت
تخبين الخلوة ولم تر شي يا نبطي ولزوجه لم اجدك عند
كناية فان انكر ارادة قد ف صدق بيمينه وقوله يا ابن
الحلال واما ان افلست بزاز ونحوه تعريض ليس بقذف
وان نواة وقوله زنيته بك اقرار بزنا وقذف ولو قال لزوجته
يا زانية فقالت زنيته بك اوانت اذني مني فقاذف وكنانية
فلو قالت زنيته وانت اذني مني فقرة وقاذفة وقوله زنيته بك
او ذكرك قد ف والمذهب ان قوله يدك كلعنك ولو لولد لست
مني اولست ابني كناية ولو لد غيره لست ابن فلان صريح
الامني بلعاني ويحدث قاذف محصن ويعزر غيره والمحصن
مكلف حرم مسلم عفيف عن وطئ يديه وتبطل العنة
بوطئ محرم مملوكة على المذهب لاروجته في عدة شبهة وامة
ولده وسكو حقه بلوطي في الاصح ولو زنا مقذوف سقط الحد او

ارتد فلا ومن زنا مرة ثم صالح لم يعد محصنا وحدث القذف
بدرت ويسقط بعفو والاصح انه يرثه كل الورثة وانه اوعفا
بعضهم قلبا في كله **فصل** له قذف زوجة علم زناها
او ظنه ظنا موكد اكشيع زناها بزيد مع قريبه بان رافها
في خلوة ولو اتت بولي علم انه ليس منه لزمه نفيه وانما يعلم
اذ الربط او ولدته لدون ستة اشهر من الوطي او فوق اربع
سنين فلو ولدته لما بينهما ولم يستبرئ بحیضة حرم النفي
وان ولدته لفوق ستة اشهر من الاستبراء حل النفي في الاصح
ولو وطئ وعزل حرم على الصحيح ولو علم زناها واحتمل كون
الولد منه ومن الزنا حرم النفي وكذا القذف واللعان على
الصحيح **فصل** اللعان قوله اربع اشهد بالله اني لم اجد
فيما رميت به هذه من الزنا فان غابت سماها ورفع نسبها بما
يجزها والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما
رعاها يده من الزنا وان كان ولرنفيه ذكره في الكلمات قال
وان الولد الذي ولدته او هذا الولد من الزنا ليس مني وتقول

اللعان

في اشهد بالله انه من الكاذبين فيما رماني به من الزنا والخامسة
ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيه ولو اتى لفظ
شهادة بحلف وخو او غضب بلعن او عكسه او ذكر اقبل تمام
الشهادات لم يصح في الاصح ويشترط فيه امر القاضي ويلقن
كلماته وان يتاخر لعانها عن لعانه ويلعن اخرس باشارة مفهومة
او كتابة ويصح بالجمية وفيمن العربية وجه ونفيل بزمان وهو
بعد عصر جمعة ومكان وهو اشرف بلدة فيمكة بين الركن والحمام
والمدينة عند المنبر وببيت المقدس عند الصخرة وغير ما عند منبر
الحامع وحاجز باب السجود ودمي في بعة وكنيسة وكذا بيت
فارموسي في الاصح لا بيت اصنام وثني وجمع اقله اربعة
والتقليدات سنة لا فرض على المذهب فيهن وبين للقاضي وعظما
ومبالغ عند الخامسة وان يتلاعنا قايمين وشرط زوج يصح طلاقه
ولو ارتد بعد وطئ قذف واسلم في عده لا عن ولو لا عن ثم اسلم
فيها صح او اصر صادق بينونة ويتعلق بلعانه فرقة وحرمة مؤبقة
وان كذب نفسه وسقوط الحد عنه ووجوب حد زناها وانتفاء

عرف

نسب نقاة بلعائيه وانما يحتاج الي بقي محكم منه فان تقدر بان
ولدت لستة اشهر من العقد او طلق في مجلسه او نكح وهو
بالمشرق وهي بالمغرب لم يلحقه وله نفقة ميتا والبقى علي الفور
في الجديد وبعد لعذر وله بقي حمل وانتظار وصغير ومن آخر
وقال جهلت الولادة صدق يمينه ان كان غائبا وكذا الحاضر
في مدة يمكن جهله فيها ولو قيل له تمت بولدك او جعله الله
ولدا صالحا فقال آمين او نعم تعد نفقة وان قال جزا الله
خيرا او بارك عليك فلا وله لعان مع امكان بيعة برئها واولها
لرفع حد الزنا **فصل** له لعان نفقي ولي وان عفت عن الحد
وزال النكاح ولدفع حد الفذف وان زال النكاح ولا ولد ولقد
الا تعدير قاذيب لكذب كقذف طفلة لا توطأ ولو عفت عن
الحد او اقام بيعة برئها لم يرد صدقته ولا ولد او سكنت عن طلب
الحد او جنت بعد قد فيه فلا لعان في الاصح ولو ابانها او ماتت
ثم قذفها برئها مطلق او مضاف الي بعد النكاح لا عن ان كان ولا
بلحقة فان اضاف الي قيل من كان له لعان ان لم يكن ولدا وكذا

٥٧
ان كان في الاصح لكن له انشا قذف ويلاعن ولا يصح نفقي
احد توائمين **كتاب** **العقد** عدة النكاح
ضربان الاول يتعلق بقرقه حي بطلاق او لعان او فسخ وانما
تجب بعد وطء او استدخال منية وان ثبقت براءة الرحم لا بالخوة
في الجديد وعدة حرة ذات اقراء ثلاثة والقر الطهر فان
طلقت طاهرا انقضت بالطهر في حيضة ثالثة او حاضا في
رابعة وفي قول يشترط يوم وليلة بعد الطهر وهل يحسب
طهر من لم تحض قرا قولان بناء على ان القر انتقال من طهر
الي حيض ام طهر محتوش بدمين والثاني اظهر وعدة مستحصة
باقربها الصردودة اليها ومخيرة بثلاثة اشهر في الحال وقيل
بعد الياس وامر ولد ومكاتبه ومن فيها رق بقرين وارعتقت
في عدة رجسية كملت عدة حرة في الاظهر او بينونة فامة في
الاظهر وحرة لم تحض او يبيست بثلاثة اشهر فان طلقت في
اشا شهر فبعده هلالا وتكمل المنكسر ثلاثين فان حاضت
فيها وجبت الاقراء وامة بشهر ونصف وفي قول شهران

وفي قول ثلاثة ومن انقطع دمها لعله كرضاع ومر من قصر
 حتى تحيض او تنيس فالاشهر اولا لعله فكذا في الحد وفي
 القديم ثربص تسعة اشهر وفي قول اربع سنين ثم تعتد بالاشهر
 فعلى الجديد لو حاضت بعد الياس في الاشهر وجبت الاقراء
 او بعد ما فاقوا لظهرها ان نكحت فلا شيء والا فالاقراء والمعتبر
 يأس عشيرتها وفي قول كل النساء **قلت** والقول اظهر والله
 اعلم **فصل** عدة حامل بوضعها بشرط نسبته الي ذي
 العدة ولو احتملا لم يفي بلعان وانفصال كنه حتى تاتي ثمانين
 ومتى تحلل دون ستة اشهر فتوأمان وتنقضي بميت لا علة
 وبمضغة فيها صورة ادي خفية اخبر بها القوابل فان لم تكن صورة
 وقلن هي اصل ادي انقضت على المذهب ولو ظهر في عدة اقراء
 او اشهر حمل للزوج اعتدت بوضعه ولو ارتابت فيها لم تنكح حتى
 تزول الرية او بعد ها وبعد نكاح استمر الا ان ولد لزوج
 ستة اشهر من عقد ها او بعد ها قبل نكاح فلتصبر لتزول الرية
 فان نكحت فالمذهب عدم ابطاله في الحال فان علم مقتضيه

الاشهر

الاشهر

الاشهر ولو ابانها فولدت لاربع سنين لحقه او لاكثر فلا ولو
 طلق رجعيًا حسنت المدة من الطلاق وفي قول من انصرام العدة
 ولو نكحت بعد العدة فولدت لدون ستة اشهر فكأنها لم تنكح
 وان كان لستة اشهر فالولد للثاني ولو نكحت في العدة فاسد فولدت
 لامكان من الاول لحقه وانقضت بوضعه ثم نكحت للثاني أو للامكان
 من الثاني لحقه او منهما عرض على قاييف فان الحقه باحدهما
 فكالا مكان منه فقط **فصل** لزما عدنا شخص من جنس
 بان طلق ثم وطئ في عدة اقراء او اشهر جاهلاً او عالماً في رجعيته
 تداخلت فتبتدئ عدة من الوطئ ويدخل فيها بقية عدة الطلاق
 فان كانت احداًهما حائلاً والاخرى اقراء تداخلت في الاصح فتستقيمان
 بوضعه ويراجع قبله وقيل ان كان الحمل من الوطئ فلا او شخصين
 بان كانت في عدة زوج او شبهة فوطئ بشبهة او نكاح فاسد
 او كانت زوجة معتدة عن شبهة فطلقت فلا تداخل فان كانت
 حمل قد تمت عدته والافان سبق الطلاق اتمت عدته ثم استأنفت
 الاخرى ولد الرجعة في عدته فاذا راجع انقضت وشرعت

في عدة الشبهة ولا يستمتع بها حتى تقضيها وان سبقت الشبهة
 قد تمت عدة الطلاق وقيل الشبهة **فصل** عاشرها كزوج
 بلاوطي في عدة اقراء او اشهر فوجه اصحها ان كانت بآيها انقضت
 والا فلا ولا رجعة بعد الاقراء والاشهر **قلت** ويلحقها الطلاق الى
 انقضاء العدة ولو عاشرها اجنبي انقضت والله اعلم ولو نكح
 معتدة يظن الصحة ووطي انقضت من حين وطئ وفي قول
 او وجه من العقد ولو راجع حايلا ثم طلق استأنفت وفي القديم
 بني ان لم يطا او حاملا فبالوضع فلو وصفت ثم طلق استأنفت
 وقيل ان لم يطاها بعد الوضع فلا عدة ولو خالع مؤطوة ثم نكحها
 ثم وطئ ثم طلق استأنفت ودخل فيها البقيدة **فصل**
 عدة حرة حائل لوفاة وان لم توطأ اربعة اشهر وعشرة ايام
 بلبا اليها وامة نصفها وان ماتت عن رجعية استقلت الى وفاة
 او باين فلا وحامل بوضع بالشرط السابق فلو ماتت صبي عن
 حامل فبالاشهر وكذا مسوح اذا لا يلحقه على المذهب ويلحق
 بحوب باقي انتباه فتعنت به وكذا مسلول بقي ذكره على المذهب

ولو طار

ولو طلق اجنبي فرائيه ومات قبل بيان او تعيين فان كان لم
 يطا اعتد بالوفاة وكذا ان وطئ وهما ذواتا اشهر او اقراء
 والطلاق رجعي فان كان بآيها اعتد بكل واحدة بالاكثر من عدة
 وفاة وثلاثة من اقرايها وعدة الوفاة من الموت والاقراء من
 الطلاق ومن عاب وانقطع خبره ليس له وجه نكاح حتى يتيقن
 موته او طلاقه وفي القديم يترجر اربع سنين ثم يعتد لوفاة
 ونكاح فلو حكم بالقدم قاض بقصر على الحديدي في الاصح ولو نكحت
 بعد التبرع والعدة فبان ميتا صح على الحديدي في الاصح وتجب الاحداث
 على معتدة وفاة لارجعية ويستحب لكاتب وفي قول يجب وهو ترك
 لبر مصبوع لرؤية وان خشن وقيل يحل ما صبغ ما غرله ثم يسج ويبيع
 غير مصبوع من قطن وصوف وكتان وكذا البر يسحر في الاصح
 ومصبوع لا يقصد لرؤية وتحرم حلي ذهب وفضة وكذا اللؤلؤ
 في الاصح وطيب في يد ووثوب وطعير وكحل والتمثال بالشمع
 الاحماجة كرميد واسفيدنج ودمام وخضاب جناه وخوهر وكحل
 تجليل فراش واثاث وتنظيف بغسيل رأس وقلم وازالة وشح

٢٥

قلت وحل امتشاط وحمام ان لم يكن فيه خروج محرم
ولو تركت الاحداد عصت وانقضت العدة كما لو فارقت
المسكن ولو بلغت الوفاة بعد المدة كانت منقضية ولها احداد
على غير زوج ثلاثة ايام وتحرم الزيادة والله اعلم **فصل**
في سكنى المعتدة طلاق ولو باين الاناشرة والمعتدة وفاة
في الاظهر وفسخ على المذهب وتسكن في مسكن كانت فيه
عند الفرقة وليس لزوج وغيره اخراجها ولا لها خروج
قلت ولها الخروج في عدة وفاة وكذا باين في التمار لشركي
طعام وغزل وخوة وكذا البلاء الى دار حارة لغزل وحديث
وخوها بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها وتنتقل من المسكن الخوفي
من هدم او غرق او علي نفسها او تاذت بالحيران او هم بها اذا
شديدا والله اعلم ولو انتقلت الى مسكن باذن الزوج فوجبت
العدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه على النحر او بغير اذن في
الاول وكذا لو اذن ثم رجعت قبل الخروج ولو اذن في انتقال
الي بلد فلمسكن او في سفر حج وتجارة ثم رجعت في الطريق فلها

الرجوع

الرجوع والمضي فان مضت اقامت لقضاء حاجتها لم يحجب
الرجوع لتعتد البقية في المسكن ولو خرجت الى غير الدار المأوفة
فطلق وقال ما اذن في الخروج صدق بيمينه ولو قالت نقلتني
فقال بل اذن لحاجة صدق على المذهب ومنزل بدو بيتها
من شعر بمنزل حضرته واذا كان المسكن له ويليقي بها تعين ولا
يصح بيعه الا في عدة ذات اشهر فكمستاجر وقيل باطل او مستعار
لزمته فيه فان رجع الحبير ولم يرص باجرة نقلت وكذا مستاجر
انقضت مدته او لها استمرت وطلبت الاجرة فان كان مسكن
النكاح نفيسا فله النقل الى لائق بها او خسيسا فلها الامتناع
وليس له مساكنها ومداخلها فان كان في الدار محرم لها مميز
ذكر اوله انني او زوجة اخري او امة جاز ولو كان في الدار
حجرة فسكنها احدهما والاخر الاخرى فان اتحدت المرافق كطبخ
ومستراح اشترط محرم والا فلا وينبغي ان يغلق ما بينهما من باب
وان لا يكون ممر احدهما على الاخرى وسفر وعلو كذا في حجرة هـ

باب الاستبراء او تحجب بشئين احدهما

32

ولو مضى زمن استبرأه بعد الملك قبل القبض حسب
ان ملك باردش وكذا سراً في الاصح لاهبة ولو اشترى جوتيه
فحاضت ثم سلمت لم يكن وعمره استمتاع بمسيرة الأ
مسيرة فيعمل غير وطء وقيل لا وإذا قالت حضت صدقت ولو
منعت السيد فقال احببني بنجام الاستبرأ صدق ولا تقبر
امه فرائش الا بوطء فاذا ولدت لامكان من ولطه لحقه ولو
أقربوط وفي الولد وادعي استبرأ لم يلحقه علي المذهب فان
انكرت الاستبرأ حلف ان الولد ليس منه وقيل يجب تعرضه للاستبرأ
ولو ادعت استيلاً فانكر اصل الوطئ وهناك ولد لم يحلف
علي الصحيح ولو قال وطئت وعزلت لحقه في الاصح **كتاب**
الرضاع انما يثبت بلبس امرأة حية بلغت سبع سنين ولو
حلبت فاوثر بعد موتها حرم في الاصح ولو حبت او نزع منه
زبد حرم ولو خلط بجامع حرم ان غلب فان غلب وشرب الكل
قيل او البعض حرم في الاظهر وتحرم ايجار وكذا استعاط على
المذهب لاحقة في الاظهر وشرطه رضيع حتى لم يبلغ سنتين

[illegible]

وخر رضعات وضبطهن بالعرف فلو قطع اعراضا تعدد
او للمو وعاد في الحال او تحول من ثدي الى ثدي فلامول
حلب منها دفعة واوجر خمسا او عكسه فرضعة وفي قول خمس
ولو شك هل رضع خمسا او اقل او هل رضع في حولين ام بعد
فلا خير وفي الثاني قول او وحة وتخير المرضعة امه والذي
منه اللبن اباه وتسري الحرمه الى اولاده ولو كان لرجل خمس
مستولدات او اربع نسوة وامر ولد فوضع طفل من كل رضعة
صار ابنه في الاصح فحر من لانهن موطوات ابنة ولو كان بدل
المستولدات بنات او اخوات فلا حرمه في الاصح واما المرضعة من
نسب او رضاع اجداد للرضيع وامهاتها جداته واولادها من
نسب او رضاع اخواته واخواتها واخواتها اخواله ووالا
وابو ذي اللبن جدته واخوه عمته وكذا الباقي واللبن لمن
النيه ولد نزل به بنكاح او وطئ بشبهة لارتا ولو نكح بالعاين
انتفى اللبن ولو وطئ منكوحة بشبهة او وطئ اثنان بشبهة
فولدت فاللبن لمن لحقه الولد بقايب او غيره ولا تنقطع نسبه

اللبن عن زوج مات او طلق وان طالبت المدة او انقطع وعاد
فان نكحت اخرو ولدت منه فاللبن بعد الولادة وقبلها الاول
ان لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني وكذا ان دخل
وفي قول للثاني وفي قول لهما **فصل** تحتها صغيرة فارضعها
امه او اخته او زوجة اخرى انفسح نكاحه والصغيرة نصف
مهرها وله علي المرضعة نصف مهر المثل وفي قول كله فلو
رضعت من ثالثة فلا غرم ولا مهر للمرضعة ولو تحتها كبيرة
وصغيرة فارضعت ام الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة
وكذا الكبيرة في الاظهر وله نكاح من شاء منهما وحكم مهر
الصغيرة وتغريم المرضعة ما سبق وكذا الكبيرة ان لم
تكن موطوءة فان كانت فله علي المرضعة مهر المثل في الاظهر
ولو ارضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة ابدا وكذا
الصغيرة ان كانت الكبيرة موطوءة ولو كان تحتها صغيرة
فطلقها فارضعتا امرأة صارت ام امرأتها ولو نكحت مطلقته
صغيرا وارضعتها بلبنه حرمت علي المطلق والصغير ابدا ولو

زوج امرأته عبد الصغير فارضته ابن السيد حرمت عليه
وعلى السيد ولو ارضعت موطوءة الامه صغيرة تحته بلبنه
اولى غيره حرمتا عليه ولو كان تحته صغيرة وكبيرة فارضته
انفسحتا وحرمت الكبيرة ابدا وكذا الصغيرة ان الارضاع
بلبنه والا فربيبه ولو كان تحته كبيرة وثلاث صغار فارضته
حرمت ابدا وكذا الصغار ان ارضعتهم بلبنه اولى غيره وهي
موطوءة والا فان ارضعتهم معا بايجارهن الخامسة انفسحت
ولا يحرم من موبد او مرتب المبحر من وتنفخ الاولى والثالثة
وتنفخ الثانية بارضاع الثالثة وفي قول لا ينفخ ويجري
القولان فيمن تحته صغيرتان ارضعتها اجنبية مرتباً انفسحتا
ام الثانية **فصل** قال هند بنتي او اختي برضاع او قالت
هو اخي حرمتا عليهما ولو قال زوجان بيننا رضاع محرم
فرق بينهما وسقط المسمي ووجب مهر البتل ان وطئ وان
ادعاه رضاعاً وانكرت انفسخ ولها المسمي ان وطئ والا فنفذ
وان ادعته فانكر صدق بيمينه ان زوجت برضاها والا فلا

تصدق بيمينها ولها مهر مثل ان وطئ والا فلا شيء وخلف منكر
رضاع علي نقي علمه ومدعيه علي بت وثبت بشهادة رجلين
او رجل وامرأتين وباربع سنوة والاقرار به شرطه رجلان
وتقبل شهادة المرضعة ان لم تطلب اجرة ولا ذكرت فعلها
وكذا ان ذكرته فقالت ارضعته في الاصح والاصح انه لا يكفي
بينهما رضاع محرم بل يجب ذكر وقت وعدد ووصول اللبن جوفه
ويعرف ذلك بشهادة حليب واجبار وازدراد وقراب كالتقام
لثتي ومصته وحركة حلقه يتجرع واردراد بعد علمه انها لبون
كتاب النفقات علي ميسر لزوجته كل يوم مثلاً
اطعام ومعسر مد ومتوسط مد ونصف والممل مائة وثلاثة وسبعون
درهما وثلاث درهم **قلت** الاصح مائة واحد وسبعون درهما
وثلاثة اسباع درهم والله اعلم ومساكين الزكاة معسر ومن
موقع ان كان لو كلف مدين رجح مسكيناً متوسطاً والا فمؤسراً
والواجب غالب قوت البتل **قلت** فان اختلف وحب لا يثق
به ويعتبر البسار وغيره طلوع الفجر والله اعلم وعليه تمليكها

وسوا فيه اجارة العين. او الذمة اذا سلم الدابة الموصوفة ونسب
في الاجارة الفاسدة اجرة المثل بما يستقر به المشتري في الصيغة
ولو اكرى عيامة ولم يسلمها حتى مضت انفسحت ولو لم يقدر
مدة واخر لركوب الى موضع ولم يسلمها حتى مضت مدة السير
فلاصح انها لا تنسخ ولو اكرى عبده ثم اعتقه قال الصحاح انها لا
تنسخ الاجارة وان لا خيار للعبده ولا يظهر انه لا يرجع على
سيده باجرة ما بعد العتق ويصح بيع المشتجرة للمكتر ولا
تنسخ الاجارة في الاصح ولو باعها لغيره جاز في الاظهر ولا تنسخ

كتاب احيا الموات

الارض التي لم تعرف قط ان كانت بلاد الاسلام فالمسلم تملكها
بالاحيا وليس هولاء مني وان كانت بلاد كفار فلهما احياؤها
وكن المسلم ان كانت مما لا يدعون المسلمين عنها وما كان معجولا
فلمالكه فان لم يعرف والغارة اسلامية فمال ضائع وان كانت
جاهلية فلاظهر انه يملك بالاحياء ولا يملك بالاحياء من معجول
وهو ما تمس الحاجة اليه لتمام الانتفاع فحرر القرية الناذي وحرر

الخل

الخل ومناخ الابل ومطرح الرماد وخوها وحرر البئر والوات
موقف النازح والخوض والذولاب ومجتمع الماء ومتردد الدابة
وحرر الدار في الموات مطرح الرماد وكناسة وثلج وممر
صوب الباب وحرر ابار القناة ما لو حفر فيه بقصر ما وثاقا
ما خيف الانهيار والدار المحفوفة بدور لا حرير لها ويتصرف كل واحد
في ملكه على العادة فان بعد ضمن والاصح انه يجوز ان يتخذ دابة
المحفوفه مساكن حاما واصطبلا وجانوته في الترازين خانوت
حداد اذا احتاط واحكم الحدان ويجوز احيا موات الحرم دون
اعراف في الاصح قلت ومرد لفة ومي كرفة والله اعلم

وتختلف الاحيا بحسب العرض فان اراد مسكنا اشترط تحويط
البقعة وسقف بغضها وتخليق باب وفي الباب وجه اوزنية
دواب فتحويط لا سقف وفي الباب الخلاف اومر رعة فجمع التراب
حولها وتسوية الارض وترتيب ماء لها ان لم يحفها المطر لا الار
في الاصح او يستأنف جمع التراب والتحويط حيث جرت العادة به
وتهيئة ماء ويشترط الخرش على المذهب ومن شرع في عمل احيا

الخل

ولم يبقه او اعلم على بقعة بنصب احبار او غر خشباً فمتحج وهو
احق به لكن الاصح انه لا يصح بيعه وانه لو احياء آخر ملكه
ولو طالت مدة التحج قال له السلطان احيي او اترك فان استعمل
امهل مدة قريبة ولو اقطعته الامام موافقاً صار احق باحيائه كالتمج
ولا يقطع الا قادراً اعلى الاحياء وقد راى قدر عليه ولد التاجر
والاظهر ان الامام ان يحج بقعة موات لرعي نعم جزية وصدة
وضالة وضعيف عن النجعة وان له تقض حياه للحاجة ولا يحج
فصل منفعة الشارع المرور وتجوز الجلوس به لا شتر حاجة
ومعاملة وخوفا اذا لم يضيق على الطارة ولا يشترط اذن الامام
وله تظليل مقعدا بيارية وغيرها ولو سبق اليه اشار اقم
وقيل يقدم الامام برأيه ولو جلس للمعاملة ثم فارقته تاركاً
للحرفة او منتقلاً الى غيره بطل حقه وان فارقته ليعود لم يطل
الا ان يطول مفارقتة بحيث ينقطع معامله عنه وبالقون غير
ومن الف من المشجده موضعاً يفتي فيه ويقرى كالحال في شارع
لمعاملة ولو جلس فيه لصلاة يصير آخره في غيرهما فلو فارقته الحاجة

لو
سقط

ليعود لم يبطل اختصاصه في تلك الصلاة في الاصح وان لم يترك
اراده ولو سبق رجل الى موضع من رباط فسئل اوفقيه الى
مدرسة او صوفي الى خانقاه لم يزعج ولم يبطل حقه بخروجه
لشراء حاجة وخوفا **فصل** المعدن الظاهر وهو ما خرج
بلا علاج كنفط وكبريت وقار وموميا وبرامر وأحجار رحي
لا يملك بالاحياء ولا يثبت فيه اختصاص بتجرب ولا اقطاع
فان ضاق بيله قدم السابق بقدر حاجته فان طلب زيادة
فلا يصح ازعاجه فلو جأ معاً اقرع في الاصح والمعدن الباطن
وهو ما لا يخرج الا بعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك
بالحرف والعمل في الاظهر ومن احياء مواتاً وظهر فيه معدن
باطن ملكه والمياه المباحة من الأودية والعيون في الجبال
يستوي الناس فيها فان اراد قوم سقي ارضهم منها فضاقي سقي
الاعلى فالاعلى وحبس كل واحد الما حتى يبلغ الكعبير فان
كان في الارض ارتفاع وانخفاض افرد كل طرف ليسقي وما اخذين
هذا الما في انا وملك علي الصحيح وخاف من يمتوات الارض فاق

ليعود

كتاب الوقف
 في ما يملكه من ارض
 او من ماله او من
 ما له من حق او من
 ما له من مصلحة
 او من ما له من
 ما له من حق او من
 ما له من مصلحة

اولي بما يملكه من ارض او من ماله او من ما له من حق او من ما له من مصلحة او من ما له من حق او من ما له من مصلحة
 في الاصح وسواء ملكه ام لا لا يلزمه بدل ما فضل عن حاجته
 لزج وجب لما شية على الصحيح والقناة المشتركة يقسم
 ماؤها بنصيب خشبة في عرض النهر فيها ثقت متساوية او
 متفاوتة على قدر الحصر وله القسمة لها ياء **كتاب الوقف**
 شرط الواقف صحة عيانه واهلية التبرع والموقوف دوام
 الانتفاع به لا مطعوم ورحان ويصح وقف عقار ومنقول
 ومشاع لا عبيد وثوب في الذمة ولا وقف خزانة وكذا
 مستولدة وكلب معلوم واحد عبيده في الاصح ولو وقف بناء
 او غراسا في ارض مستأجرة لهما فالاصح جواز فان وقف على
 معين واحد او جمع اشترط امكان تملكه فلا يصح على
 جنين ولا على عبيد لنفسه فلو اطلق الوقف على بهيمة اقل
 هو وقف على مالها ويصح على ذمي لا متردد وحرث ونفسه
 في الاصح وان وقف على جهة معصية كعمارة الكنائس فباطل
 او جهة قريبة كالفقراء والعلماء والمساجد والمدارس صح او

عليه من وقف عليه

كتاب الوقف
 في ما يملكه من ارض
 او من ماله او من
 ما له من حق او من
 ما له من مصلحة
 او من ما له من حق او من
 ما له من مصلحة

جهة لا يظهر فيها القرية كالاغنيا صح في الاصح ولا يصح الا بلفظ
 وصرحة وقفت كذا اراضي موقوفة عليه والتسبيح والتحميد
 صبر على الصحيح ولو قال تصدقت بكذا صدقة محرمة او
 موقوفة او لا تباع او لا تقرب فصرح في الاصح وقوله تصدقت فقط
 ليس بصرح ولو نوى الا ان يضيف الى جهة عامة جعلت البقعة
 مسجدا تصير به مسجدا وان الوقف على معين بشرط فيه قبوله
 ولو رد بطل حقه بشرطنا القبول ام لا ولو قال وقفت هذا سنة فباطل
 ولو قال وقفت على اولادي او علي زيدا ثم نسله ولم يرد فالظاهر
 صحة الوقف فاذا انقضت المدة فالظاهر انه يبقى وقفا وان
 مصرفه اقرب الناس الى الواقف يوم انقضاء المدة ولو كان الوقف
 منقطع الاول كوقفته على من سيولد لي فالمنتهى بطلانته او
 منقطع الوسط كوقفته على اولادي ثم رجل ثم الفقراء فالمنتهى
 صحته ولو اقتصر على وقفت فالظاهر بطلانته ولا يجوز تعليقه بقوله
 اذا جاء زيد فقد وقفت ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح
 والاصح انه اذا وقف بشرط ان لا يوجر اتبع شرطه وانه اذا

حرمة او ابدته ليس
 بصرح

شَطْرِي فِي وَقْفِ الْمُنْجِدِ اخْتِصَاصُهُ بِطَائِفَةٍ كَأَنَّ
لِشَافِعِيَّةٍ اخْتِصَرَتْ كَالْمَدِينَةِ وَالرِّبَاطِ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى شَخْصٍ ثُمَّ الْفَقْرَ
فَمَا بَاحِدُهُمَا فَالْأَصَحُّ الْمَنْصُومُ أَنَّ نَصِيْبَهُ يُصْرَفُ إِلَى الْآخِرِ
فصل قَوْلُهُ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي يَقْتَضِي
التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْكُلِّ وَكَذَا الْوَرَاثَةُ مَا تَنَاسَلُوا أَوْ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ وَلَوْ
قَالَ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ مَا تَنَاسَلُوا أَوْ عَلَى
أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي الْأَعْلَى وَالْأَعْلَى أَوِ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ فَهُوَ لِلتَّوَقُّفِ
وَلَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْأَوَّلِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوَّلِ
فِي الْأَصَحِّ وَيَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الدَّرَجَةِ وَالنَّسْلِ وَالْفَقْرِ
وَأَوْلَادُ الْأَوَّلِ إِنْ قَالَ عَلَى مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِمْ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى
أَوْلَادِهِ وَلَهُ مَعْتَقٌ وَمَعْتَقٌ قَسَمَ بَيْنَهُمَا وَقِيلَ يَبْطُلُ وَالصَّيْفَةُ الْمَقْلُوبَةُ
عَلَى جَمَلٍ مَغْطُوفَةٍ تَعْتَبَرُ فِي الْكُلِّ كَوَقَفْتُ عَلَى مَحْتَاكِ أَوْلَادِي
وَأَحْفَادِي وَأَخَوَاتِي وَكَذَا الْمَخَاخِرَةُ عَنْهَا وَالْإِسْتِثْنَاءُ إِذَا عَظَّمَ
بَوَاءُ كَقَوْلِهِ عَلَى أَوْلَادِي وَأَحْفَادِي وَأَخَوَاتِي الْمُتَحَاجِينَ أَوْ إِلَّا أَنْفُسَهُ
بَعْضُهُمْ **فصل** الْأَظْهَرُ أَنَّ الْمَلَكَ فِي قِيَّةِ

الوقف

والوقف على النفس والنفوس

مَعَ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ كَالْأَخَوَةِ فَتَسْقُطُ اخْتِصَاصُ لَابُونِ
مَعَ الْبَنَاتِ الْأَخَوَاتِ لَا بِوَبَنَاتِ الْأَخَوَةِ لَابُونِ أَوْلَادِ كُلِّ مَنَّهُمْ
كَأَنَّهُ اجْتِمَاعًا وَفَرَادًا لَكِنْ يَخَالِفُونَهُمْ فِي أَنَّهُمْ لَا يَرُدُّونَ الْأَمْرَ
إِلَى السُّدُسِ وَلَا يَرْتَوُونَ مَعَ الْحَبْرِ وَلَا يَعْصُونَ أَخَوَاتِهِمْ وَيَسْقُطُونَ
فِي الْمَشْرُوكَةِ وَالْعَمَلِ لَا يَبُونِ وَلَا بِكُلِّ مَنَّهُمْ اجْتِمَاعًا وَفَرَادًا
وَكَذَا قِيَاسُ بَنِي الْعِمْرِ وَسَائِرِ عَصَبَةِ النَّسَبِ وَالْعَصَبَةُ مَنْ
لَيْسَ لَهُ سَهْمٌ مُقَدَّرٌ مِنَ الْمَجْمَعِ عَلَى تَوَرِثِهِمْ فَيَرِثُ الْمَالُ أَوْ مَا فَضَلَ
بَعْدَ الْفُرُوضِ **فصل** مَنْ لَا عَصَبَةَ لَهُ بَنَسِبٌ وَلَهُ مَعْتَقٌ فَمَالُهُ
أَوْ مَا فَضَلَ عَنِ الْفُرُوضِ لَهُ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلِعَصَبَتِهِ
بِنَسَبِ الْمُقَصِّبِينَ بِنَافْسِهِمْ لَا لِبَنَاتِهِ وَخَاتَمِهِ وَتَرْتِبُهُمْ كَتَرْتِبِهِمْ
فِي النَّسَبِ لَكِنْ الْأَظْهَرُ أَنَّ أَخَا الْمَعْتَقِ وَابْنَ أَخِيهِ يَقْدَمَانِ عَلَى
حَدِّهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَةٌ فَلِلْمَعْتَقِ الْمَعْتَقُ ثُمَّ عَصَبَتُهُ كَذَلِكَ
وَلَا تُرِثُ امْرَأَةٌ بَوْلًا أَلَا مَعْتَقُهَا أَوْ مُنْتَهَى إِلَيْهِ بِنَسَبٍ أَوْ وَلَا
فصل اجْتِمَاعُ جَدٍّ وَأَخَوَةٍ وَأَخَوَاتِ لَابُونِ أَوْلَادِ فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ دَوَاءُ فَرَضٍ فَلَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ الْمَالِ وَمُقَاسَمَتُهُمْ

كاخ فان اخذ الثلث فالباقي لهم وان كان فله الأكثر من سبعة
 التركة وثلت الباقي والمقاسمة وقد لا يبقى شي كبنيتين وأمه
 وزوج فيفرض له سدس ويزاد في العول وقد يبقى دور سلس
 كبنيتين وزوج فيفرض له وبعال وقد يبقى سدس كبنيتين وأمه
 فيفوز به الجد وتسقط الاخوة في هذه الاحوال ولو كان مع
 الجد اخوة واخوات لا بويين ولا ب فحكم الجد ما سبق وبعد
 اولاد الابوين عليه اولاد الاب في القسمة فاذا اخذ حصته
 فان كان في اولاد الابوين ذكر فالباقي لهم وسقط اولاد الاب
 والا فتأخذ الواحدة الى النصف والثلثان فصاعدا الى الثلثين
 ولا يفضل عن الثلثين شي وقد يفضل عن النصف فيكون لاولاد
 الاب والجد مع اخوات كاخ فلا يفرض لهم معه الا في الكرية
 وهي زوج وامر وحيد واخت لا بويين اولاد فلزوج نصف
 وللأم ثلث وللجد سُدس وللأخت نصف فتعول ثم يقسم للجد
 والأخت نصيبهما اثلثا له الثلثان **فصل** لا يتوارث مسلم
 وكافر ولا يرث مرتد ولا يورث ويرث الكافر الكافر وإن اختلفت

ملتها

مالها لكن المشهور انه لا توارث بين حرة وذمى ولا يرث
 من فيه رق والعديد ان من جسد حرة يورث ولا قاتل وقيل ان
 لم يضمن ورث ولو مات متوارثا بغير اوهدم او في غيبة
 معا او جهل اسبقهما للميتوارثا وما كل باقى ورثته ومن
 أسر أو فقد وانقطع خبره ترك ماله حتى يقوم بيته بموته
 او تمضي مدة يغلب الظن انه لا يعيش فوقها فيجتهد القاضي
 ويحكم بموته بغلبة الظن ثم يعطي ماله من يرثه وقت الحكم ولو
 مات من يرثه المفقود وقفنا حصته وعملنا في العاقرين بالأسوأ
 ولو خلف يمثلا يرث او قد يرث عمل بالخط في حقته وحق غيره
 فان انفصل حيا لوقت يعلم وجوده عند الموت ورث والا فلا يباينه
 ان لم يكن وارث سوي الحمل او كان من قبل بحجبه وقف المال وان
 كان من لا يحجب له مفقدا عطيه عايلة ان امك عول كزوجته
 حامل وابوين لها ثمن ولهما سدسان عايلة وان لم يكن له مقدم
 كاولاد لم يعطوا وقيل اكثر الخيال اربعة فيعطون اليقين والخت
 المشكك ان لم يتلف ان ثمة كولد ايم ومعين فذاك لا لا يعمل

باليقين في حقه وجق غيره ويوقفنا المشكوك
 فيه حتى يبين ومن اجتمع فيه جهتا فرض وتخصيب كرفج
 هو معتق او ابن عم وراث مهما قلت فلو وجد في نكاح الجور
 او الشبهة بنت هي اخته ورثت بالبنوة وقيل بهما والله اعلم
 ولو اشترى اثنان في جهة مصوثة وزاد احدهما بقراءة اخري
 كابني عم احدهما اخ لا يرفله السدس والباقي بينهما فلو كان معها
 بنت قلها نصف والباقي بينهما سوا وقيل يختص به الاخ ومن
 اجتمع فيه جهتا ورث باقواهما فقط والقوة بان تحجب احدهما
 الاخرى او لا تحجب او تكون اقل حجباً فالاول كبت هي اخت
 لامر بان يطأ مجوسي او مسلمة شبهته امه فتلك بنتا والثاني
 كانه هي اخت لامر بان يطأ بنته فتلك بنتا والثالث كانه امر
 هي اخت لامر بان يطأ هذه البنت الثانية فتلك وكذا فالاول هي
 امراته واخوته **فصل** ان كانت الورثة عصباء
 قسم المال بالسوية ان تحضوا ذكورا واناثا وان اجتمع
 الصنفان قبل كل ذكر انثيين وعدد ذكور

فرض

من النكاح

النفسوم عليهم اصل المسألة وان كان فيهم
 ذوا فرض او ذوا فرضين متماثلين فالمسألة من مخرج ذلك
 الكسر فمخرج النصف اثنان والثالث ثلاثة والرابع اربعة
 والسادس ستة والثمن ثمانية وان كان فرضان مختلفا
 المخرج فان تداخل مخرجاهما فاصل المسألة اكثرهما كسدس
 وثالث وان توافقا ضرب وفق احدهما في الآخر والحاصل اصل
 المسألة كسدس وثمان فالاصل اربعة وعشرون وان تباينا
 ضرب كل في كل والحاصل الاصل كثلث وربع
 الاصل اثناعشر فالاصول سبعة اثنان وثلاثة واربعة
 وستة وثمانية واثنى عشر واربعة وعشرون والذي يعول
 منها الستة الى سبعة كنز واجتنبين والي ثمانية كنز وامر
 والي تسعة كنز واج لا يمر والي عشرة كنز واخر لا يمر والاثني عشر
 الي ثلاثة عشر كنز وجه واقرة واجتنبين والي خمسة عشر كنز واج
 لا يمر وسبعة عشر كنز واخر لا يمر والاربعة والعشرون الي سبعة
 وعشرين كنزتين وابوين ونزوجة واذا

79

النفسوم

ثمائل العدان فذاك وان اختلفا وفي الاكثر بالاقل مرتين
 فاكثرت مدخلان كثلثة مع ستة او تسعة وان لم يفهما الا
 عدد ثالث فتوافقان جزئية كاربعة وستة بالنصف وان لم
 يفهما الا واحد تباينا كثلثة واربعه والمتداخلان متوافقان
 ولا عكس **فزع** اذا عرفت اصلها او انقسمت التماثل على
 فذلك وان انكسرت على صنفين قولت بعدده فان تباينا
 ضرب عدده في المسألة بعولها ان عالت وان توافقا ضرب وفق
 عدده فيها فمبلغ صحت منه وان انكسرت على صنفين قولت
 سهام كل صنف بعدده فان توافقا رد الصنف الى وفقه
 والآخر كثر ان تماثل عدد الروس ضرب احدهما في اصل
 المسألة بعولها وان تداخلا ضرب اكثرهما وان توافقا ضرب
 وفق احدهما في الآخر ثم اقل الحاصل في المسألة وان تباينا
 ضرب احدهما في الآخر ثم الحاصل في المسألة فمبلغ صحت
 منه ونقاس على هذا الامتصاص على ثلاثة اصناف واربعه
 ولا يزيد الحكم على ذلك فان اردت معرفة نصيب كل صنف

وان لا يشترط تساوي الجز المشروط من الثمر والزرع وانما
 لا يجوز ان يخبر بتعا للمساواة فان اوردت ارض بالمزارعة
 فالمغل للمالك وعليه للعامل اجرة عمله ودوابه والالة
 وطريق جعل الغلة لهما ولا اجرة ان يستاجر بنصف البذر لزرع
 له النصف الآخر ويجوز نصف الارض او يستاجر بنصف
 البذر ونصف منفعة الارض ليزرع النصف الآخر في النصف
 الآخر من الارض **فصل** يشترط تخصيص الثمر بهما واشتركا

وفيه والعلم بالنصيبين بالجزئية كالفراض ولا ظهر صحة
 المساواة بعد ظهور الثمر لكون قبل بدو الصلاح ولو ساقاة
 على ودي ليغرسه ويكون الشجر لهما المجر ولو كان مغروسا
 وشرط له جزا من الثمر على العمل فان قد ردة ثمر فيها
 غالبا مع والا فلا وقيل ان تفاوض الاحتمال مع وله مساواة
 شريكه في الشجر اذا شرط له زيادة على حصته ويشترط ان
 لا يشترط على العامل ما ليس من جنس العمل وان ينقر بالعمل
 وباليد في الحديقة ومعرفة العمل بتقدير مدة كسنة او اكثر

ولا يجوز التوقيت بأدراك الثمر في الأصح وصيغتها سابقته
 على هذا النحل نكح أو سلمته اليك لتعده وتشتري القبول دون
 تفصيل الأعمال ويجمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب
 وعلى العامل ما يحتاج إليه لإصلاح الثمر واسترادته مما يتكرر
 سنة كسقي وتنقية نهري وأصلاح الأجاجين التي ثبت فيها المسا
 وتلفح وتنقية حبش وقضبان مضرة وغيره شرب به عادة
 وكذا حفظ الثمر وحداذه وتجفيفه في الأصح وما قصد به
 حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الخيطان وحفر نهري جديد
 فعلي المالك والمساواة لازمة فلو هرب العامل قبل الفراغ وانته
 المالك متبرعا في استحقاق العامل والاستأجر الحاكم عليه
 من يسمه وإن لم يقدر على الحاكم فليشهد على الانفاق إن أراد الرجوع
 ولومات وخلف تركه استر الوارث العمل منها وله أن يتم بنفسه
 أو بماله ولو ثبتت حيانة عامل ضم إليه مشرق فان لم يحفظ به
 استوجر من ماله عامل ولو خرج الثمر مستحقا للعامل على المسا في آخر
 المثل **كتاب الإجارة** شروطها كتاب

في الإجارة
 شروطها
 كتاب

ومشتري والصيغة أجرتك هذا أو أكرمتك أو ملكتك منافعة سنة
 بكذا فيقول قبلت أو استأجرت أو أكرمت والأصح انعقادها
 بقوله أجرتك منفعتها ومنعها بقوله بعثت منفعتها وهي قسمان
 واردة على عين كإجارة العقار ودابة أو شخص معين وعلى الذمة
 كاستئجار دابة موصوفة وبأن يلزم دمه خياطة أو بناء ولو
 قال استأجرتك لتعمل كذا فإجارة عين وقيل دمه ويشترط
 في إجارة الذمة تسليم الأجرة في المجلس وإجارة العين لا يشترط
 ذلك فيها ويجوز فيها التأجيل والتأجيل أن كانت في الذمة وإذا
 أطلقت تعجلت وإن كانت معينة ملكت في الحال ويشترط كونه
 الأجرة معلومة فلا يصح بالعارة والعلف ولا يسلخ بالجلد ويحسن
 ببعض الدقيق أو بالخالة ولو استأجرها للزواج رقيقا ببعضه
 في الحال جاز على الصحيح وكون المنفعة مؤقتة فلا يصح استئجار
 ببيع على كلمة لا تعب وإن روجت السلعة وكذا درهم ودنانير
 للزمن وكلب لصيد في الأصح وكون الموجر قادرا على تسليمها
 فلا يصح استئجار أبق ومغصوب وأعمى للحفظ وأرض للزراعة

Copyright © King Saud University

لآما لها دأيم ولا يكفيها المطر المعتاد ويجوز ان كان لها ما دأيم
 وكذا ان كفاها المطر المعتاد او ما الثلوج المجتمعة والغالب
 حصولها في الاصح والامتناع الشرعي كالحسبي فلا يصح استئجار
 لقلع سبت صحبة ولا حايض لخدمة مسجد وكذا امتكوح حلق رضاع
 او غيره بخير اذن الزوج في الاصح ويجوز تأجيل المنفعة في اجارة
 الدمة كالزمت وتمك الحمل الى مكة او شهر كن او لا يجوز اجارة
 لمنفعة عين مستقبلية فلو اجر السنة الثانية لمستاجر الاولي قبل انقضاءها
 جاز في الاصح ويجوز كرا العقب في الاصح وهو ان يوجر دابة رجلا
 ليركبها بعض الطريق او رجلين ليركب هذا اباما وذا اباما
 ويبين البعض ثمر يقسمان **فصل** يشترط كون المنفعة معلومة
 بقرينة نقد برهان كذا ارسنه وتارة بعمل كذا ائة الرملة
 وكذا اطة ذا الثوب فلو جمعها فاستأجره ليحيطه بياض التهاد
 لم يصح في الاصح وقد تعاليم القرآن بجدية او تعيين سور وفي
 البناءين الموضع في الطول والعرض والسمل وما ينبغي به ان قد
 بالاهل واذا صلحت الارض لبناء وزراعة وغراس اشترط تعيين

المنفعة

المنفعة ويكفي تعيين الزراعة عن ذكرها في الاصح
 ولو قال لتنتفع بها بما شئت صح وكذا ان قال ان شئت فاذرع
 وان شئت فاغرس في الاصح ويشترط في اجارة دابة لركوب معرفة
 الراكب بمشاهدته او وصف تام وقيل لا يكفي الوصف وكذا
 الحكم فيما يركب عليه من محمل وغيره ان كان له ولو شرط حمل
 المعاليق مطلقا فسد العقد في الاصح وان لم يشترطه لم يستحق
 ويشترط في اجارة العين تعيين الدابة وفي اشتراط روثها
 الخلاف في بيع الغائب وفي اجارة الدمة ذكر الجنس والنوع والذكور
 والانوية ويشترط فيها بيان قدر السير كل يوم الا ان يكون
 بالطريق منازل مضبوطة فينزل عليها ويجب في الايجار ان يخل
 ان يعرف المحمول فاني حضرة اة وامتنعة بيده ان كان في
 ظرف وان غاب قدر يكيل او وزن وجنسه لا جنس الدابة
 وصفها ان كانت اجارة دمة الا ان يكون المحمول جليبا
 وخوه **فصل** لا يصح اجارة مسلم لجهاد ولا عبادة
 عجب لهانية الاجع ونفقة زكاة وتصح لتجهيز ميت ودفعه

٧٢

الركب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة ورقع الحمل وحطه
وشد الحمل وحله وليس عليه في اجارة العين الا التخلية بين
المكثري والداية وتنفس اجارة العين بتلف الداية ويشت
على المكثري ان يوفى المدة بل يلزمه الا بد الى الطعام
الخيار بعينها ولا خيار في اجارة الدمة بل يلزمه الا بد الى الطعام
المحمول ليؤكل يبدل اذا اكل في الاظهر **فصل** يصح عقد

الاجارة مدة تبقى فيها العين غالباً وفي قول لا تزد على سنة
وفي قول ثلاثين. وللمكثري استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره
فيركب ويسكن مثله ولا يسكن حداً او قصاراً او ما يستوفي منه
كدار ودائنة معينة لا يبدل وما يستوفي به كثوب وصتي عتق
للخياطة والارنصاع يجوز ابداله في الاصح ويد المكثري على
الداية والثوب يد امانة مدة الاجارة وكذا بعد ما في الاصح
ولو ربط دابة اكثرها بحمل او ركوب ولم ينتفع بها لم يضمن الا اذا
انهدم عليها اصطبل في وقت لو انتفع بها لم يضمنها الهدم ولو
تلف المال في يد احير بلا تعدي كثوب استوجر لخياطته او صغده لم
يضمن ان لم يفر ذباً باليد بل ان قعد المستاجر معه او احضره مثله

الركب

وتعليم قرار ودع اضحية ولحصانة وارضاع مغاولاً حديهما فقط
والاصح انه لا يستتبع احدهما الاخر **الحصانة** حفظ صتي وتعهده
ويغسل راسه ويدنيه وثيابه ودهنه وكحلته وربطة في المهدي
وتحريكه لينام ونحوها. ولو استأجر لهما ما قطع اللبن فامدته
انفساخ العقد في الارضاع دون الحصانة والاصح انه لا يجب
وخيط وكحل علي وراق وحياط وكحال **قلت** مع الرافعي في
الشوخ الرجوع فيه الى العادة فان اضطربت وجب البيان
ولا فتيل الاجارة والله اعلم **فصل** يجب تسليم متاع الدار
الى المكثري وعمارتها على الموجه فان بادرا صلحها والا فله المكثري الخيار
وكسح الثلج عن السطح على الموجه وتنظيف عرصة الدار عن شح
وكناسه على المكثري. وان اخرج دابة لركوب فعلى الموجه
إكاف وبرذعة وحزام وفقر وبرقة وخطافه وعلى المكثري محمل
ومظلة ووطا وغطا وتوابعها والاصح اتباع العرف وظف
المحمول على الموجه في اجارة الدمة وعلى المكثري في اجارة العين
وعلى الموجه في اجارة الدمة الخروج مع الدابة لتعهد ها واعانة

الركب

وكذا ان انفرادي اظهر الاقوال والثالث يضمن المشترا وهو من
التزم عملا في ذمته لا المنفرد وهو من اجر نفسه مدة معينة لفعل
ولو دفع ثوبا الى قصار ليقصه او خياط ليخيطه ففعل ولم يذكر
اجرة فلا اجرة له وقيل له وقيل ان كان معروفا بذكر العمل فله
والا فلا وقد يستحسن ولو تعدى المستأجر بان ضرب الدابة
او كسرها فوق العادة او اركبها اثقل منه او اسكن حدا او قصارا
ضمن العين وكذا لو اشترى حمل مائة رطل حنطة فحمل مائة شعير
او عكس او عشرة اقفر شعير فحمل حنطة دون عكسه ولو اشترى
لمائة فحمل مائة وعشرة لرمة اجرة المثل للزيادة وان تلفت بذلك
ضمنها ان لم يكن صاحبها معها فان كان ضمن قسط الزيادة وفي قول
نصف القيمة ولو سلم المائة والعشرة الى الموهج فحملها جارا
ضمن الحكري على المذهب ولو وزن الموهج وحمل فلا اجرة للزيادة
ولا ضمان ان تلفت ولو اعطاه ثوبا ليخيطه فخاطه قبا وقال امرني
بقطعه قبا فقال بل قميصا فالأظهر تصديق المالك بيمينته ولا
اجرة عليه وعلى الخياط ان يش النقص **فصل** لا تنقسخ اجارة

بعد

هذا
من
كتاب
المقاس
في
القياس
على
القياس

الاظهر لو طعنها او قصر الثوب فان لم يزد القيمة رجع ولا شيء للمفلس
وان زادت فالأظهر انه يباع والمفلس من ثمنه بنسبة ما زاد ولو كان الثوب بالقياس
صبيحه بصبيحه فان زادت القيمة قدر قيمة الصبيح رجع والمفلس الدابة بالقياس
شريك بالصبيح او اقل والنقص على الصبيح او اكثر فالأصح ان الزيادة في سوق سلعته فان
المفلس ولو اشترى منه الصبيح والثوب رجع فيهما الا ان لا تزيد قيمتهما او بائنا في سوق
على قيمة الثوب فيكون فاقد للصبيح ولو اشترى اهما من اثنين فان وازاد في سوق
لم يزد قيمته مصبوغا على قيمة الثوب فصاحب الصبيح فاقد وان زاد في سوق
زادت بقدر قيمة الصبيح اشتركا وان زادت على قيمتهما فالأصح
ان المفلس شريك لهما بالزيادة **باب** الحجر منه حجر
المفلس لمن الخرماء والراهن للمرتبهين والمريض للورثة والهد
لبيته والمرقد للمسلمين ولها ابواب ومقصود الباب حجر
المحبون والصبي والمبذر وفي المحبون تنسليف الولايات واعتبار
الاقوال ويرتفع بالافاقه وحج المني يرتفع ببلوغه وشيخه والبيع
باستكمال خمس عشر سنة او خروج المني ووقت امكانه استكمال
تسع سنين ونبات العانة يقتضي الحكم ببلوغه ولو الكافر لا المسلم في

الاصح وتزويد المرأة حيضاً وحبلًا ورشد صلاح الدين والمال فلا
 يفعل محرماً يبطل العدالة ولا يبدل بان يصح الحال باحتمال الغبن
 فاحش في المعاملة او رخصه في حجر او انفاقه في محرمة والاصح ان
 صرفه في الصدقة ووجوه الخير والمطاعم والملابس التي لا تليق
 بحاله ليس بتبذير ويختبر رشد الصبي ويختلف بالمراتب فيختبر
 ولد التاجر بالبيع والشرا والمماكسة فيهما وولد الزراع بالزراعة
 والنفقة على القوام بهما والمحرقة يتعلق بحرفته والمرأة بما يتعلق
 بالغزل والقطن وصون الاطعمة عن الهرة ونحوها ويشترط تكرر
 الاختبار مرتين او اكثر ووقته قبل البلوغ وقيل بعد فعلى الاول
 الاصح انه لا يصح عقده بل يصح في المماكسة فاذا اراد ان عقد
 عقد الولي فلو بلغ غير رشيد دام الحجر وان بلغ رشيداً انفاك
 بنفس البلوغ واعطي ماله وقيل بشرط فك القاضي فلو بد بعد
 ذلك حجر عليه وقيل يعود الحجر بلا اعادة ولو فسق لم حجر عليه
 في الاصح ومن حجر عليه لسفه طراً فوليها القاضي وقيل وليته
 في الصغير ولو طر اجنوت فوليته وليته في الصغير وقيل القاضي

ولا يصح

ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شرا ولا اعتاق وهبته وتكاح
 بغير اذن وليته فلو اشترى او اقترض وقبض وتلك الماخوذ في
 يده او اتلفه فلا ضمان في الحال ولا بعد فكل المحجور سواء علم حاله
 من عاقلة او جهل ويصح باذن الولي نكاحه لا النكاح المالي في الاصح
 ولا يصح اقراره بدين قبل الحجر وبعدة وكذا ائانلاف المال في الظاهر
 ويصح بالحذر والقصاص وطلاقه وخلعة وظهارة ونفيه للنسب
 بلعان وحكمه في العباداة كالرشيد لكن لا يفرق الزكاة بنفسه
 واذا احرم مع فرض اعطى الولي كفايته ثقة ينتق عليه في طهره
 وان احرم تطوع وزادت مونة سفره على نفقته المعهودة فالولي
 منعه والمذهب انه كحصر فيتحلل قلت ويتحلل بالمومنان
 قلنا ارم الاحصار يدل لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه

كتب قد زيادة المؤنة لم تحرم منعه والله اعلم **فصل**
 في احوال المحجورين من مال المحجورين
 والى الصبي ابوه ثم جدته ثم وصيتهما ثم القاضي ولا يلي الام في الاصح ناديه وتوليته
 ويصرف الولي بالمصلحة ويبني ديرة بالطين والاجر لا اللبن فليزق من فنده
 في المحجورين من مال المحجورين
 والحجر ولا يصح عقاره الحاجة او غبطة ظاهرة وله بيع ماله وسفه ونفيه

في المحجورين من مال المحجورين
 في المحجورين من مال المحجورين
 في المحجورين من مال المحجورين

في المحجورين من مال المحجورين
 في المحجورين من مال المحجورين
 في المحجورين من مال المحجورين

في البيع والشراء والصلح والقرابة
والنكاح والطلاق والوصية والعتق
والإقرار واليمين والطلاق والصلح
والقرابة والنكاح والطلاق والصلح
والقرابة والنكاح والطلاق والصلح

له بالشفعة او يترك بحسب المصلحة ويترك ماله وينفق
فان ادعي بعد بلوغه على الاب والجد ببقائه
مصلحة صدق باليمين وان ادعاه على الوصي والامير صدق
هو يمينه **باب الصلح** هو قسمان احدهما
يجري بين المتداعيين وهو نوعان احدهما صلح على اقرار فان
جري على غير المدعى فهو بيع بلفظ الصلح يثبت فيه
احكامه كالشفعة والرد بالعيب ومنع تصرفه قبل قبضه
واشترط التقابض ان اتفقا في علة الربا او على منفعة فاجازة
تثبت احكامها او على بعض العين المدعاة فثبت بعضها
لمصاحب اليد فتثبت احكامها ولا يصح بلفظ البيع والاصح صحة
بلفظ الصلح ولو قال من غير سبق خصومة صالحني عن ذاك بكذا
قال الاصح بطلانه ولو صالح من دين علي عمن صح فان توافقا في
علة الربا اشترط قبض العوض في المجلس والا فان كان العوض
عينا لم يشترط قبضه في المجلس في الاصح اودينا اشترط

تعيينه

تعيينه في المجلس وفي قبضه الوجاهان وان صالح من دين علي بعهده
فهو ابرأ عن ياقوته ويصح بلفظ الابراء والخط وخو هما ولفظ
الصلح ولو صالح من حاله على مؤجل مثله او عكس لغيره فان عمل المجل
مع الاذ او لو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجل بري من خمسة
وبقيت خمسة حالات ولو عكس لغير النوع الثاني الصلح على انكار
فيبطل ان جرت على نفس المدعي وكذا ان جري على بعضه في الاصح
وقوله صالحني عن الدار التي تدعيها ليس اقرارا في الاصح **القسم**
الثاني يجري بين المدعي واجنبي فان قال وكلني المدعي عليه
في الصلح وهو مقرر لك صح ولو صالح لنفسه والحالة هذه صح وكانه
اشتراه وان كان منكر او قال لاجنبي هو مبطل في انكاره فهو شرعي
مغضوب فيفتق بين قدرته على انتراعه وعدمها وان لم يقل هو
مبطل لغير الصلح فصل الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما
يضر المارة ولا يشرع فيه جناح ولا سابط بضرهم بل يشترط
ارتفاعه بحيث يهرجته مستصفا وان كان ممر الفرسان والقوافل
فليس فيه بحيث يهرجته الحمل على البعير مع اخشاب الخيل والحمام

والصلح على انكاره
فان عمل المجل
مع الاذ او لو صالح
من عشرة حالات
على خمسة مؤجل
بري من خمسة
وبقيت خمسة حالات
ولو عكس لغير النوع
الثاني الصلح على انكاره
فيبطل ان جرت على
نفس المدعي وكذا ان
جري على بعضه في
الاصح

الصالح على اشرع الجناح وان يبني في الطريق دكة او يفرس شجرة
 وقيل ان لم يضر حاز وغير النافذ يحرم الا شرع اليه لغير اهله
 وكذا البعض اهله في الاصح الارضا الباقيين واهله من نذ باب
 دائرة اليه لامن لاصقه حدارة وهل الاستحقاق في كلها الكاهن
 او تختص شركة كل واحد بما بين راس الدرب وباب داره وان
 اصحهما الثاني وليس لغيرهم فتح باب اليه للاستطراق ولا
 فتحه اذا سمره في الاصح ومن له فيه باب ففتح اخر بعد من راس
 الدرب فلشركا به منعه وان كان اقرب الي راسه ولم يسد
 الباب القتم فكذلك وان سده فلا منع ومن له داران يفتحان
 الي دربين مسدودين او مسدود وشارع ففتح بابا بينهما
 لم يمنع في الاصح وحيث منع فتح الباب فصاحته اهل الدرب
 بما له صرح وجوز فتح الكوافة والجدران بين المالكين قد يخص
 به احدهما وقد يشتركان فيه فالمختص لنسب الاخر وضع الجدر
 عليه في الجدران ولا يجوز المالك فلورخي بلا عوض فهو اعادة
 له الرجوع قبل البقاء عليه وكذا بعده في الاصح وقاية الرجوع

تخير

اختياره بين ان يقيه باجرة او يبيع ويعمر راس نقصه وقيل فابنه
 طلب الاجرة فقط ولو رضي بوضع الجدر والبناء عليها يعرض
 فان اجر راس الجدار للبناء فهو اجارة وان قال يعتنه للبناء عليه
 او بعت حق البناء عليه فالاصح ان هذا العقد فيه شوب بيع واجارة
 فاذا بنا فليس لمالك الجدار نقضه بحال ولو انه قدم الجدار فاعادة
 باليكه فللمشتري اعادة البناء سواء كان الاذن يعرض او غيره
 بشرط بيان قدر التوضيع طولا وعرضا وسما الجدران وكيفية
 وكيفية السقف المحمول عليها ولو اذن في البناء على ارضه كفا
 ببيان قدر محل البناء واما الجدران المشتركة فليس لاحدهما وضع
 جدر وعيه عليه بغير اذن في الجدران وليس له ان يبد فيه قيدا
 او يفتح كوة بلا اذن وله ان يستند اليه ويستند متاعا لا يضر له
 ذلك في جدار الاجنبي وليس له اخبار شريكه على العمارة في الجدران
 فان اراد اعادة مسدهم بناء له لنفسه لم يمنع ويكون المتعاد الوقت مقصود
 ملكه يضع عليه ما شاء وينقصه اذا شاء ولو قال الاخر لا تنقصه
 واغرم لك حقي لم يلزمه اجابته وان اراد اعادة بنائه

ينقضه المشترك فلا آخر منعه ولو تعاونا على عادته ينقضه
عادته كما كان ولو انفردا أحدهما وشرطه الآخر زيادة بان
وكانت في مقابلة عمله في نصيب الآخر ويجوز ان يصالح على اجر المال
والقاء الثلج في ملكه على مال ولو تنازع اجدان ايس ملكيهما
فان اتصل ببناء احدهما حيث يعلم انها بنينا مقافله اليد والا
فلهما فان اقام احدهما بينة قضى له والا حلفا فان حلفا فليحلف
تسببهما وان حلف احدهما قضى له ولو كان لاحدهما عليه جديع لم
يرج والسقف بين علوة وسفل غيره كجدان بين ملكين فينظر
ايكن احدهما بعد العلوة فيكون في ردهما والا فلصاحب السفل
باب الحوالة يشترط لظاهر في المحيل والمحال لا المحال
عليه في الاصح ولا يصح علي من لا دين عليه وقيل يصح برجاه ونصح
بالدين اللازم وعليه المتلى وكذا المنقوم في الاصح وبالمثل
في مدة الخيار وعليه في الاصح والا صح حوالة المكاتب سند
بالجوم دون حوالة السيد عليه ويشترط العلم بما يحال به وعليه
قد روي في قول يصح بائنه عليه ويشترط تساوئهما

المحيل عن دين المحال والمحال عليه عن دين المحيل ويجوز حق المحال
الى ذمة المحال عليه فان تعذر بفلس او حلف وحلف وعقودها يرجع
على المحيل فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهله المحال فلا رجوع له
وقيل الرجوع ان شرطت بقاء ولو احال المشتري بالثمن فرد المبيع
بطلت الحوالة في الاظهر او البائع بالثمن فوجد الوعد لم ينط على
المدفوع ولو باع عبدا واحال بثلثه ثم اتفق المتبايعان والمحال
على حريته او ثبته بينة بطلت الحوالة وان كذبا المحال ولا بينة
حلفاه على نفي العلم ثم ياخذ المال من المشتري ولو قال المستحق
عليه وكلت لتقبض الثمن وقال المستحق اخلتني او قال اردت
لا بقولي اخلتني الوكالة وقال المستحق بل اردت الحوالة صدق المستحق
عليه بيمينه وفي الصورة الثانية وجه وان قال اخلتني وقال كلتني
صدق الثاني بيمينه **باب الضمان** شرط الضمان

الضمان وضمان محبور عليه بفلس كشرائه او ضمان عبد بغير اذن
سيده باطل في الاصح ويصح ياديه فان عثر للادام كسبه او غير ذلك
والا لاسوي المجهول انما على غناه
وما لا يضمن من الغنم والاربعاء
والاربعاء والاربعاء والاربعاء

فرضي منه والا فلا يصح أنه ان كان ما ذونا له في التجارة يعلق بها في
 يدوه وما يكسبه بعد الاذن والافها يكسبه والا يصح اشتراط معرفة
 المضمون له وانه لا يشترط قبوله ورضاه ولا يشترط رضا المضمون
 عنه قطعا ولا معرفته في الاصح ويشترط في المضمون كونه قابلا ومح
 القديم ضمان ما سيجب والمذهب صحة ضمان الدرك بعد قبض الثمن
 وهو ان يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا او معيبا
 او ناقصا لنقص الصفة وكونه لازما لا كجور كتابة ويصح ضمان
 ويصح ضمان الثمن في مده الخيار في الاصح وضمان الجعل كالرهن فيه
 وكونه معلوما في الجدي والابرار من الجهول باطل في الجدي والابرار
 من اهل الدية ويصح ضمانها في الاصح ولو قال ضمانت ما لك علي زيد
 من درهم الى عشرة فالاصح صحته وان يكون ضمانا لعشرة قلت
 الاصح لتسعة والله اعلم **فصل** المذهب صحة كفالة البدن
 فان كفالت بدن من عليه مال لم يشترط العلم بقدره ويشترط
 كونه موقعا يصح كفالة والمذهب صحته بدن من عليه عقوبة
 لادبي كقصاص وحده قد في وضعها في خرد والله تعالى وتصح بدن

هذا هو المذهب في ضمان المضمون له وانه لا يشترط قبوله ورضاه ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعا ولا معرفته في الاصح ويشترط في المضمون كونه قابلا ومح القديم ضمان ما سيجب والمذهب صحة ضمان الدرك بعد قبض الثمن وهو ان يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا او معيبا او ناقصا لنقص الصفة وكونه لازما لا كجور كتابة ويصح ضمان ويصح ضمان الثمن في مده الخيار في الاصح وضمان الجعل كالرهن فيه وكونه معلوما في الجدي والابرار من الجهول باطل في الجدي والابرار من اهل الدية ويصح ضمانها في الاصح ولو قال ضمانت ما لك علي زيد من درهم الى عشرة فالاصح صحته وان يكون ضمانا لعشرة قلت الاصح لتسعة والله اعلم

هذا هو المذهب في ضمان المضمون له وانه لا يشترط قبوله ورضاه ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعا ولا معرفته في الاصح ويشترط في المضمون كونه قابلا ومح القديم ضمان ما سيجب والمذهب صحة ضمان الدرك بعد قبض الثمن وهو ان يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا او معيبا او ناقصا لنقص الصفة وكونه لازما لا كجور كتابة ويصح ضمان ويصح ضمان الثمن في مده الخيار في الاصح وضمان الجعل كالرهن فيه وكونه معلوما في الجدي والابرار من الجهول باطل في الجدي والابرار من اهل الدية ويصح ضمانها في الاصح ولو قال ضمانت ما لك علي زيد من درهم الى عشرة فالاصح صحته وان يكون ضمانا لعشرة قلت الاصح لتسعة والله اعلم

هذا هو المذهب في ضمان المضمون له وانه لا يشترط قبوله ورضاه ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعا ولا معرفته في الاصح ويشترط في المضمون كونه قابلا ومح القديم ضمان ما سيجب والمذهب صحة ضمان الدرك بعد قبض الثمن وهو ان يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا او معيبا او ناقصا لنقص الصفة وكونه لازما لا كجور كتابة ويصح ضمان ويصح ضمان الثمن في مده الخيار في الاصح وضمان الجعل كالرهن فيه وكونه معلوما في الجدي والابرار من الجهول باطل في الجدي والابرار من اهل الدية ويصح ضمانها في الاصح ولو قال ضمانت ما لك علي زيد من درهم الى عشرة فالاصح صحته وان يكون ضمانا لعشرة قلت الاصح لتسعة والله اعلم

بغار من ربح لم يضمن ولو فتح قفصا من طائر ومجه فطار
 ضمن ان تنصر على الفتح فلا يظهر انه ان طار في الخال ضمن وان
 وقف ثم طار فلا والا يبي المتريبة على يد الغاصب اي ضمان وان
 جهل صاحبها الغصب ثم ان علم فكفاحب من غاصب فيستقر
 عليه ضمان ما تلف عنده وكذا ان جهل وكانت يده في اضرار ضمان
 كالغارية وان كانت يد امانة كوديعة فالقرار على الغاصب ومضى تلف
 الاخذ من الغاصب مستقلا به فالقرار عليه مطلقا وان حمله الغاصب
 عليه بان قدم له طعنا ما مغموبا ضيافة فاكله فكل في الاظفر
 وعلى هذا الوقدمه لما لك فاكله بري الغاصب **فصل** تضمن نفس
 الرقيق بقيمته ائلف او تلف تحت يد عاويه وابعاضه التي لا تقدر
 ارشها من الحر ما تقصر من قيمته وكذا المقدرة ان تلفت وان اتلفت
 فكل في القديم وعلى الجدي يتقدر من الرقيق والقيمة فيه كالدية
 في الحر ففي يده نصف قيمته ويضمن سائر الحيوان بالقيمة
 وغيره مثلي ومثوق والاصح ان المثلي ما حصره كمل او وزن وجاز
 السلم فيه كحمار وتراب ونحاس ونبي ومثلي وكافور وقطر وعشب

هذا هو المذهب في ضمان المضمون له وانه لا يشترط قبوله ورضاه ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعا ولا معرفته في الاصح ويشترط في المضمون كونه قابلا ومح القديم ضمان ما سيجب والمذهب صحة ضمان الدرك بعد قبض الثمن وهو ان يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا او معيبا او ناقصا لنقص الصفة وكونه لازما لا كجور كتابة ويصح ضمان ويصح ضمان الثمن في مده الخيار في الاصح وضمان الجعل كالرهن فيه وكونه معلوما في الجدي والابرار من الجهول باطل في الجدي والابرار من اهل الدية ويصح ضمانها في الاصح ولو قال ضمانت ما لك علي زيد من درهم الى عشرة فالاصح صحته وان يكون ضمانا لعشرة قلت الاصح لتسعة والله اعلم

ودقيق لا عالية ومخجور فيضمن المثل بمثل تلف او تلفان
تقدر فالقيمة والاصح ان المعتبر اقصي قيمة من وقت الغصب
المثل المثل ولو نقل المصوب المثل الى بلد آخر فلما كان
يكلف رده وان بطالبته بالقيمة في الحال فاذا رده ردها فان
تلف في البلد المنقول اليه طالبت به المثل في اي البلدين شافان
فقد المثل غرمه قيمة اكثر البلدين قيمة ولو ظفر بالغاصب في غير
بلد التلف فالمصحيح انه ان كان لامونة لنقله كالنقل فله مطالبة
بالمثل والا فلا مطالبة بالمثل بل يغرمه قيمة بلد التلف واما
المتقوم فيضمن باقصي قيمة من الغصب الى التلف وفي الاتفاق بلا غصب
بقيمة يوم التلف فان جني وتلف بسرابة فالواجب الاقصى ايضا
ولا يضمن الخسر ولا تراق على ذي الا ان يظهر شر بها او بيعها
وترد عليهم ان بغيت العين وكذا المحترمة ان غصبت من مسلم
والاصنام والآلات الملاهي لا يجب في ابطالها شيء والاصح انها لا
تكسر الكسر الفاعش بل تقصر لتعود كما قبل التلف فان عجز
المتكر عن رعاية هذا الحق لمع صاحب المتكر ابطاله كيف تيسر

الحجر

ويضمن

ويضمن منفعة الدار والعبد ونحوها بالتقويت والفوات في بدعيته عادية
ولا يضمن منفعة البضع الا بتقويت وكذا منفعة بدن الحجر في الاصح
واذا انقصر المصوب بغير استعمال وجب الارش مع الاجرة وكذا
لو نقص به بان يلى الثوب في الاصح **فصل** ادعي تلفه وانكر المالك
صدق الغاصب بيمينه على الصحيح فاذا جلف غرمه المالك في
الاصح ولو اختلفا في قيمته او النياب التي على الغنبد المصوب
او في عيب خلقي صدق الغاصب بيمينه وفي عيب حادث
يصدق المالك بيمينه في الاصح ولورده ناقص القيمة لم يلزمه
شي ولو غصب ثوبا قيمته عشرة فصارت بالرخص درهما
ليس له قابلا فصارت نصف درهم فرده لزمه خمسة وهي قسط
التلف من اقصي القيم قلب ولو غصب خفين قيمتهما عشرة
فقتل احدهما ورد الآخر وقيمته درهما او اتلف احدهما غاصبا
او في يد مالك لزمه ثمانية في الاصح والله اعلم ولو حدث نقص
يسرى الى التلف بان جعل الحنطة هريسة فكالتالف وفي
قول يورده مع ارض النقص ولو حشي المصوب فتعلق برقيقه

مال لزم الغاصب تخليصه بالانقل من قيمته والمال فان تلف
في يده غرمه المالك والمجني عليه تغريمه وان يتعلق بها
احده المالك ثم يرجع المالك على الغاصب ولو رد العبد الى
المالك فبيع في الجناية رجع المالك بما اخذ المجني عليه على
الغاصب ولو غصب ارضا فنقل ترابها اجبره المالك على رده
او رد مثله واعادة الارض كما كانت وللناقل الرد وان لم
يطالب به المالك ان كان له فيه عرض والا فلا يرد له بلا اذن
في الاصح ويقاس بما ذكرنا حق البيوت وملكاتها اذا اعاد الارض
كما كانت ولم يبق نقص فلا ارش لكن عليه اجرة المثل لانه
الاعادة وان بقي نقص وجب ارسته معها ولو غصب زيتا ونحوه
واعلاه فتقصت عينه دون قيمته رده ويلزمه مثل الذاهب
في الاصح وان نقصت القيمة فقط لزمه الارش وان نقصت
عزم الذاهب ورد الباقي مع ارسته ان كان نقص القيمة اكثر
والاصح ان السمن لا يجوز نقصه هزال قبله وان تذكر صنعة
نسيمها بنجر السمان وتعلم صنعة لا يجوز نسيان اخرى قطعا

ولو غصب عصفرا فتخمر ثم تخلل فالاصح ان الخلل للمالك وعلى
الغاصب الارش ان كان الخلل انقص قيمة ولو غصب خمرا
فتخللت او جلد ميتة فدفعه فالاصح ان الخلل والجلد
للمغصوب منه **فصل** في زيادة المغصوب ان كانت اثرا
محضا كقسارة فلا شيء للغاصب بسببها والمالك تكليفه
رده كما كان ان امكن وارش النقص وان كانت عينا كبناء
وعراس كلف القلع وان صبغ الثوب بصبغه وامكن فصله
اجبر عليه في الاصح وان لم يمكن فان لم ترد قيمته فلا شيء
للالغاصب فيه وان نقصت لزمه الارش وان زادت اشركا فيه
ولو خلط المغصوب بغيره وامكن التمييز لزمه وان شق
فان تعذر فالمنتهى انه كالتاليف فله تغريمه وللغاصب غير
ان يغطي به من عيني المخلوط ولو غصب خشبة وبنى عليها
اخرجت ولو ادرجها في سفينة فكذلك الا ان يخاف تلف نفس
او مال مغصوبين ولو وطئ المغصوبة عاها بالتحريم حد
وان جهل فلا حد في الحالين يجب المهر الا ان تطاوعه

فلا يجب على الصحيح وعليها الحدان علمت ووطي المشتري من
الغاصب كوطيه في الحد والمهر فان عزمه لم يرجع به على الغاصب
في الاظهر وان احبل عالما بالتحريم فالولد رقيق غير تسبيح
وان جهل فحر تسبيح وعليه قيمته يوم الانفصال ويرجع بها
المشتري على الغاصب ولو تلف المصوب عند المشتري وغرمه
لم يرجع وكذا الوتغيب عنه في الاظهر ولا يرجع بغيره
استوفاهما في الاظهر ويرجع بغيره ما تلف عنه وبأثر نقص
بنائه وغراسه انقص في الاصح وكل ما لو غرمه المشتري رجح
فيه ولو غرمه الغاصب لم يرجع به على المشتري وما لا يرجع
قلت وكل من اثبت يده على يد الغاصب فكالمشتري
والله اعلم **كتاب الشفعة** لا تثبت
في منقول بل في الارض وما فيها من بناء وشجر ثمر وكذا
ثمر لم يؤثر في الاصح ولا شفعة في حجرة بنيت على سقف
غير مشترك وكذا مشترك في الاصح وكل ما لو قسم بطلت شفعة
المقصودة كحمام ورحى لا شفعة فيه في الاصح ولا شفعة الا

لشريك ولو باع دار او له شريك في ممتزها فلا شفعة له فيها
والصحيح ثبوتها في الممتز ان كان المشتري طرفا آخر الى
الدار او امكن فتح باب الى شارع والافلاذ وانما تثبت فيما ملك
ممتزا بعاوضة ملكا لا زم ما خراجا عن ملك الشفع كبيع
ومهر وعوض خلع وصلاح دم وجوم واجرة ورأى مال سلم
ولو شرط في المبيع الخيار لهما والبايع لم يؤخذ بالشفعة حتى
ينقطع الخيار وان شرط للمشتري وحده فالأظهر انه يؤخذ
ان قلنا الملك للمشتري والافلاذ ولو وجد المشتري بالشفعة
دار اردة بالعيب اراد الشفع اخذ ويرضى بالقبض فالأظهر
اجابة الشفع ولو اشترى اثنان دارا او بعضها فلا شفعة
لأحدهما على الآخر ولو كان للمشتري شريك في الارض فالأصح
ان الشريك لا يأخذ كل المبيع بل حصته ولا يشترط في التملك بالشفعة
حكم حاكم ولا احصاء الثمن ولا حضور المشتري ويشترط لفظ
من الشفع كملك او اخذت بالشفعة ويشترط مع ذلك
اما تسليم العوض الى المشتري فاذا تسلمه او الزمه القاضي التسليم

ملك الشفع الشفع واما رضى المشتري يكون العوض في ذمته
واما فضا القاضي له بالشفعة اذا حضر مجلسه واثبت حقه
فيمك به في الاصح ولا يتمك شفع المربة الشفع على المذهب
ان اشترى بمثل اخذه الشفع بمثله او بمثله او بمثله
فصل ان اشترى بمثل اخذه الشفع بمثله او بمثله
يوم البيع وقيل يوم استقرارة بانقطاع الخيار بموجبه فالأظهر
ان هذا الشفع هو ان المشتري او يبيع او يصر الى الجار ياخذ
ولو بيع شفع وغيره اخذه بخصته من القيمة ويؤخذ المهور
بهم مثلها وكذا عوض الخلع ولو اشترى بخلاف وتلف امتنع
الاخذ فان عثر الشفع قدرا وقال المشتري لم يكن معلوم
القدر حلف على نفي العلم وان ادعى علمه ولم يعين قدر الم
نسح دغواه في الاصح واذا ظهر الثمن مستحقا فان كان معينا
بطل البيع والشفعة والا بدل وبقيان وان دفع الشفع مستحقا
لم تبطل شفעתه ان جهل وكذا ان علم في الاصح ونصف المشتري
في الشفع كبيع ووقف واجارة صحيح وللشفيع نقر قالا
شفعة فيه كالوقف واخذه ويخير فيما فيه شفعة كبيع ان

ياخذ

ياخذه بالبيع الثاني او ينقطه وياخذ بالاول ولو اختلف الشفع
والمشتري في قدر الثمن صدق المشتري وكذا لو انكر الشري
او كون الطالب شريكا فان اعترف الشريك بالبيع فالأصح
ثبوت الشفعة ويسلم الثمن الى البايع ان لم يعترف بقبضه
فهل يترك في يد الشفع ام ياخذ ويحفظه فيه خلاف سبق القاضي
تطيره في الاقرار ولو استحق الشفعة جمع اخذ واعلى قدر الحصص وان اعترف
وفي قول علي الرضين ولو باع احد شريكين نصف حصته لرجل
ثم باقياها لآخر فالشفعة في النصف الاول للمشارك القديم والاصح
انه ان عفى عن النصف الاول شاركه المشتري الاول في النصف
الثاني والا فلا والاصح انه لو عفا احد شفعين سقط حقه ويخير
الآخر بين اخذ الجميع وتركه وليس له الاقتصار على حصته وان الواحد
اذا اسقط بعض حقه سقط كله ولو حضر احد شفعين فله اخذ
الجميع في الحال فاذا حضر الغائب شاركه والاصح ان له تاخير
الاخذ الى قدوم الغائب ولو اشترى شفعين فالشفيع اخذ نصيبها
ونصيب احدها ولو اشترى واحد من اثنين فله اخذ حصته اخذ

الباعين في الاصح والاظهر ان الشفعة على الفور فاذا علم الشفع
بالبيع فليبادر على العادة فان كان مريضاً او غائباً عن بلد المشتري
او خافاً من عدو فليؤكل ان قدره والا فليشهد على الطلب فان
ترك المقدور عليه منهما بطل حقه في الاظهر فلو كان في صلاة او
حمام او طعام فله الاتمام ولو اُخبر وقال لم اصدق للمخبر لم
يعذر ان اخبره عدلان وكذا ثقة في الاصح ويعذر ان اخبره
من لا يقبل خبره ولو اخبر بالبيع بالف فترك فبان بخسائية
في حقه وان بان باكثر بطل ولو للمشتري
فسلم عليه او قال بارك الله في صفقتك لم تبطل وفي الدعاء
وجه ولو باع الشفع حصته جاهلاً بالشفعة فالاصح بطلانها

كتاب القراض
القراض والمضاربة ان يدفع اليه ليتج فيه
والرجح مشترك ويشترط لصحته كون المال دراهم او دنانير
فلا يجوز على دينار وخطي ومغشوش وعمر من ومعلوم ما
معيّن او قيل يجوز على احد الصريتين ومسلماً الى العامل فلا يجوز

شرط كون المال في يد المالك ولا عمله معه
وجوز شرط عمل غلام المالك معه على الصحيح ووظيفة
العامل التجارية وتوابعها كشر الشايب وطيها فلو قارضه ليشتر
حنطة فيطحن ويخبز او غزلاً ينسجه ويبيعه ففسد القراض
ولا يجوز ان يشترط عليه شراء متاع معين او نوع بغير جودة
او معاملة شخصه ولا يشترط ببيان مدة القراض فلو ذكر
مدة ومنعه التصرف بعدها فسد وان منعه الشراء بعدها فلا
في الاصح ويشترط اختصاصه بالرجح واشتركا كما فيه ولو قال

قارضتك على ان كل الرجح لك فقراض قائم وقيل قرض صحيح وان
قال كله لي فقراض فاسد وقيل ايضاً وكونه معلوماً بالرجح
فلو قال علي ان كل فيه شركة او نصفاً فسد او بيناً فالاصح الفسخ
وتكون نصيبين ولو قال لي النصف فسد في الاصح ولو قال لك
النصف صح على الصحيح ولو شرط لاحدها عشرة اوزع صنف فسد خفف

فصل يشترط ايجاب وقبول وقيل يكفي القول بالفعل
وشرطه مال فكيل ومؤكل ولو قارض العامل الآخر

٨٤

شرط

قارضتك على ان كل الرجح لك فقراض قائم وقيل قرض صحيح وان
قال كله لي فقراض فاسد وقيل ايضاً وكونه معلوماً بالرجح
فلو قال علي ان كل فيه شركة او نصفاً فسد او بيناً فالاصح الفسخ
وتكون نصيبين ولو قال لي النصف فسد في الاصح ولو قال لك
النصف صح على الصحيح ولو شرط لاحدها عشرة اوزع صنف فسد خفف

بِإِذْنِ الْمَالِكِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْعَمَلِ وَالشَّيْخِ لَعْنَةُ
 فِي الْأَصَحِّ وَبِغَيْرِ أَذْنِهِ فَاسِدٌ فَإِنْ تَصَرَّفَ الثَّانِي فَتَصَرَّفَ
 غَاصِبٌ فَإِنْ اشْتَرَى فِي الذَّمَّةِ وَقَلْنَا بِالْجَدِيدِ فَأَلْبَسَ لِلْعَامِلِ
 الْأَوَّلِ فِي الْأَصَحِّ وَعَلَيْهِ لِلثَّانِي أَجْرُهُ وَفِيهِ هُوَ لِلثَّانِي وَإِنْ اشْتَرَى
 بَعِيْنٌ مَالِ الْقَرَارِضِ فَبِأُطْلُو وَبِحُجُورِ أَنْ يَقَارِضَ الْوَاحِدُ اثْنَيْنِ مُتَقَارِضًا
 وَمُتَسَاوِيًّا وَلَا شَأْنَ وَاحِدًا وَالرَّجْعُ بَعْدَ بَضِيْبِ الْعَامِلِ بَيْنَهُمَا
 بِحَسَبِ الْمَالِ وَإِذَا فَسَدَ الْقَرَارُ نَفَرَ تَصَرُّفُ الْعَامِلِ وَالرَّجْعُ لِلْمَالِكِ
 وَعَلَيْهِ لِلْعَامِلِ أَجْرٌ مِثْلُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا قَارَضَهُ
 وَجَمِيعُ الرِّجْعِ لِي فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي الْأَصَحِّ وَيَتَصَرَّفُ الْعَامِلُ مَخْتَارًا لَا بَعِيْنَ
 وَلَا نِسِيَّةً وَلَا أَذْنَ وَلَهُ الْبَيْعُ بِغَرَضٍ وَلَهُ الرُّدُّ بِغَيْبِ تَقْضِيهِ مَطْلُوعًا
 فَإِنْ اقْتَضَتْ الْأَمْسَالُ فَلَا فِي الْأَصَحِّ وَلِلْمَالِكِ الرُّدُّ فَإِنْ اخْتَلَفَا
 عَمِلَ بِالْمَصْلَحَةِ وَلَا يَجْعَلُ الْمَالِكُ وَلَا يَشْتَرِي لِلْقَرَارِ بِالْكَوْمِ بِأَنْ
 الْمَالِ وَلَا مَرِيْعَتُهُ عَلَى الْمَالِكِ بِغَيْرِ أَذْنِهِ وَكَذَا رُوحُهُ فِي الْأَصَحِّ
 وَلَوْ فَعَلَ لَمْ يَنْقُصْ لِلْمَالِكِ وَيَنْقُصُ لِلْعَامِلِ إِنْ اشْتَرَى فِي الذَّمَّةِ وَلَا يَسْلُفُ
 بِالْمَالِ إِلَّا أَذْنَ وَلَا يَنْفِقُ عَلَى نَفْسِهِ حَضَرًا

وَعَدَ اسْمُرُّ فِي وَعَلَيْهِ فَعَلِمَا يَحْتَدِ كَطِي الثَّوْبُ وَوَزْنُ الْخَفِيفِ

عليه والاظهر ان العامل يعادل حصته من الربح بالقسمة ولا

الظهور وثمار الشجر والنتاج وكسب الرقيق والمهر والحاصلة من

مال القراض يفور بها المالك وقيل مال قراض والنقص العاجل

وَمَحْضُ رِيَّةٍ وَكَذَلِكَ تَلَفُّ بَعْضُهُ

آفة أو غصب وسرقة تعد تصرف العاقل في الأصح وإن تلف قبل

المال في الامم **فصل** لكل تسعة واوقات

أولها أو أعم عليه أو حتى انفسه ويلزم العام الاستثنا إذا

فمن احدها وتضمنه راس الحال او كان غرضاً وقبلاً لا يلزمه

التتضُّعُ اِنْ لَمْ يَكُنْ رَجُولًا اسْتَدَّ الْمَالِكُ بَعْضَهُ فَمَا ظَهَرَ

وَحَسْبُكَ وَحَسْبُكَ الْمَالُ الْبَاقِي إِنْ اسْتَوْدَعَكَ الرَّبَّ فَالْمُسْتَوْدَعُ

ثانية: كما ان مال مثله داس المال مائة والربح عشرون

استدعي بنو فالح بن يحيى بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

فَقَسَمَ لَهَا الْإِنْفُسَ إِذَا جَاءَ بِهَا الْإِنْفُسَ الْإِنْفُسَ

فيسير معكم الحشر وطمعه وبقيته من الرأين الحار والشر

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written in a cursive style.

الخيل
الخبرة
مزارعة
مصرحت
مامل
ميشط
مكيله

اختصاص الآدمي فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه
ومنافعه ما كان للموقوف عليه يستوفى فيها بنفسه وبغيره

بجلدها واه مهر الحارثية اذا او طئت بشبهة او نكاح ارجحاه
وهو الاصح والمذهب انه لا يملك قيمة العقب الموقوف اذا تلف

فبعض عنده ولو جفت الشجرة لم يقطع الوقف على المذهب
بل يستعملها جرداً وقيل ببيعها والشرء كقيمة القند والاصح جواز

شرط الواقف النظر لنفسه أو لغيره اتباع والا فالنظر للمقاضي على
الصحة وشرط الناظر العدالة والكفاية والاهتداء إلى التصرف

حرف

تصرفه هدية ايضا والا فلا وتحرم استعماله الا في اكل الهدية

منه ان اقتضت العادة **باب اللقطة** يستحب

الاتقاط لثوابه بامانة نفسه وقيل يجب ولا يستحب لغير

الثواب وجوز في الاصح ويكفي الفاسق والمذهب انه لا يجب

الاشهاد على الاتقاط ^{وانه يصح التقاط الفاسق والصبي والذمي} وانه يصح التقاط الفاسق والصبي والذمي

في دار الاسلام ثم الاظهر انه ينزع من الفاسق ويوضع عند

وانه لا يعتمد تعريفه بل يضم اليه رقيب ^{ويشترط ان يكون له عقل} ويشترط ان يكون له عقل

وتعرف ويملكها للصبي اذا راي ذلك حيث يجوز الاقتراض

له ويضمن المولى ان يقصر في انتزاعه حتى تلف في يد المصبي

ولا يظهر بطلان التقاط القليل ولا يعتمد تعريفه فلو اخذه سيده

منه كان التقاطا قلت المذهب صحة التقاط المكاتب كتابته

صححة ومن بعضه حر وهي له وليده فان كانت مهايأة فلصاحب

النوبة في الاظهر وكذا حكم ساير النادر من الاكساب والمؤمن

الاراش الجنائية واسم اعلم **فصل** الحيوان المألول الممنوع

من حمار الشباع بقوة كبحر وفرس او بعذر كارب وطيء او

طيران كحمام ان وجد بمفارة فلتقاضي التقاطه للحفظ وكذا

لغيره في الاصح وتحرم التقاطه لملكه ^{فان وجد بقرية فالاصح} فلو وجد بقرية فالاصح

جواز التقاطه لملكه ^{وما لا يمنع منها لاشارة بجوز التقاطه الممنوع منه} وما لا يمنع منها لاشارة بجوز التقاطه الممنوع منه

للملك في القرية والمفارة ويتخير اخذه من مفارة فان شاعره

وتملكه او باعته وحفظ نفسه وعرفه ما تملكه او اكله ^{او غرم} او غرم

قيمته ان ظهر مالكة فان اخذ من المملوك ^{فله الخصم الاول} فله الخصم الاول

لا الثالثة في الاصح ويجوز ان يلقط عبدا لا يميز ويلتقط غير

الحيوان فان كان سبيغ فسادة كمرسية فان شابهه وعرفه ليمك

ثمنه وان شاكله في الحال واكله وقيل ان وجد في عمران وجب

السبيغ وان امكن بقاءه بعلاج كطيب يتجفف فان كان الغبطة

في بيعة بيع او في تخفيفه وتبرع به الواحد جفقه والبيع بعضه

لتجفيف الباقي ومن اخذ لقطة للحفظ ابد افعي امانه فان دفعها

الى القاضي لزمه القبول ولم يوجب الاكثرون التعريف والحالة

هذه فلو قصد بعد ذلك خيانة لم يصح ضماني الاصح وان اخذ

بقصد خيانة فضا من وليس له بعد ان يعرف ويمك على المذهب

والبحر المملوك للملك المهرى لوجوبه اياه من اخذه ونحوه فان خشي خروج وقت
جواز التقاطه لملكه وما لا يمنع منها لاشارة بجوز التقاطه الممنوع منه
له استئذان الحاكم

الخصم الاول

طيران

في لقيط احديهما الولادة فاذا كان احدا بويه مسلما وقت العلوي في
فهي له وليس له مال مدفون تحتها وكذا ثياب وامنعة موضوعة
بيت المال فان لم يعرف له مال فالأظهر انه ينفق عليه من بيت المال فان لم يكن قام المسلمون بكفايته فرضا وفي قوله

نفقة وللملئق الاستقلال بحفظ ماله في الاصح ولا ينفق عليه منه الا باذن القاضي قطعا **فصل** اذا وجد لقيط ابا له
وفيها اهل ذمة او دار فتحوها واقرها بيد كفار صالحا او بعد تملكها بحرية وفيها مسلم حكم باسلام اللقيط وار وجد له كفار فكفار ان لم يسكنها مسلم وان سكنها مسلم كاسير وتاجر فمسلم في الاصح ومن حكم باسلامه في الدار فاقام ذمة بينة بنسبه لحقه وتبعه في الكفر وان اقتصر على الدعوى فماله انه لا يتبعه بالكفر ويحكم باسلام الصبي جهتين آخرين لا ينفق

في لقيط احديهما الولادة فاذا كان احدا بويه مسلما وقت العلوي في فهو مسلم فان بلغ ووصف كقرا فمرتدة ولو علق بين كافرين ثم اسلم احدهما حكم باسلاميه فان بلغ ووصف كقرا فمرتدة وفي قول كافرا صلي الثانية اذا سبي مسلم طفلا تتبع السابي في الاسلام

فان لم يكن معه احد ابويه ولو سباه ذمي لم يحكم باسلامه في الاصح

فان لم يكن معه احد ابويه ولو سباه ذمي لم يحكم باسلامه في الاصح

فصل اذا لم يكن معه احد ابويه ولو سباه ذمي لم يحكم باسلامه في الاصح

فان لم يكن معه احد ابويه ولو سباه ذمي لم يحكم باسلامه في الاصح

ان
ويشترط تعرض البينة لسبب الملك وفي قول يكفي مطلق
الملك ولو استلحق اللقيط حر مسلم لحقه وصار اولي بترتيب
وان استلحقه عبد لحقه وفي قول يشترط تصديق سيد فان
استلحقته امرأة لم يلحقها في الاصح او اثنان لم يقدم مسلم حر
علي ذمي وعبد فان لم يثبت عرض علي القاييف فيلحق من الحق
به فان لم يكن قاييف او تخير او نكاه عنها او لحقه بهما امر بالانتساب
بعد بلوغه الي من يميل طبيعة اليه منهما وان اقاما بينيين متعاضدين

سقطنا في الاظهر كتاب الجعالة هي

كقوله من رد ابني فله كذا ويشترط صيغة تدل على العمل بعوض
ملي من فلو عمل بلا اذن او اذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له
ولو قال اجني من رد عبد زيد فله كذا او كذا كذا با استحققه
علي الاجني وان قال قال زيد من رد عبي فله كذا او كذا كذا
لم يستحق عليه ولا علي يد ولا يشترط قبول العامل وان عيبه
وتصح على عمل مجهول وكذا معلوم في الاصح ويشترط كون العمل
معلوما فلو قال من رد عبي فله ثوب او ارضيه فسد العقد وللذات

كتاب الرضا
المشتركة المملوكة
في المملوكات

اب غسل وجماع ونفاس لا حيض واحتلام في الاصح ولها آلات
اكل وشرب وطبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة وخوها وسكن
يليق بها ولا يشترط كونه ملكه وعليه امر لا يليق بها خدمة
نفسها اخدمها حرة او امة له او مستأجرة او بالانفاق علي من
محبته من حرة او امة لخدمة وسوا في هذا موسر ومعسر وعبد
فان اخدمها حرة او امة باجرة فليس عليه غيرها او بامته انفق
عليها بالملك او عن محبتها الزمه نفقتها او جنس طعامها جنس
طعام الزوجة وهو مد علي مقبض وكذا متوسط علي الصحيح وموسر
مد وثلاث ولها كسوة تليق بحالها وكذا ادمر علي الصحيح لا
التمه تنظيف فان كثر وسخ وتاديت بقمل وجب ان ترفه ومن
يخدم نفسها في العادة ان احتاجت الي خدمة كمرض او زمانة
وجب اخدمتها ولا اخدم لرقيقة وفي الجملة وجه وجب في
المسكن امتناع وما يستهلك كطعام تملك وتتصرف فيه
فلو قترت بما يضرها من غيرها وما ادمر نفعة ككسوة وظروف
طعام ومسطح تملك وقيل امتناع ونعطي الكسوة اول

اجرة

شتاء وصيف فان تلفت فيه بلا تقصير لم يثبت ان
قلنا عليك فان ماتت فيه لم ترد ولو لم تكس مدة فدين
فصل الجديدها تجب بالتمكين لا العقد فان
اختلفا فيه صدق فان لم تعرض عليه مدة فلا نفقة فيها وان
عرضت وجبت من بلوغ الخبر فان غاب كتب الحاكم الحاكم
تلك ليعلمه فيجيء او يوكل فان لم يفعل ومضى زمن
وصوله فرضها القاضي والمعتبر في مخونه ومراهقة عرض
ولي ويسقط بنشور ولو لم يمنع لس بلا عذر وعباله
او مرض يضر معه الوطء عذر والخروج من بيته بلا اذن
نشور الا ان يشرف على انهدام وسفرها باذنه معه او حاج
لا يسقط وحاجتها يسقط في الاظهر ولو نشرت فغاب فاما
لم يجب في الاصح وطريقها ان يكتب الحاكم كما سبق ولو
خرجت في غيبته لزيارة ونحوها لم تسقط والاظهر انه لا
نفقة لمغيرة وانها تجب لكبيره على صغيره واحرامها على
او عمره بلا اذن نشور ان لم يملك عليها وان ملك فلا

حتى يخرج مسافرة لحاجتها او ياذن فالاصح لها نفقة ما لم يخرج
ويمنعها صوم نفل فان ابنت فناسرة في الاظهر والاصح ان
المضا لا يتضيق كنفل فيمنعها وانه لا يمنع من تعجيل مكتوبة
اول وقت وسنين راتبه وتجب لرجعية المومن الامونة
تنظيف فلو ظنت حاملا فانفق فبانت حائلا استرجع ما دفع
تجدد عدتها والحامل البائن بخلع او ثلاث لا نفقة ولا كسوة
وتجبان لحامل لها وفي قول للحمل فعلى الاول لا تجب للحامل
من شبهة او فاسد نكاح فاسد **فصل** ولا نفقة للعقده
وقاية وان كانت حاملا واسه اعلم ونفقة العدة مقدرة كمن
النكاح وقيل تجب الكفاية ولا تجب دفعها قبل ظهور خل
فاذا ظهر وجب يوما بيوم وقيل حين تضع ولا تسقط بمعنى
الزمان على المنه **فصل** اعسر بها فان صبرت صارت
دينا عليه والاقلها الفسخ على الاظهر والاصح انه لا فسخ يمنع
موسر حضرا او غاب ولو حضر وغاب ماله فان بمسافة القصر
قلها الفسخ والا فلا ويومر بالاخصار ولو تبرع رجل بها لم يلزمها

القبول وقد رتبته على كسب المال وانما يفسخ بغيره عن نفقة
والاعارة معسر يكسوه كهبو بنفقة وكن ابا دم ومسكن في الاصح قلت
لاصح المنع في الادم واسه اعلم وفي اعساره بالمهر اقوال
اظهر ما تفسخ قبل وطء لا بعده ولا فسخ حتى يثبت عند قاض
اعساره فيفسخه او ياذن لها فيه ثم في قول ينجز الفسخ
والاظهر امهاله ثلاثة ايام ولها الفسخ صحيحة الرابع الا ان
يسلم نفقته ولو مضى يومان بلا نفقة وانفق الثالث وعجز
الرابع ثبت وقيل تستأنف ولها الخروج من المهلة لتخلف
النفقة وعليها الرجوع ليلاء ولو رخصت باعساره بالمهر فلا ولا
فسخ لولي صغيرة ومجنونة باعسار بهر ونفقة ولو اعسر زوج
امة بالنفقة فلها الفسخ فان رخصت فلا فسخ للسيد في الاصح
وله ان يلجئها اليه بان لا ينفق عليها ويقول افسخي او جوعي
فصل تلزمه نفقة الوالد وان علاه والولد وان سفل وان
اختلف دينهما بشرط يسار المتفق فاقبل عن قوته وقوت
عياله في يومه ويبيع منها ما يباع في دين ويلزم كسوبا كسبا

رضية

ولو باعساره او نكحته عالة باعساره

فلما الفسخ بعده

في الام

في الاصح ولا يجب لمالك كفايته ولا مكسبها وتجب لفقر
غير مكسب ان كان زمتا او صغيرا او مجنونا او افاقوا
احسنها تجب والثالث لا صل لا فرع **قلت** الثالث اظهر
والله اعلم وهي الحفاية وتسقط بفواتها ولا يصير دينيا
الا بضر من قاض او اذنه في اقتراض لغيبة او منع وعليها
ارضاع ولها اللبا ثم بعد ان لم يوجد الا هي او اجنبية
وجب ارضاعه فان وجدنا المخرج الام فان رخصت وهي
مكسوة ابيه فله منها في الاصح **قلت** الاصح ليس له منعها
وصححه الاكثر من والله اعلم فان اتفقا وطلبت احرة
مثل اجيبت او فوقها فلا وكذا ان تبرعت اجنبية او
رخصت باقل في الاظهر ومن استوى فرعاء اتفقا والا فالاح
اقربهما فان استويا فبالا رث في الاصح والثاني بالا رث ثم القرب
والوارثان يستويان امر يوزع بحسبه وجهان ومن له ابوان
فطلي الاب وقيل عليها البالغ او اجداد وحيات ان ادلي بعضهم
ببعض فالاقرب والا فبالقرب وقيل الارث وقيل بولاية المال

٢٢

ومن له اصل وفرع ففي الاصح على الفرع وان بعد او محتاجون
قدم زوجته ثم الاقرب وقيل الوارث وقيل الولي **فصل**
للحضانة حفظ من لا يستقل وتربسته والانات اليق بها واولاها
ام ثم امهات بن لى فاناث يقدم اقربهن والجدة يقدم بعدهن
ام اب ثم امانتها المدليات فاناث ثم ام اب كذلك ثم
ام اب ج كذلك والقديم الاحوات والحالات عليهن وتقدم
اخت علي خالة وخالة علي بنت اخ واخت وبنت اخ واخت
علي عممة واخت من ابوين علي اخت من احدهما والاصح تقدم
اخت من اب علي اخت من ام وخالة وعممة لاب عليهما لا يمر
وسقوط كل حبة لا تراث دون انثى غير محرمة كبت خالة
ويثبت لكل ذكر محرمة واثر علي ترتيب ارث وكذا
غير محرمة كابن عم علي الصحيح ولا تسلم اليه مشتهاة بل ان
يعينها فان فقد ارث ومحرمة او ارث فلا في الاصح وان ارث
ذكر واناث فالام ثم امهات ثم الاب وقيل يقدم عليه خالة
واخت من امه ويقدم اصل علي حاشية فان فقد فالاصح الاقرب

والاماتني والافيق ولا حضانة لرقيق ومحبون وفاسدون وكافين
علي مسلم ونافحة غير اب الطفل لاعمه وابن عمه وابن اخيه
في الاصح وان كان رهنيا اشترط ان ترصعه علي الصحيح فان
كلمات ناقصة او طلقت منكوعة حطمت وان غابت الام
الا امتعت فللمجدة علي الصحيح هذا كله في غير المميز والمميز
ان افترق ابواؤه كان عند من اخار منهما فان كان في احدهما
جنون او كفر او ورق او فسق او نكحت فالحق للآخر ويخير بين
امر وجه وكذا اخ او عم او اب مع اخت او خالة في الاصح فان اختار
احدهما ثم الآخر حول اليه فان اختار الاخر لم يمنع زيارة
امه ويمنع انثى ولا يمنعها دخولا عليها زائرة والزائرة مرة
في ايام فان مرضا فالام او لي بقرضة فان رضي به في سنته والا
ففي سنتها فان اختارها ذكر فعندها ليل او عند الاب نفار او لم
يؤدبها الاب علي العادة ويسلمه لمكتب او حرقه او انثى فعندها
ليل او نفار او يزورها الاب علي العادة فان اختارها افرغ بينهما
وان لم يختز فالام او لي وقيل يفرغ ولو اراد احدهما سفر حاجة

كان الولد المميز وغيره عند المقيم حتى يعود أو سفر نفقة فالأب
أولى بشرط أمن طوبى فيه والبلد المقصود قيل ومساقة قصيرة محام
العصبة في هذا كالأب وكذا بن العم لا يحظر ولا يعطي أني فإن
رافقته بنته سلم اليها **فصل** عليه كفاية رقيقه نفقة
وكسوة وإن كان أعمى من أمه أو مديراً أو مستولداً من غالب قوت
دقيق البلد وأذمهم وكسوتهم ولا يكفي ستر عورة وليس أن
يأوله مما يتعم به من طعام وأذم وكسوة ويسقط بعض
الزمان ويتبع القاصي فيها ماله فإن فقد المال أمره ببيع
أو اعتاقه وتجرامته على إرضاع ولها وكذا عترة أن فصل
عنه وفطمه قبل حولين أن لم يضره وإرضاعه بعدهما أن لم
يضرهما والحرة حق في التزوية فليس لأحدهما فطمه قبل حولين ولها
أن لم يضره ولأحدهما بعد حولين ولها الزيادة فلا يكلف
رقيقه إلا عملاً يطيقه ويجوز مخرجته لشرط رضاها وهي خراج
يؤديه كل يوم أو أسبوع وعليه علف دوابه وسفقتها إن امتنع
أجبر في المأكول على بيع أو علف أو ذبح وفي غيره بيع أو علف

ولا يلجأ ماضٍ ولأولها ومال الزوج له كفافة ود لا تجب عمارتها

كتاب الجراح الفعل المزهق ثلاثة

عمد وخطأ ولا قصاص إلا في العمد وهو قصد الفعل والشخص
بما يقتل غالباً جراح أو مثقل فإن قصد أحدهما بان وقع عليه
فمات أو رمي شجرة فأصابه فخطأ وإن قصدهما بما لا يقتل غالباً
فشبه عمد ومنه الضرب بصوطة أو عصاً فلو غرز أبرة بمقتل
فعمد وكذا غيره أن يؤرم وتالحم حتى مات فإن لم يظهر أثر
ومات في الحال فشبه عمد وقيل لا شيء ولو غرز فيما لا يؤلم
الجلدة عقيب فلا شيء بحال ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب
والطلب حتى مات فإن مضت مدة يموت مثله فيها غالباً جوعاً
أو عطشاً فعمد وإلا فإن لم يكن به جوع وعطش سابق فشبه
عمد وإن كان بعض جوع وعطش وعلم الحابس الحال فعمد وإلا
فلا في الأظهر ويجب القصاص بالسبب ولو شهد أبقصاً لم يقتل
شريحاً وقال لا تعدن لأمرهما القصاص إلا أن يعترف الولي بعلمه
بكنيتهما ولو ضيف بمسموم صبيّاً أو مجنوناً فمات وجب القصاص

وشبه عمد

وفي
العمد

او بالغاعاقلا ولم يخلص حال الطعام فدية وفي قول قصاص
وفي قول لا شيء ولودس ستمًا في طعام شخص الغالب اكله
منه فاكله جاهلا فعلى الاقوال ولودس المخرج علاج جرح مملوك
فمات وجب القصاص ولو القاه فيما لا يجد مغرقا كمسقط فمات
فيه مضطجها حتى هلك فهدر او مغرق لا يخلص منه الا سباحة
فان لم يحسنها او كان مكتوقا او زمانا فمعد وان منع منها عارض
كسرج ومويع فشبه عمدا وان امكنته فتركها فلا دية في الاظهر او
في غاب يمكن الخلاص فمات ففي الدية القولان ولا قصاص في
في الصورتين وفي النار وجه ولو امسكه فقتله اخر او حفر بئر
فرداه فيها اخر او القاهم شاطئ فلقاه اخر فقة فالقصاص
على القاتل والمردى والقاد فقط ولو القاه في ماء مغرق فالتقه
حوت وجب القصاص في الاظهر او غير مغرق فلا ولو اكرهه
على قتل فعليه القصاص وكذا على المكره في الاظهر فان وجب
الدية وزعت فان كافاه احدهما فقط فالقصاص عليه ولو اكرهه
بالغ مراهما فعلى البالغ القصاص ان قلنا عمدا الصبي عمدا وهو الاظهر

ولو اكرهه على رمي شاخص علم المكره انه رجل وظنه المكره
صنيدًا فالاصح وجوب القصاص على المكره او على رمي صنيد فا
رجلا فلا قصاص على احد او على صعود شجرة فزلق ومات فشبه عمدا
وقيل عمدا او على قتل نفسه فلا قصاص في الاظهر ولو قال اقتلني
والاقتلت فقتله فالمد مذهب لا قصاص ولا يظهر لاديه ولو قال اقتل
زيد او عمر او فليس باكره **فصل** وجد من شخصين معا
فغلان مرهقان مذققتان كجر وقدة او لا كقطع عضوين فقاتلا
وان اثناه رجل الى حركة مذبوح بان لم يبق ابصار ونطق وحركة
اختيار ثم جثا اخر فالاول قاتل ويجزر الثاني وان جنى الثاني قبل
الاستها اليها فان دفع كجر بعد جرح فالثاني قاتل وعلى الاول
قصاص العضو او مال بحسب الحال والا فقاتلان ولو قتل
مريض في النزع وعيشته عيش مذبوح وجب القصاص **فصل**
قتل مسلمان كفره بد ابر الحرب لا قصاص وكذا لاديه في الاظهر
او بد ابر الاسلام وجبا وفي القصاص قول او من عمده مرتد او ذميا
او عبدا او ظنه قاتل ابيه فبان خلافة فالمد مذهب وجوب القصاص

ولو ضرب مريضاً جهل مرضه ضرباً يقتل المريض وجب القصاص
وقيل لا ويشترط لوجوب القصاص في القتل اسلام او امان فيهد الخزي
والمرتد ومن عليه كغيره والنزاع المحض ان قتله ذمي قتل او
مسلم فلا في الاصح وفي القاتل بلوغ وعقل والمذهب وجوبه على
السكران ولو قال كنت يوم القتل صبياً او مجنوناً صدق بيمينه
ان امكن الصبي وعهد الجنون ولو قال انا صبي فلا قصاص ولا جلعف
ولا قصاص علي حربي ويجب على المعصوم والمرد ومكافاة
فلا يقتل مسلم بذي يهودي ويقتل ذمي بيهودي وان اختلف ملتهما
فلواسلم القاتل لم يسقط القصاص ولو جرح ذمي ذمياً واسلم
الجرح ثمرات المجرع فكذا في الاصح وفي صورتين انما يقتص
الامام بطلب الوارث والظاهر قتل مرتد ذمي ومرد لا ذمي
بمرتد ولا يقتل حر عن فيه رق ويقتل قن ومدبر ومكاتب
وامر ولد بعضهم ببعض ولو قتل عبد عبداً ثم عتق القاتل او
عتق بين الجرح والصوت فكذلك في الاسلام ومن بعضه حر لو
قتل مثله لا قصاص وقيل ان لم ترد حرية القاتل وجب ولا قصاص

القصاص

بين عبد مسلم وحر ذمي ولا يقتل بولد وان سفل ولا له
ويقتل بوالديه ولو نكح اعياناً مجهولاً فقتله احدهما فان الحقة
القائفة بالآخر اقتص والا فلا ولو قتل احد الاخوين الاب
والآخر الام معاً فلكل قصاص ويقدم بقرعة فان اقتص
بها او مبادىء فلوارث المقتصر منه قتل المقتصر ان لم توث
قاتلاً بحق وكذا ان قتل امرتاً ولا زوجية والافعل الثاني فقط
ويقتل الجمع بواحد وللواي العفو عن بعضهم على حصته من
الدية باعتبار الروس ولا يقتل شريك محطي وشبهه كمن
ويقتل شريك الاب وعبد شارك في ذمي شارك
مسلم في ذمي وكذا شريك حر في وقاطع قصاصاً او حداً
وشريك النفس ودافع الصائل في الاظهر ولو جرحه جرحين
عمداً وخطاً ومات بهما او جرح او مرتد انما أسلم وجرحه
ثأناً فمات لم يقتل ولو دأوا جرحه بسمه فقتل فلا قصاص
على جرحه وان لم يقتل غالياً فبشبهه عدي وان قتل غالياً وعلم
حاله فشريك جرح نفسه وقيل شريك محطي ولو ضرب بوجه بسيط

عليه القود

او وجهه وله منها ولد او قتل عبد عبيداً
ولا عن بركة المولى بان قتل وجهه

Copyrighted material

فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل ففي القصاص عليها وجه اصمها
حب ان تواطوا او من قتل جمعا مرتبا قتل با ولهم او ممعا
فبالفرقة وللباقي ديات **قلت** فلو قتله غير الاول عصي ووقع
قصاصا وللاول دية والله اعلم **فصل** جرح حربيا او
مرتدا او عبد نفسه فاسلم وعتيق ثمرات بالجرح فلا ضمان
وقيل يجب دية ولو رماها فاسلم وعتيق فلا قصاص والمذموم
وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة ولو ارتد المحرم وقاتل
بالسرابة فالنفس هدر ويجب قصاص الجرح في الاظهر يستوفيه
المسلم وقيل الامام فان اقتضي الجرح مالا وجب اقل الامرين من ار
ودية وقيل ارسه وقيل هدر ولو ارتد ثم اسلم فمات بالسرابة فلا
قصاص وقيل ان تصرف الدية وجب ويجب الدية وفي قول نصفها
ولو جرح مسلم ذميا فاسلم او حر عبد افعتق ومات بالسرابة
فلا قصاص ويجب دية مسلم وفي لسيد العبد فان زادت على
قيمه فالزيادة لورثته ولو قطع بين عتيق فمات بالسرابة فللسيد
الاقل من الدية وقيمه ولو قطع بينه فعتق فخرجه احران ومات

وفي قول الاقل المقتضى
الواجبة ونصف قيمته

بسرابتهم فلا قصاص على الاول ان كان حرا ويجب على الاخرين
فصل يشترط لقصاص الطرف والجرح ما شرط للنفس ولو
وضعوا سيفا على يده وتعاملوا عليه دفعة فابا ثوبا قطعوا او شجاع
الراس والوجه عشر خارصة وهي ماشق الجلد قليلا ودامية بدمية
وباطعة بقطع اللحم ومتلاحة تغوص فيه وسمحاق يبلغ الجلد
التي بين اللحم والعظم وموضحة توضح العظم وهاشمة تهشمه ومثقلة
ثقله ومامومة تبلغ خربطه الدماغ ودامعة تحرقها ويجب القصاص
في الموضحة فقط وقيل وفيما قبلها سوي الخارصة ولو اوضح في باقي
البدن او قطع بعض ما رز او اذن ولحم بينه وجب القصاص في الاصح
ويجب في القطع من مفصل حتى في اصل فخذه ومنكب ان امكن بلا اجافة
والا فلا على الصحيح ويجب في فتي عين وقطع اذن او جفن وما رز
وشفة ولسان ودكر وانثيين وكذا البان وشفران في الاصح
ولا قصاص في كسر العظام وله قطع اقرب مفصل الى موضع الكسر
وحكومة الباقي ولو اوضح وهشمه اوضح واخذ خمسة اجرة ولو
اوضح ونقل اوضح وله عشرة اجرة ولو قطعه من الشكوع فليس له

التقاط اصابعه فان فعله عزر ولا عزم والاصح ان له قطع الكف
بعده ولو كسر عضده وابانه قطع من المرفق وله حكومه الباقي
فلو طلب الكوع مكن في الاصح ولو اوضحه فذهب ضوؤه اوضحه
فان ذهب الضوء والا اذهب به باخف ممكن كتقريب حديد محم
من حرقتة ولو اظلمه لظلمة تذهب ضوؤه غالباً فذهب لظلمة
مثلها فان لم يذهب اذهب والسمع كالبحر يحجب القصاص فيه
بالسرانية وكن البطش والذوق والشم في الاصح ولو قطع اصبعاً
فتاكل غير هائله فصاص في الماكل **باب**
كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه
لا تقطع بيسار يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسه ولا امله
باخري ولا زايد بل ايد في محل آخر ولا يضر تفاوت كبر وطول
وقوة بطش في اصلي وكذا زايد في الاصح ويعتبر قدر الموضحة
طولا وعرضا ولا يضر تفاوت علظ لحير وحلي ولو اوضح كل راسه
وراس الشاح اصغر استوعبنا ولا يمتد من الوجه والفقايل
ياخذ قسط الباقي من ارش الموضحة او وزع على جميعها وان

كان راس الشاح اكبر احدث قدر راس المشجوع فقط والصحيح
ان الاختيار في موضعه الى الجاني ولو اوضح ناصيته وناصيته اصغر
تتم من باقي الراس ولو زاد المقصر في موضحة على حقه لزمه
قصاص الزيادة فان كان خطأ او عفي على مال وجب ارش
كامل وقيل قسط ولو اوضحه جمع اوضح من كل واحد مثلاً وقيل
قسطها ولا يقطع صحيحة بشلا وان رضى الجاني فلو فعل لم يقع
قصاص بل عليه ديتها فلو سري فعليه قصاص النفس ويقطع
الشلا بالصحيحة الا ان يقول اهل الخبرة لا ينقطع الدم ويقنع بها
مستوفيه ويقطع سليم باعسر واعرج ولا اثر لخصرة اظفار وسوادها
والصحيح قطع ذاهبة الاظفار بسليمتها دون عكسه والذخر صفة
وشلا كاليد والاشل منقبض لا ينسط او عكسه ولا اثر للانتشار
وعدمه فيقطع فحل خصي وعين وانف صحيح باخشم واذن سمع
باهم لا عين صحيحة عذقة عميا ولا لسان ناطق باخشم وفي
قلع السن قصاص لا في كسرهما ولو قلع سن صغير لم يتغير فلا
ضمان في الحال فان جا وقت ثباتها بان سقطت البواقي وعدن

دونها وقال اهل البصر فسد المصبت وجب القصاص ولا يستوفي
له في صغره ولو قطع سن مشغور فثبت لم يسقط القصاص في
الاظهر ولو نقصت يده اصبعاً فقطع كاملة قطع وعليه ارش اصبع
ولو قطع كامل ناقصة فان شا المقطوع اخذ دية اصابعه
الاربع وان شا لقطعها والاصح ان حكومته من ابتهن تجب ان
لقطع الا ان اخذ ديتهم وانه تجب في الخالين حكومة خمس
الحكمت ولو قطع كفا بلا اصابع فلا قصاص الا ان يكون كفه مثلاً
ولو قطع فاقد الاصابع كاملها قطع كفه واخذ دية الاصابع
ولو شلت اصابعه فقطع يده الكاملة فان شا لقط الثلاث السليمة
واخذ دية اصبعين وان شا قطع يده وقنع بها **فصل**
قد ملفوفا وزعم موته صدق الولي بميمنه في الاظهر ولو
قطع طرفاً وزعم نقصه فالمدّ هب تصد يقه ان انكر اصل
السلامة في عضو ظاهر والا فلا او يفيده ورجليه فمات وزعم
سراية والولي انذ ما لا ممكنا او سبباً فالاصح تصديق الولي
وكذا لو قطع يده وزعم سبباً والولي سراية ولو اوضح موضعين

ورفع الحاجز وزعمه قبل انذ ما له صدق ان امكن والا خلف
الجرح وثبت ارشان قيل وثالث **فصل** الصحيح ثبوته
لكل وارث وينتظر غايبهم وكمال صبيهم ومجنونهم ونجس
القاتل ولا تخلي تكفيل وليتفقوا على مستوف والا فقرعه بخلها
الحاجز ويستنيب وقيل لا يدخل ولو بدر احدهم فقتله
فالاظهر لا قصاص والباقيين قسط الدية من تركته وفي قول
من الصنادير وان باذر بعد عفو غيره لزومه القصاص وقيل لا
ان لم يعلم وحكم قاض به ولا يستوفي قصاص الا باذن الامام
فان استقل عزرو وياذن لاهل في نفس لاطرف في الاصح فلان
اذن في ضرب رقبة فاصاب غيرها عمد اعزرو ولم يعزله وان
قال اخطات وامكن عزله ولم يعزرو واجرة الجلاء على الجاني على
الصحيح ويقتصر على الفور في الحرم والحرو والبرد والمرض ونجس
الحامل في قصاص النفس او الطرد حتى ترضعه اللبن ويتغني
بغيرها او فطام حولين والصحيح تصديقها في حملها بغير خيلة
ومن قتل بمعد او خنق وتجويع وحرق وتعريق ومحوه اقتضى به

او بسحر فسييف وكذا حر ولو اطاق في الاصح ولو جوع كبحو به
فلم يمت زيد وفي قول السيف ومن عدل الي سيف فله ولو
قطع فسر في لولي حر رقبته وله القطع ثم الحز وان شئت انفس
السراية ولو مات بجافية او كسر عصب فبالحز وفي قول
كفعليه فان لم يمت لم ترد الجوائف في الاظهر ولو اقتصر مقطوع
ثم مات سراية فلوليه حر وله عفو بنصف دية ولو قطعت
يداه فاقصر ثم مات فلوليه الحر فان عفي فلا شيء ولو مات جانب
من قطع قصاص فهدر وان ما قاس سراية معًا او سبق للجاني عليه
فقد اقتصر وان تاخر فله نصف الدية في الاصح ولو قال مستحق يميني
اخرجها فاخرج يسارًا او قصد باختها فمهددة وان قال جعلتها
عن اليمين وظنت اجزاها فكذبه فالاصح لا قصاص في اليسار ويجب
دية ويبقى قصاص اليمين وكذا لو قال دهشت فظنتها اليمين
وقال القاطع ظنتها اليمين **فصل** موجب العمد القود
والدية بدل عنه سقوطه وفي قول احدهما مبهم او على القولين
للولي العفو على الدية بغير رضى الجاني وعلى الاول لو اطلق

العفو فالمنه لا دية ولو عفي عن الدية لغى وله العفو بعد
عليها ولو عفي على غير جنس الدية ثبت قبل الجاني والا فلا ولا
يسقط القود في الاصح وليس المحجور ^{ان} عفو عن مال ان
اوجبا احدهما والا فان عفي على الدية ثبتت وان اطلق فكما عليه
سبق وان عفي على ان لا مال فالمنه لا يجب شي والحمد
في الدية كفلس وقيل كصبي ولو تصالحا عفو القود على ما بين
بغير لغى ان اوجبا احدهما والا فالاصح الصحة ولو قال شدي
اقتطعتي فله ان يهدر فان سري او قال اقتلني فهدر وفي قول
يجب دية ولو قطع فغفي عن قوده وارثه فان لم يسر فلا شيء
وان سري فلا قصاص واما ارش العضو فان جري لفظ وصية
كوصية له بارش هذه الحناية فوصية لقائل او لفظ ابر او
اسقاط او عفو سقط وقيل وصية ونجب الزيادة عليه الى تمام
الدية وفي قول ان يقرض في عفو له ما يحدث منها سقطت فلو
سري الى عضو اخر فاندمل ضمن دية السراية في الاصح ومن له
قصاص نفس بسراية ضرر لو عفي عن النفس فلا قطع له او عن

الطرف فله حر الرقبة في الاصح ولو قطعه شرعني عن النفس بجائنا
فان سري القطع بان بطلان العفو في الاصح والا فيصح ولو وكل
شرعني فاقصر الوكيل جاهلاً فلا قصاص عليه ولا ظهر وجوب
دية وانها عليه لا على عاقلة ولا اصح انه لا يرجع بها على العاقلة
ولو وجب قصاص عليها فتكفها عليه جائز وسقط فان فارق
قبل الوطء رجع بنصف الأرض وفي قول بنصف مهر مثيل
كتاب الديات في قتل الحر المسلم مائة
بغير مثله في العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون
خافة اي حامل او خمسة في الخطا عشرون بنت مخاض وكذا
بنات لبون وبنوالبون وحقاق وجذاع فان قتل خطأ
في حر ملة او الاشهر الحرم ردي العدة وذي الحجة والحرم
ورجب او محرماً ارحم محجلة وشبه العمد فثلاثة والخطا وان
ثلاث فعلى العاقلة موحلة والحمد على الجاني محجلة وشبه العمد
مثلية على العاقلة موحلة ولا يقبل معيب ومريض الا برضاة
حمل الخلفة باهل خبرة والاصح اجزاؤها قبل خمس سنين ومن لم يمت

وله اهل ضمنها وقبل من غالب اهل بلده والا فغالب بلدة او قبيلة بدو
ولا فاقرب بلاد ولا يعدل الى دفع وقيمة الا براض ولو عدمت
فالقديم الف دينار او اثني عشر الف درهم والجديد قيمتها بنقد
بلدة وان وجد بعض احد وقيمة الباقي والمرأة والغني كصف
رجل نفسا وخرقا ويهودي ونصراني ثلث دية مسلم ومجوسي
ثلثا عشر مسلم وكذا وثني له امان والمذهب ان من لم يبلغ
الاسلام ان تسكن يدين لم يبدل فدية دية ولا فكم مجوسي
فصل في موضحة الرأس او الوجه لحر مسلم خمسة ابع
وماسية مع ابضاع عشرة ودونه خمسة وقيل حكومة ومنقلة
خمس عشرة ومأمومة ثلث الدية ولو اوضح فمشمم آخر قالت وتقل
وامر رابع فعلى كل من الثلاثة خمسة والرابع ثمان للثلاث والشجاع
قبل الموضحة ان عرفت نسبتها منها وجب قطع من ارشها والا فكم
كجرح ساير البدن وفي جايقة ثلث دية وهو جرح ينفذ الى جوف
كبطن وصدره وثغرة يخر وجبين وخاصة ولا يختلف ارش
موضحة بغيرها ولو اوضح موضعين موضعين بينهما لحم وجلد

وايما ينفذ من الزرع

قيل او احدهما فمختار **و** لو انقسمت موضحة عمداً وخطاً أو شئت
 رأساً ووجهاً فمختار **و** قيل موضحة ولو وسع موضحة فواحدة
 على الصحيح أو غير مختار **و** الجافية كوضحة في البعد ولو نبت في
 بطن وخرجت من ظهر فمختار في الاصح **و** لو ادرج جوف سناً فانه
 يظهر فمختار **و** لا يسقط الارش بالحام موضحة وجافية **و** المذ
 هب **و** في الاذنين دية لا حكومة وبعض بقسطة **و** لو ايسهما فدية
و في قول حكومة ولو قطع يابستين فحكومة **و** في قول دية وفي
 كل عين نصف دية **و** لو عين تحول واعمش وامور وكذا من
 بعينه بياض لا ينقص الضو فان نقص فقص فان لم يضبط
 فحكومة **و** في كل جفن ربع دية **و** لو لاعى ومارى دية **و** في
 كل من طرفيه والحاجز قلت **و** قيل في الحاجز حكومه وفيه مادية
 وكل شفة نصف لسان **و** لو لا لسان وارت و الشغ و مقل دية
و قيل شرط الطفل ظهور اثر ينطق بتجريكه لبكائه وميض ولا
 خرس حكومة وكل سن لذكر حرم مسلم خمسة اجرة سواء كثر
 الظاهر منها دون الشيخ او قلعه **و** في سن زانية حكومه

وحركة

وحركة السن ان قلت فالحاجة وان بطلت المنفعة فحكومة
 او نقصت فالاصح كصحة ولوقاع من صغير لم يتغير فلم يعد
 وبان فساد المنبت وجب الارش **و** الا ظهر انه لو مات قبل البيا
 فلا شيء **و** انه لو قلع من مشغور فعادت لا يسقط الارش ولو
 قلع الانسان فحسابه وفي قول لا يزيد على دية ان اتخذ جان
 وجانية وكل لحي نصف دية ولا يدخل الارش الا شارب في دية
 اللحيين في الاصح **و** كل يد نصف دية ان قطع من كف فان قطع
 من فوقه فحكومة ايضا وكل اصبع عشرة اجرة وانملة ثلث
 العشرة وانملة ابهام نصفها والرجلان كاليد **و** في حلمتها
 ديتها وحلمتيه حكومة **و** في قول دية وفي الاثنين دية وكذا
 ذكر **و** لو صغير وشع وعين وحشفة ذكر وبعضها بقسطة
 منها وقبل من الذكر وكذا حكم بعض ماري وحلمة وفي
 الاثنين الدية وكذا شفرها وكذا اسنح جلد ان بقى حيلة
 مستقرة **و** حرج غير الساع رتبة **فرفع** في العقل دية فان
 زال حرج له ارش او حكومة وجبا وفي قول يد خل الاقل في

الأكثر ولو ادعى زواله فان لم ينظم قوله في خلواته فله دية ^{وفعله}
بلايمين وفي السمع دية وفي اذن نصف وقيل دية قسط النقص
ولو ازال اذنيه وسمعته فدينار ولو ادعى زواله وانزع الصيغ
في نوم وغفلة فكاذب والاحلف واحد دية وان نقص فقط
ان عرف ولا يحكمه باجتهاد قاض وقيل يعتبر سماع قرنه في
صحته ويضبط التفاوت وان نقص من اذن سدت وضبط
ختمه في سماع الاخرى ثم عكس ووجب قسط التفاوت وفي ضوء
كل عين نصف دية ولو فقاها الميزد وان ادعى زواله سئل اهل
الخبرة او يمتحن بتقريب عرق او حد يفة من عينه بغتة ونظر
هل ينزع وان نقص فكالمسمع وفي الشم دية على الصحيح وفي
الكلام دية وفي بعض الحروف قسطه والموزع عليها ثمانية
وعشرون حرفا في لغة العرب وقيل لا يوزع على الشفوية
والحلقية ولو عجز عن بعضها خلقة او باقية سماوية قد دية
وقيل قسط او جنابة فالمنهبة لا تكمل دية ولو قطع نصف
لسانه قد يبدع كلامه او عكس فنصف دية وفي الصوت

وفي الصوت
دية

دية فان بطل معه حركة لسان فحجر عن التقطيع والترديد
قد يتان وقيل دية وفي الذوق دية ويدرك به حلاوة وحوضة
ومراودة وملوحة وعدوبة ويوزع عليهن فان نقص
محاكمة وتجب الدية في المضغ وقوة امعاء بكسر ضلبي
وقوة حبل وذهاب جماع وفي افصاها من الزوج وغيره
دية وهو رفع ما بين من خل ذكر ودين وقيل ذكر وبوك
فان لم يكن الوطاء الا بالافصا فليس الزوج ومن لا يستحق
افتضاها فالزال البكارة بغير ذكر فارشا او بذكر بشبهة
او مكرهة فمهر مثل ثيبا وارش البكارة وقيل مهر بكر
ومستحقه لا شيء عليه وقيل ازال بغير ذكر فارش وفي البطش
دية وكذا المشي ونقصها وحكومة ولو كسر صلبه قد هب
مشيه وجماعه او ومنية فدينار وقيل دية **فرفع**
ازال اطراف او لطايف تقتضي ديات فمات سراية فدية وكذا
اوحزه الجاني قبل ان يماله في الاصح فان حر عمدا او الجنائيات
فطاو عكسه فلا تد اخل في الاصح ولو حر غيره تعددت

فصل يجب الحكومة فيما لا مقدور فيه وهي جنة نسبه
الي دية النفس وقيل الي عضو الجناية نسبة نقصها من قيمته
لو كان رقيقا بصفاته فان كانت لطرف له مقدار اشترط ان لا
تبلغ مقدرة فان بلغت نقص القاضي شيئا باجتهاده اولا
تقدر فيه كخندق فان لا تبلغ دية نفس ويقوم بعد اندماله
فان لم يبق بقص اعتبر اقرب نقص الي الامد مال وقيل
يقدره قاض باجتهاده وقيل لا غرم والجرح العقدر كوضحة
يتبعه الشئ حواله وما لا يتقدر يفرد بحكومة في الاصح
وفي نفس الرقيق قيمته وفي غيرها ما نقص ان لم يتقدر في
الحر والاف نسبه من قيمته وفي قول ما نقص ولو قطع
ذكره والشيء ففي الاظهر قيمته والثاني ما نقص فان
لم ينقص فلا شيء **باب** موجبات الدية والعاقلة والكفارة
صاح علي صبي لا يميز علي طرف سطح فوق ذلك فمات فدية
مغلظة علي العاقلة وفي قول قصاص ولو كان بارض اوصاح
علي بالغ بطرف سطح فلا دية في الاصح وشهر صلاح كصاح ومرا

مشيقت كبالغ ولو صاح علي صبي فاضرب صبي وسقط فدية
مخففة علي العاقلة ولو طلب سلطان من ذكرت بسوء واجهضت
ضمن الجنين ولو وضع الصبي في مسبعة فاكله سبع فلا ضمان وقيل
ان لم يملكه انقال ضمن ولو تبع سيف هارب منه فزمت نفسه
بما او نار او طرف سطح فلا ضمان فلو وقع جاهلا لعيني او ظلمة
ضمن وكذا لو انحسف به سقف في هربه في الاصح ولو سلم صبي
الي سباح ليعلمه فغرق وجب دية ويضمن لحفر بئر عذوانا
لا في ملكه وموات ولو حفر بئر هليزه بئر او دعي رجلا فسقط
فلا ظهر ضمانه او بملك غيره او مشترك بلا اذن فمضون
او لطريق ضيق نضر الحارة فكذا او لا نضر واذن الامام
فلا ضمان والا فان حفر لمصلحة فالضمان او لمصلحة عامة
فلا في الاظهر ومسجد كطريق وما تولد من جناح الي شارع
فمضون وحل اخراج الميازيب الي شارع والتالف بها
مضون في الحديد فان كان بعضه في الجدار فسقط الخارج
فكل الضمان وان سقط كله فنصه في الاصح وان بني جداره

ما يلا الى شارع فكناح او مستويا فمال وسقط فلا ضمان وقيل
ان امكنه هدمه او اصلاحه ضمن ولو سقط بالطريق فعشر به
او تلف مال فلا ضمان في الاصح واو طرح قمامات او قشور بطريق
بطريق فمضون على الصحيح ولو تعاقبت سببا هلاك فحالي الاول
بان حفر ووضع اخر حجر بعد وانا فعشر به ووقع بها فعلى الوضو
فان لم يتعد الواضع فالمنقول تعين الحافر ولو وضع حجر
واخران حجر اخر بهما فالضمان اثلاث وقيل نصفان ولو وضع
حجر فعشر به حجر فدرجته فعشر به اخر ضمنه المدحرج ولو
عشر بقاعد او تايير او واقف بالطريق وماتا او احدهما فلا ضمان
ان اتسع بالطريق والا فالمدحرج اهدار قاعد وتايير لا عائر
بهما وضمان عائر لا واقف به **فصل** اصطدام بالاصد
فعلى عاقله كل نصف دية مخففة وان قصد قتله فمقتله
لاحدهما فلكل حكمه والصحيح ان على كل كفارتين وان ماتا
مع مركوبيهما فكذلك وفي شركة كل نصف قيمته دية الا
وصبيان او مجنونان كاملين وقيل ان اركبهما الولي تعلق

الضمان

الضمان ولو اركبهما اجنبي ضمنهما ودايتيهما او حاملان فأسقطتا
فالدية كما سبق وعلى كل اربع كفارات على الصحيح وعلى عاقلة
كل نصف غربي جنينيهما او عبدان فهدر او سفينة ان فكدايتين
والملاحان كراكين ان كانتا لهما فان كان فيهما مال اجنبي
لزم كلا نصف ضمانيه وان كانتا لاجنبي لزم كلا نصف قيمتهما
ولو اشرفت سفينة على غرق جاز طرح متاعها وتحب لرجاء
نجاه الراكب فان طرح مال غيره بلا اذن ضمنه والا فلا ولو قال
القي متاعك وعلى ضمانه او على ابي ضامن ضمن ولو اقتصر على الق
فلا على المذهب وانما يضمن ملتصق خوف غرق ولم يختص تقع
الالقاب الملتقى ولو عاد حجر من جنين فقتل احدا رماقه هدر
قسطه وعلى عاقلة الباقي الباقي او غيرهم ولم يقصدوه فخطا
او قصدوه فعلى في الاصح ان غلبت الاصابة **فصل** دية
الخطا وشبه العمد تلزم العاقلة وهم عصيته الا الاصل والفرع
وقيل يعقل ابن هو ابن ابن عمها ويقدم الاقرب فان بقي شي فليج
ومدل بابوين والقديم التسوية ثم معتق ثم عصيته ثم معتقه

ثم عصبته والافمعتق ابي الحجابي ثم عصبته ثم معتق معتق
 الاب ثم عصبته وكان الاب او عتيقها يعقله عاقلتها ومعتقون
 كعتق فكل شخص من عصبته كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق
 ولا يعقل عتيق في الاظهر فان فقد العاقل او لم يف عاقل بيت
 المال عن المسلم فان فقد فكله على الحجابي في الاظهر وتوكل على
 العاقلة دية نفس كاملة ثلاث سنين في كل سنة ثلاث ودي
 سنة وقيل ثلاثا وامرأة سنتين في الاولى ثلاث وقيل ثلاثا وتحمل
 العاقلة العبد في الاظهر ففي كل سنة قدر ثلاث دية وقيل في
 ولو قتل رجلين ففي ثلاث وقيل ست والاطراف في كل سنة قدر
 ثلاث دية وقيل كلها في سنة واجل النفس من الزهوق وغيرها
 من الجناية ومن مات في بعض سنة سقط ولا يعقل فقير ورفيق
 وصبي ومجنون ومسلم عن كافر وعكسه ويعقل يهودي عن
 نصراني وعكسه في الاظهر وعلى العتي نصف دينار والمتوسط
 ربع دينار كل سنة من الثلاث وقيل هو واجب الثلاث ويعتبر
 آخر الحول ومن اعسر فيه سقط **فصل** مال جنابة العبد

برقبته ولسيده بعه لها وفدا او بالاكل من قيمته وارثها
 وفي القديم بارثها ولا يتعلق بن حته مع رقبته في الاظهر
 ولو فداه فخرها سلمة للبيع او فداه ولو جانا ثانيا قبل الفدا
 باعه فيها او فداه بالاكل من قيمته والارشين وفي القديم بالارشين
 ولو اعتقه او باعه وصحناهما او قتله فداه بالاكل وقيل القولان
 ولو هرب او مات برئ سيدة الا اذا طلب فمعه ولو اختار
 الفدا فالاصح ان له الرجوع وتسلمه ويقدي امر واده بالاكل وقيل
 القولان وجبايتها كواحدة في الاظهر **فصل**
 غرة ان انفصل متينا بجناية في حياتها او موتها وكذا ان ظهر بلا انفصال
 في الامح والافلا او حيا وبقي زمانا بلا المير ثم مات فلا ضمان وان
 مات حين خرج او دام المير ومات فدية نفس اجنين فغرتان
 او يدافعة وكذا المير قال القوايل فيه صورة خفية قبل او قتل
 لوبقي لتصور وهي عدا او امة ممير سليم من عيب مبيع والاصح
 بقول كبير المير عيب مبيع ويشتري بلوغها نصف عشر الدية فان
 نكحت فخمسة البقرة وقيل لا يشتري فللفقد قيمتها وهي لورثة

ولو القت

برقبته

الجنيين وعلى عاقلة الجاني وقيل ان تعدد فعلية والجنيين اليهود
والنصارى قبل كسليم وقيل هدر والاصح غرة كثلث غرة مسلم
والرفيق غرة قيمية امه يوم الحناية وقيل الاجهاض لسيدتها
فان كانت مقطوعة والجنيين سليم قومك سليمة في الاصح وحمله
العاقلة في الاظهر **فصل** يجب بالقتل كفارة وان كان
القاتل صبيا ومجنونا وعبد او ذميا او عامدا او مخطئا ومتبا
بقتل مسلم ولو بدار الحرب ودي وجنين وعبد نفسه ونفس
وفي نفسه وجه لامرأة وصبي حريتين وباغ وصائل ومقتض
منه وعلى كل من الشركاء كفارة في الاصح وهي كظهار لكن
لا اطعام في الاظهر **كتاب**
يشترط ان يفصل ما يدعيه من عمد وخطا وانفراد وشركة
فان اطلق استقصاه القاضي وقيل يعرض عنه وان يعين
المدعي عليه فلو قال قتله احد هم لم يحلفهم القاضي في الاصح
وتجربان في دعوى غضب وسرقة واتلاف وانما تسمع من
مكلف ملزم على مثله ولو ادعي انفراد بالقتل ثم ادعي على

والذي

لم تسمع الثانية او عمدا او وصفه بغيره لم تبطل اصل الدعوى
في الاظهر وتثبت القسامة في القتل بمحل لو ثبت وهو قرينة اصل
المدعي بان وجد قتل في محلة او قرية صغيرة لا عدل به او تفرق
عنه جمع ولو تقابل صفان لقتال وانكشفوا عن قتل فان التعم
قتال فلو ثبت في حق الصف الآخر والافق صفه وشهادة العادل
لو ثبت وكن اعبيد او نسأ وقيل يشترط تفرقهم وقول فسقة
وصبيان وكفار لو ثبت في الاصح ولو ظهر لو ثبت فقال احدا بينه
قتله فلان وكذب به الآخر بطل اللوث وفي قول لا وقيل لا يبطل
بتكذيب فاسق ولو قال احدهما قتله زيد ومجهول وقال الآخر
عمري ومجهول حلف كل على من عينه وله ربع الدية ولو انكر المدعي
عليه اللوث في حقه فقال لماركن مع المتفرقين عنه صدق يمينه
ولو ظهر لو ثبت باصل قتل دون قتل عمد وخطا فلا قسامة في الاصح
ولا يقسم في طرف واتلاف مال الا في عبث في الاظهر وهي ان
يحلف المدعي على قتل ادعاء خمسين يمينا ولا يشترط موالاتها
على المنهوب ولو تخلفها جنون او غما بئي ولو مات لم يبين وادته

علي الصحيح ولو كان للقتيل ورثة وزعت بحسب الارث وجبر
الكسر وفي قول يخلف كل خمسين ولو نكل احدهما حلف الآخر
خمين ولو غاب خلف الآخر خمسين واخذ حصته والاصبر للغائب
والمذهب ان يمين المدعي عليه باللوث والمردودة على المدعي او
على المدعي عليه مع لوث واليمين مع شاهدين خمسون وعجب بالقسم
في قتل الخطاء او شبه العمدية على العاقلة وفي العمد على المقسم
عليه وفي القديم قصاص ولو ادعى عمدا بلوثة على ثلاثة حضرات
اقسم عليه خمسين واخذ ثلث الدية فان حضر آخر اقسم عليه
خمين وفي قول خمسة وعشرين ان لم يكن ذكره في الايمان
والافينبغي الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة في عيبة المدعي عليه
وهو الاصح ومن استحق بدل الدماء قسم ولو مكاتب لقتل عبدا
ومن ارتد فالأفضل تأخير اقسامه ليسلم فان اقسم في الردة مع
علي المذهب ومن لا وارث له لا قسامة فيه **فصل** انما يشترط
موجب القصاص باقرار وعدلين والمال بذلك او برجل وامرأتين
او ويمين ولو عفا عن القصاص ليقبل المال رجل وامرأتان

لم يقبل

لم يقبل في الاصح ولو شهد هو وهما بها شمة قبلها ايضاح لم يجب
ارشها على المذهب وليصرح الشاهد بالمدعي فلو قال ضربته
سيف جرحه فمات لم يثبت حتى يقول فمات منه او فقتله
ولو قال ضربت راسه فادماه او فاسال دمه ثبتت دامية بشرط
كموضحة ضربة فاوضح عظم راسه وقيل يكفي فاوضح راسه ويجب
بيان محلها وقد رها الجمل قصاص ويثبت القتل بالسحر باقرار
لابينة ولو شهد لمورثه جرح قبل الاندال لم يقبل وبعد يقبل
وكن ايمال في مرض موته في الاصح ولا تقبل شهادة العاقلة بفسق
شهود قتل يحملونه ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهد
على الاولين بقتله فان صدق الولي الاولين حكم بهما والاخرين
او الجميع او كتب الجميع بطلتا ولو اقر بعض الورثة بعفو بعض
سقط القصاص ولو اختلف شاهدان في زمان او مكان او آلة او قيمة
لغت وقيل لو ثبت **كتاب** القضاة
هم مخالفوا الامام بخروج عليه وترك الانقياد او خرج منه حق توجه
عليهم بشرط شوكة لهم وتاويل ومطاع فيهم قيل واما منصوص

ولو اظهر قوم رأي الخوارج كترك الجماعات وتكفير ذي كبرية
ولم يقاتلوا تركوا والا فقطاع طريق وتقبل شهادة البغاة
وقضا قاضيه فيما يقبل قضا قاضينا الا ان يخل دمانا وينفذ
كتابه بالحكم ويحكم بكتابه بسماع البينة في الاصح ولو اقامه
احدا واخذوا زكاة وجزية وخراجا وفرقوا أسفهم المرتزقة
على جندهم صح وفي الاخير وجه وما تلفه باغ على عادل وعكسه
ان لم يكن في قتال ضمن والا فلا وفي قول يضمن الباغي والمناو
بلا شوكه يضمن وعكسه كباغ ولا تقابل البغاة حتى يبعث اليهم
امينا فطنا فاصحابهم ما يقومون فان ذكروا مظلمة او
شبهة ازالها فان اصرروا نصحتهم ثم اذنهم بالقتال فان استعملوا
اجتهد وفعل ما رآه موافقا ولا يقاتل مدبرهم ولا متخلفهم
واسيرهم ولا يطلق وان كان صبيا وامراة حتى ينقضي الحرب
ويتفرق جمعهم الا ان يطبع باختياره ويرد سلاحهم وخيلهم
اليهم اذا انقضت الحرب وامنت غايلتهم ولا يتعمل في قتال
الا لضرورة ولا يقاتلون بعظيم كنفار ومنجنيق الا لضرورة

بان قاتلوا

بان قاتلونا به او اختططوا بنا ولا يستعان عليهم بكافر ولا عن
يري قتلهم مدبرين واواستعانوا علينا باهل حرب وامنواهم
لم ينفذ امانهم علينا ونقد عليهم في الاصح واواستعانوا اهل البغاة
عالمينا تحت سحر قتالنا التقتض عهدهم او مكرهين فلا وكذا ان
قالوا طنا حوازه او انهم محقون على المذهب ويقالون كباغاة
فصل شرط الامام كونه مسلما مكلفا حرا اذكرا قرشيا
مجتهدا شجاعا ذاريا وسامع وبصير ونطق وتنفذ الامامة
بالبيعة والاصح بيعة اهل الحل والعقد من العلماء والروساء ووجه
الناس الذين تيسر اجتماعهم وشرطهم صفة الشهود وباستحلال
الامام فلو جعل الامر شورى بين جمع فكاستخلاف فيرضون
احدهم وباستحلال جامع للشروط وكذا فاسق وجاهل في الاصح
قلت لو ادعى دفع زكاة الى البغاة صدق بيمينه او جزية
فلا على الصحيح وكذا اخراج في الاصح ويصدق في حد الا ان ثبت
بينه ولا اثر له في البدن والله اعلم **كتاب الرد**
هي قطع الاسلام بنية او قول كفر او فعل شوا قاله استغفر الله

او اعتقاداً فمن نفي الاصابة او الرسل او كذب رسولا او خلل
محرم ما بالاجماع كالزنا وعكسه واو نفي وجوب مجمع عليه او عكسه
او غير علي الكفر غداً او تردد فيه كفر والفعل الملقب ما تعمله
استهزاء صريحاً بالدين او وجوداً له كاللقاء مصحف بقاذور
وسجود لصنم او شحش ولا تصح ردة صبي ومجنون ومكره
ولو ارتفع لم يقتل في جنونه والمذهب صحة ردة السكران
وتقبل شهادة بالردة مطلقاً وقيل يجب التفصيل ففي الأول
لو شهد وابردة فانكر حكم بالشهادة فلو قال كنت مكرهاً
واقضته قريبة كاسر كفار صدق بيمينه والا فلا ولو
قال لقط لقط كافر وادعى اكرهاً صدق مطلقاً ولو مات
معروف بالاسلام عن اثنين مسلمين فقال احدهما ارتد فمات
كافراً فان بين سب كفر لم ير ثمة ونصيبه في ذلك ان لطلق
في الاظهر ويجب استنابة المرتد والمرتدة وفي قول تستحب
وهي في الحال وفي قول ثلاثة ايام فان اصر اقبلاً وان اسلام
مصحح وترك لا يقبل اسلامه ان ارتد الي كفر حتى كثر

وباطنية

وباطنية وولد المرتد ان انعقد قبلها او بعد ما واحد ابويه
مسلم فمسلم وفي قول مرتد وفي قول كافر اصلي قلت
الاظهر مرتد وتقبل الحراقيون الاتفاق على كفره واسما علم
وفي زوال ملكه عن ماله بها اقوال اظهرها ان ملك مرتداً
بان زوالها وان اسلام بان انه لم يزل وعلي الاقوال يقضي منه
دين لزمه قبلها وينفق عليه منه والا صح يلزمه غم اطلاقه فيها
وتفقه زوجات وقف نكاحهن وقريب واذا وقفنا ملكه
فتصرفه ان احتمل الوقف كعتق وتدين ووصيته موقوف
ان اسلام نفذ والا فلا وبيعه وهبته ورهنه وكتائبه باطلة
وفي القديم موقوفة وعلي الاقوال يجعل ماله عند عدل وامته
عند امرأة ثقة ويوجز ماله ويودي مكانه الخوم الي القاضي
كتاب الزنا ايلاج الذكر بفرج محرم
لعينه خال عن الشهوة مشتهى يوجب الحد ويدر ذكر وانثى
كقتل علي المذهب ولا حد بمفاخدة ووطء زوجة وامته في
حيض واحصوم واحرام وكن امته المزوجة والمعتدة

واصوم

والله

وكذا اموالوكته الحرم ومكره في الاظهر وكل كل جهة اباخ
بقا عالم ككاج بلا شهود على الصحيح ولا يوطئ ميتة في الاصح
ولا بهية في الاظهر ويحدث في مستاحقة ومبيحة ومكره وان كان
نزوحها وشرطه التكليف الا السكران وعلم غريمه وحمل المحرم
الرجيم وهو مكلف حر. واودى غيب حشفته يقبل في فكاح صحيح
لا فاسد في الاظهر. والاصح اشتراط التغيب حال حريمه وتكليفه
وان الكامل الزاني بناقص محضين والباكر الحرامية جلدة. وتغيب
عاما الى مسافة قصر فما فوقها واذ اعين الامام جهة فليس له
طلب غيرها في الاصح وتغيب غريب من بلد الزنا الى بلد له فان
عاد الى بلده منع في الاصح ولا تغيب امرأة وحدها في الاصح بل
مع زوج او محرم ولو باجرة فان امتنع باجرة لم يجز في الاصح
والعبد خمسون وتقرب نصف سنة وفي قول سنة وفي قول
لا تغيب ويثبت بينة اوان ار مرة ولو اقر ثم رجع سقط
ولو قال لا اتحد وني او هم فلا في الاصح ولو شهد اربعة بركته
واربع انها عذرا لم تحدهي ولا فادقها ولو عين شاهدا

زانية

زانية لزناها والباقون غيرها لم يثبت وينوفيه الامام
ونائبه من حر ومبعض ويستحب حضور الامام وشهوده
ويحد الرقيق سيده او الامام فان تنازعوا فالاصح الامام وان
السيد يغربه وان المكاتب كحر وان الفاسق والكاتب والكافر
يحدون عبيد عمر وان السيد يحد رقيقه يسمع البينة بالحقوبة
والرجم يحد رجلا وحجارة معتدلة ولا يحضر للرجل والاصح اثبات
للمرأة ان ثبت بينة ولا يوجب للمرجن وحر وبردم مفرطين
وقيل يوجب ان ثبت باقراره ويوجب للجلد للمرجن فان لم يقر
برده جلده لا بسوط بل بعشكال عليه مائة خضن فان كان
خمسين ضرب به مرتين وتمسه الاعضاء او ينكبس بعضها
على بعض ليس له بعض الا لمرء فان برئ اجزأه ولا جلد في حر
وبردم مفرطين واذا جلد الامام في مرجن او حر وبردم فلا ضمان
على النض فيقتضي ان التأخير مستحب **كتاب**

حد القذف شرط حد القاذف التكليف الا السكران
والاختيار ويعتبر الممين ولا يحد بقذف الولد وان سفل فالحر

ثمانون والرقيق الرجون والمقدوف الاحصان وسبق في
اللعان ولو شهد دون اربعة بزنا حدوا في الاظهر وكذا اربع
نسوة وعبيد وكفرة على المذهب ولو شهد واحد بالزنا على
اقراره فلا ولو تقاذفا فليس نفاصتا ولو استقل المقدوف بالاشياء
لم يقع الموضع **كتاب قطع السرقة**
يشترط اوجوبه في المسروق امور كونه ربع دينار خالصا او
قيمتة ولو سرق ربعا سبيلة لاشاوي ربعا مضروبا فلا قطع
في الاصح ولو سرق دنانير ظنها قلو سالا تساوي ربعا قطع وكذا
ثوب رث في جيبه تمام ربع جهله في الاصح ولو اخرج نصا بامن
حرز مرتين فان تخلل علم المالك واوعدة الحرز فالخراج
سرقة اخري والاقطع في الاصح ولو نقب وعاء خنطة وخوها
فانصب نصا بقطع في الاصح ولو اشتراك في اخراج نصا بين قطعا
والافلا ولو سرق خمر او خنزير او كلبا وجلد ميتة بلا دفع فلا
قطع فان بلغ انا الخمر نصا بقطع على الصحيح ولا قطع في طيبوه
وخوه وقيل ان بلغ مكسره نصا بقطع **قلت** الثاني اصح

والصالح

والله اعلم **الثاني** كونه ملكا لغيره فلو ملكه بارت وغيره قبل
اخر اجه من الحرز او نقص فيه عن نصا بقطع وكذا
ان ادعى ملكه على النصر ولو سرقا وادعاه احدهما له اولهما قلبة
الاخر لم يقطع المديعي و قطع الاخر في الاصح وان سرق من جزر
شريكه مشترك فلا قطع في الاظهر وان قل نصيبه **الثالث** عدم
شبهة فيه فلا قطع بسرقة مال اصل و فرع وسيد والظاهر قطع احد
الزوجين بالآخر ومن سرق مال بيت مال ان اقرز لطايفة ليس هو
منهم قطع والا فالاصح انه ان كان له حق في المسروق كمال المصلح
وكمدية وهو فقير فلا والاقطع والمذهب قطع باب مسجد و حدوة
لاحض وقناديل تسرج والاصح قطعه بوقوف وامر ولد سرقة
مجنونة او نائمة الرابع كونه محرزا بملاحظة او حراسة موضع
فان كان بصرا او محبب اشترط دوام الحاظ وان كان بحصن كفي الحاظ
معتاد واصطلح حرز دوات لانية وثياب وعرضة دار وصفتها
حرز لانية وثياب بذلة لاجلي ونقد ولو نام بصرا او مسجد على ثوب
او توسد مناعا فحرز فلوانقلب فزال عنه فلا وثوب ومناع وصحة

بقرب بصره ان لا حظه محرر والا فلا وشرط الملاحظ قدرته
علي منع السارق بقوة او استغاثة ودار منفصلة عن العمارة
ان كان بها قوي يقظان حرز مع فتح الباب واعلاقه والا فلا ومصلحة
حرز مع اعلاقه وحافظ ولو نائم ومع فتحه ونومه غير حرز
وكذا نهار في الاصح وكذا يقظان تخفلة سارق في الاصح
فان خلت فالمدح بها حرز نهارا من امن واعلاقه فلقد
شرط فلا وخيمة بصره ان لم تشد اطنابها وترجي اذيالها فهي
وما فيها كمتاع بصره والا فحرز بشرط حافظ قوي فيها ولو نائم
وما شية بابنية مغلقة متصلة بالعمارة مخزنة بلا حافظ وبسرية
بشرط حافظ ولو نائم وابل بصره مخزنة حافظ برأها ومقطوعة
بشرط التفات قائد ها اليها كل ساعة بحيث يراها وان لا قطر
على تعة وغير مقطوعة ليست محرزة في الاصح ولكن في بصره
محرز محرز وكذا بمقبرة في طرف العمارة في الاصح لا بمضيعة
في الاصح **فصل** يقطع موجر الحرز وكذا معبره في الاصح
ولو غصب حرزا لم يقطع ماله وكذا اجنبي في الاصح ولو غصب

مالا

مالا واحرزه محرزه فسرق المالك منه مال الغاصب او اجنبي
المغصوب فلا قطع في الاصح ولا يقطع مختلس ومشتبه وجلب
ودبعة ولو نقب وعاد في ليكة اخري فسرق قطع في الاصح **قلت**
هذا اذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر للطارقين والا فلا
يقطع قطعاً والله اعلم ولو نقب واخرج غيره فلا قطع ولو تعاونوا
في النقب وانقر واحد بالخراج او وضعه ناقب بقرب النقب
فاخرجه اخر قطع للخرج ولو وضعه بوسط بقبه فاخرجه خارج وهو
يساوي نصابين لم يقطعوا في الاظهر ولو زماه الى خارج حرز
او وضعه بماء خارج او ظهر دابة سايرة او عرضه ارج هامة
فاخرجه قطع او واقفة فمشت بوضعه فلا في الاصح ولا يضمن
حربيد ولا يقطع سارقه ولو سرق صغير انقلادة فنكس في
الاصح ولو نام عبد علي بعير فقادته واخرجه عن القافلة قطع او
حرز في الاصح ولو نقل من بيت مغلق الى صحن دار بابها مفتوح
قطع والا فلا وقيل ان كانا مغلقين قطع وبيت خان وصحنه
كبيت ودار في الاصح **فصل** لا يقطع جيب ومجنون ومارة

ويقطع مسلم وزدي بمال مسلم وزدي وفي معاهد اقوال
احسنها ان شرط قطعه سرقة قطع والا فلا قلت الاظهر
عند الجمهور لا قطع والله اعلم وتثبت السرقة بيمين المدعي
المردودة في الاصح وبقرار السارق والمذهب قبول رجوعه
ومن اقر بحقوقه لله تعالى فالصحيح ان القاضي ان يعرض له بالرجوع
ولا يقول ارجع ولو اقر بلا دعوى انه سرق مال زيد الغائب
لم يقطع في الحال بل ينتظر حضوره في الاصح او انه اكره امة غائب
علي زنا حتى في الحال في الاصح ويثبت بشهادة رجلين فلو شهد رجل
وامرأتان ثبت المال ولا قطع ويشترط ذكر الشاهد بشرط السرقة
ولو اختلف شاهدان كقوله سرق بكرة والاخر عشية فباطلة وفي
السارق رجما سرق فان تلف ضمانه وتقطع يمينه فان سرق ثانيا
بعد قطعها فرجله اليسرى وثالثا يده اليسرى ورابعاً رجله اليمنى
وبعد ذلك يعرض ويغمس محل قطعه ببيت او دهن مغلي قيل هو
نعمة للحك والاصح انه حق للمقطوع فمؤنة عليه وللإمام اهمله
وتقطع اليدين من كوع والرجل من مفصل القدم ومن سرق مراً بلا

قطع

قطع كفت يمينه وان نقصت اربع اصابع قلت وكذا
لو ذهبت الخمر في الاصح والله اعلم وتقطع يد زانية اصبعاً
في الاصح ولو سرق فسقطت يمينه باقية سقط القطع اوسياً
فلا على المذهب كتاب قاطع الطريق هو
مسلم مكلف له شوكة لا يختلسون يتعرضون لآخر قافلة
يعتمدون العرب والذين يغلبون سرذمة بقوتهم قطاع في
حقهم لا قافلة عظيمة وحيث يلحق غوث ليسوا بقطاع وفقد
الغوث يكون للبعد او لضعف وقد يغلبون والحالة هذه في
باب فهم قطاع ولوعلم الامام قوما يخيفون الطريق ولما
مالا ولا نفسا غيرهم بحبس وغيره واذا اخذ القاطع نصاب السرقة
قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فيسراة ويمناه وان
قتل قتل حتماً وان قتل واحداً قتل ثم صلب ثلاثاً ثم ينزل قيل
يقي حتى يسيل صديقه وفي قول يصلب قليلاً ثم ينزل فيقتل ومن
اعانهم وكرهم عمر بحبس وتغريب وغيرهما وقيل يتعين
التغريب الى حيث يراه وقيل القاطع يغلب فيه معنى القصاص وفي

حدوا

قول الحد فعلى الاول لا يقتل بولده وذمي ولومات فدية ولو
قتل جمعا قتل بواحد وللباقي ديات ولو عفى وليه بما لا وجب
وسقط القصاص ويقتل حدا ولو قتل بمثقل او بقطع عضو وفعل
به مثله ولو جرح فاندمل لم يتجتم قصاص في الاظهر وتسقط
عقوبات يختص القاطع بتوبته قبل القدرة عليه لا بعد ها على
المذهب ولا يسقط سائر الحد ودبرها في الاظهر **فصل من زمة**
قصاص وقطع وحد قذف وطالبوه جلد ثم قطع ثم قتل وباء
بقتله بعد قطعه لا قطعه بعد جلده ان غاب مستحق قتله
وكذا ان حضر وقال عجلوا القطع في الاصح واذا اخر مستحق النفس
حقه جلد فاذا برئ قطع ولو اخر مستحق طرف جلد وعلى مستحق
النفس الصبر حتى يستوفي الطرف فان بادر فقتل فلم يستحق الطرف
ديته ولو اخر مستحق الجلب فالقياس صبر الاخرين ولو اجتمع
حدود لله تعالى قدم الاخف فالأخف او عقوبات لله تعالى
وللادميين قدم حد قذف على زنا والاصح تقديمه على حد زنا
وان القصاص قتل وقطع مقدم على الزنا

كتاب الاشرية كل شراب اسكر كثيرة
حرم قليله وحد شاربه الا صبيا ومجنونا وحرثا وموجرا وكذا
مكره على شربه على المذهب ومن جهل كونه حراما لم يجد ولو قرب
اسلامه فقال جهلت تحريمها لم يجد او جهلت الحد حد واحد
بدري خمر لا يخبز عجن دقيقه بها ومعجون هي فيه وكذا
حقنة وسقوط في الاصح ومن غص بلقمة اساعها بخمر ان لم يجد
غيرها والاصح تحريمها لدواء وعطش وحد الحمر اربعون والريق
اعشرون بسوط او ايد او نعال او اطراف ثياب وقيل تعين السوط
ولو راي الامام بلوغه ثمانين جاز في الاصح والزيادة تعزيرات ^{الحمر}
وقيل حد واحد باقراره او شهادة رجلين لا بزوج خمر وسكر
وقي ويكفي في اقراره او شهادة شرب خمر او قيل يشترط وهو
عالم به مختار ولا يجد حال سكره وسوط الحد ودبين قضيب وعصا
ورطب وبابس ويفرقه على الاعضا الا المقاتل والوجه قيل والراس
ولا شديده ولا تجرد ثيابه ويوالي الضرب بحيث يحصل زجر وتكيل
فصل يعزري في كل معصية لاحد لها ولا كفارة بحسب وضرب

اوصف او توبخ ويجهد الامام في جنسه وقدره وقيل ان تعلق
 بادي لم يكف توبخ فان جلد وجب ان ينقص في عيب عشرين
 جلد وجر عن اربعين وقيل عشرين ويستوي في هذا جميع المقادير
 في الاصح ولو عفا مستحق حد فلا تغرب للامام في الاصح او تغرب
 فله في الاصح **كتاب الصيال وضمان النولانية**
 له دفع كل صايل عن نفس او طرف او بضع او مال فان قتله فلا
 ضمان ولا يجب الدفع عن مال ويجب عن بضع وكذا انفس قصدها
 كافر او بهيمة لا مسلم في الاظهر والدفع عن غيره كهموعن نفسه
 وقيل يجب قطعاً ولو سقطت جره لم تندفع عنه الا بكسر هاء ضمها
 في الاصح ويدفع الصايل بالاحق فان امكن بكلام واستغاثته حرم
 الصرط او يضرب بيد حرم سوط او بسوط حرم عصا او يقطع
 عضو حرم قتل فان امكن هرب فالمنهوب وجوبه وعريم قتال
 ولو عشت يده خلصها بالاسهل من فك الخنيفة وضرب شديده
 فان عجز فسلها فندرت اسنانه فهدر ومن نظر الى حرمة في داره
 من كوة او ثقب عمد افرماه تخفيف كحصاة فاعماه او اصاب قرب

جامعة الزيتونة
 قسم العلوم
 المكتبة المركزية

عنه

عينه فجره فمات فقد بشرط عدم محرم وزوجه الناظر
 قيل واستنار الحرم قيل واناب قبل رميته ولو عز رولي ووال
 وزوج ومعلم فمضون ولو حد مقدراً فلا ضمان ولو ضرب شار
 بنعال وثياب فلا ضمان على الصحيح وكذا اربعون سوطاً على
 المشهور او اكثر وجب قسطه بالعدد وفي قول نصف دية
 وتجربان في قاذف جلد احدي وثمانين والمستقل قطع
 سلعة الا خوفاً لا خطراً تركها او الخطر في قطعها اكثر ولا
 وحد قطعها من صبي ومجنون مع الخطر ان زاد خطر الترك
 لا سلطان فله ولسلطان قطعها بلا خطر وقصد وحجامة قلو
 مات بجائز من هذا فلا ضمان في الاصح ولو فعل سلطان بصبي ما
 صنع فدية مغلظة في ماله وما وجب خطأ امام في حد وحكم
 فعلي عاقلته وفي قول في بيت المال ولو حدة بشاهدين فباناً
 عديين او ذميين او مرهقين فان قصر في اختبارهما فالضمان
 عليه والا فالقولان فان ضمنا عاقلة او بيت مال فلا رجوع
 على الذميين والعديين في الاصح ومن جحر او فضد باذن الجرح

وقتل جلاد وصرفه باذن الامام كمباشرة الامام ان جهل
ظلمه وخطاه والا فالقصاص والضمان على الجلاد ان لم يكن
الكره وتجب ختان المرأة بجزء من اللحم بأعلى الفرج بقطع ما
يغطي حشفته بعد البلوغ ويندب وتجب له في سابعه فان
ضعف عن احتماله آخر ومن خنته في سن لا يحتمل لزمه قصاص
الا والد فان احتمله وخنته ولم يلاصم ان في الاصح واجرت من
مال المختون **فصل** من كان مع دابة او دواب ضمن
اتلافها بنفسه او مالا ليلًا ونهارًا ولو بالثأر او راشت بطريق
قتل به نفس او مال فلا ضمان عمالا يعتاد كركن شديد
في وجل فان خالف ضمن ما تولد منه ومن حمل حطبًا على ظهره
او بهيمة فحك بناً وسقط ضمانه وان دخل سوقاً فقتل به
نفس او مال ضمن ان كان زحام فان لم يكن وتمرق ثوب فلا
الا ثوب اعمى ومستند به بهيمة فيجب تنبيهه وانما يضمنه
اذا لم يقصر صاحب المال فان قصربان وصنعه بطريق أو
عرضه للدابة فلا وان كانت الدابة وحدها فقتل زرعاً

والرجل

او غيره نهار المريض صاحبها او ليل ضمن الا ان لا يضر في بطنها
او قصر صاحب الزرع وتهاون في رفعها وكذا ان كان الزرع
في محوط له باب تركه مفتوحاً في الاصح وهو تلاف طير او
طعاما ان عهد ذلك منها ضمن مال كفا في الاصح ليلًا ونهاراً
والا فلا في الاصح **كتاب** **السير** كان الجمال
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض كفاية وقيل عني
واما بعده فللكفار حالان **احدهما** يكونون ببلادهم ففرض
كفاية او فعله من فيهم كفاية سقط الخرج عن الباقيين ومن فرض
الكفاية القيام باقامة الحج وحل المشكلات في الدين وعلوم
الشرع كتفسير وحديث والفروع بحيث يصلح للقضاء والامر
بالمعروف والنهي عن المنكر واحيا الكعبة كل سنة بالزيارة ورفع
ضرر المسلمين ككسوة عاتق واطعام جايح اذا لم ينفذ مع زكاة
وبيت مال وتحمل الشهادة واداءها والعرف والصنائع وما تتم
به المعاش وجواب سلام على جماعة ويسن ابتداءه لا على
قاضي حاجة وأكل وفي حمام ولا جواب عليهم ولا جهاً على صبي

ومجنون وامرأة ومريض وذئب عرج بين واقطع واشل وعبد
وعادم اهبته قتال وكل عذر منع وجوب حج منع الجهاد لا
خوف طريق من كفارة وكذا من لصوص مسلمين على الصحيح ^{والدين}
الحال يحرم سفر جهاد وغيره الا بادر غريمه والموجل لا وقيل
يمنع سفرًا مخوفًا ويحرم جهاد الابان ابويه ان كانا مسلمين
لا سفر يعلم فرض عين وكذا كفاية في الاصح فان اذن ابواه
والعزير ثم رجعوا وحج الرجوع ان لم يحضر الصف ولم يقاتل
فان شرع في قتال حرم الا يضرب في الاظهر **الثاني** يدخلون
بلدة لنا فلينزلوا اهلها الدفع بالممكن فان امكن تأهب لقتال
وجب الممكن حتى على فقير ووليد ومدين وعبد بلا اذن وقيل
ان حصلت مقاومة باحار اشتراط اذن سيده والا فمن قصده
عن نفسه بالممكن ان علم انه ان اخذ قتل وان جوز الاسرفه
ان يستسلم ومن هودون مسافة قصير من البلد ^{ظن} لا اهلها
ومن على المسافة تليهم المواقفه بقدر الكفاية ان لم يلد
اهلها ومن يليهم قتل وان كفوا ولو اسروا مسلمًا فالاصح وجوب

المفوض

١٢
المفوض اليهم خلاصه ان توقعناه **فصل** بجره غزو
بخير اذن الامام او نائبه وسين اذ بعث سرية ان يومر عليهم
واحد او يخذ البيعة بالثبات وله الاستغاثة بكفار تو من خياتهم
ويكونون حيث لا ينضم فرقة الكفر قاروا مناهير ويعبدون باذن
السادة ومراهقين اقول له بطل الالهية والسلاح من بيت المال فخرنا
ومن ماله ولا يصح استيحاء مسلم جهاد ويصح استيحاء ذي الامام
قتل واخيره ويكره اخذ قتل قريب ومكره اسد **قلت** الا ان
يسمعه ييب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والله اعلم ويحرم
قتل صبي ومجنون وامرأة وخني مشكل وحل قتل راهب واخير
وشج واعمي وزمن لا قتال فيهم ولا راي في الاظهر فيسترقون
وتسبي نساء واهلهم واموالهم ويجوز حصار كفار في البلاد والقلاع
وارسال الماء عليهم ورميهم بنار ومنجنيق وتبييتهم في غفلة
فان كان فيهم مسلم اسير او تاجر جاز ذلك على المذهب ولو التزم
حرب فقتلوا نساء وصبيان جاز رميهم وان دفعوا اليهم عن انفسهم
ولم تدع ضرورة الى رميهم فالظاهر تركهم وان تروا بالصلين

فان لم تدع ضرورة الى رميهم تركناهم والاحراز فيهم في الاصح
ويجوز الانصراف عن الصف اذا لم يزد عدد الكفار على مثلثا
الامخر فالقتال او متخير الي فئة يستجد بها ويجوز الي فئة
بعيدة في الاصح ولا تشارك متخير الي بعيدة الجيش فيما غنم
بعد مفارقتهم وتشارك متخير الي قريبة في الاصح فان زاد على
مثلين جاز الانصراف الا انه يجرم انصراف مائة بطل عن مائتين
ضعفاني الاصح وتجوز المبارزة فان طلبها كافر استحب الخروج
اليه وانما تحسن من حرب نفسه وباذن الامام وتجوز اطلاق
سحرهم ونبأهم بحاجة القتال والظفر بهم وكذا ان لم يترج حصولها
لها فان رجي تدب الترك ويجرم اطلاق الحيوان الا ما يقتلوا عليه
لقد فجعهم وظفر بهم او غنمناه وخفنا رجوعه اليهم وصرره
فصل بنسب الكفار وصبيانهم اذا اسروا وقوا وكذا العبيد
وجنتها الامام في الاحرار الكاملين ويقع الا حذر للمسلمين من
قتل ومن وفد اباسري او مال او استرقاقي فان خفي الاخطار
حتى يظهر وقبل لا يسترق وثني وكذا اعربي في قول ولو اسلم اليه

عصم دمه وبقي الخيار في الباقي وفي قول يتعين الرق واسلام كافر
قبل ظفر به يعصم دمه وماله وصغار ولده لان وجهه على المذهب
فان استرقا قطع نكاحه في الحال وقيل ان كان بعد دخول
انتظرت العدة فلعلها تعتق فيها ويجوز ارقاق زوجة ذي
وكذا اعتيقه في الاصح لا يعتق مسلم وزوجه على المذهب واذا
سبي الزوجان او احدهما انفسخ النكاح ان كانا حربيين وقيل ان
رقيقين واذا ارق وعليه دين لم يسقط فيقضي من ماله ان غنم
بعد ارقاقه ولو اقترض حربي من حربي او اشترى منه ثم اسلما
او قبلا جزية دام الحق ولو اتلف عليه فاسلما فلا ضمان في الاصح
والمال المأخوذ من اهل الحرب فقرا غنيمة وكذا ما اخذه واحد
او جمع من دار الحرب سرقة او وجد كهيئة اللقطة في الاصح فان
امكن كونه لمسلم وجب تعريفه وللغنائمين التمسك في الغنيمة
باخذ القوت وما يصلح به ولحم وشعر وكل طعام يعتاد اكله
عموما وعلف الدواب تناسل وشعر او خوها ودج ما كثر للحم
والصحيح جوار الفاكهة وانه لا يجب قيمة المذبوح وانه لا يختص

الجوار محتاج الى طعام وعلف وانه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش
بعد الحرب والحيازة وان من رجع الى دار الاسلام ومعه بقية
لزمه ردها الى الغنم وموضع التبسط دارهم وكذا ما لم يصل
عمران الاسلام في الاصح ولغافر رشيد ولو مجور عليه بفلس
الاعراض عن الغنمة قبل قسمة والاصح جواره بعد فلاح الخمس
لجميعهم وبطلانهم في القري وسالب والمقرض كمن لم
يحضر ومن مات فحقه لوارثه ولا تملك الا بقسمة ولهم التملك
وقيل بملكه وان سلمت الغنمة الى القسمة بان ملكهم
فلا يملك العقار بالاستيلاء كالمنقول ولو كان فيها كلب
كلاب تنفع واراد بعضهم ولم يناع اعطيه والاقسمت ان
امكن والا فترع والصحيح ان سواد العراق فتح عنوة وقسم
بدولة ووقف على المسلمين وخزاجه يؤدى كل سنة لمصالح
وهو من عبادان الى حديثة الموصل طولا ومن القادسية الى
حلو ان عرضا قلت الصحيح ان البصرة وان كانت داخله في حوزة
السواد فليس لها حكمه الا في موضع غربي دخلتها وموضع شرقيها

قلتها
قلتها

وان ما في السواد من الدور والمساكن يجوز بيعه والله اعلم
وفتح مكة صلحاً فندورها وارضاها للمجاعة ملكاً يباع
فصل يصح من كل مسلم مكلف مختار امان حربي
وعدد محصور فقط ولا يصح امان امير لمن هو معهم
في الاصح ويصح بكل لفظ يفيد مقصوده وبكتابة ورسالة
ويشترط علم الكافر بالامان فان رده بطل وكذا ان لم
يقبل في الاصح ويكفي اشارة مفهومة للقبول ويجب ان لا يزيد
مدته على اربعة اشهر وفي قول يجوز ما لم يبلغ سنة
ولا يجوز امان بغير المسلمين كجاسوس وليس للامارئيد
الامان ان لم يخف خيانة ولا يدخل في الامان ماله واهله
بدار الحرب وكذا اصابه منها في الاصح الا بشرط والمسلم
بدار كفر ان امكنه اظهار دينه استحب له الحق والا وجبت
ان اطاقها ولو قدر اسير على حرب لزمه ولو اطلقه بلا
شرط فله اغتياهم او على انهم في امانه حرم فان تبعه
قوم فليس معهم ولو بقتلهم ولو شرطوا ان لا يخرج من دارهم

وان سأل

لم يحز الوفاؤ لو عاقد الامام علجا يدل على قلعة وله منها
جارية جارية فان فتحت بدلا لتيه اعطيها او بغيرها فلا في الاصح
فان لم يفتح فلا شيء له وقيل ان لم يعلق الجعل بالفتح فله اجرة
مثل فان لم يكن فيها جارية او ماتت قبل العقد فلا شيء له ويجوز
الظفر قبل التسليم وجب بدل او قبل ظفر فلا في الاظهر وان
اسلمت فالمذهب وجوب بدل وهو اجرة مثل وقيل قيمتها
كتاب الجنية صورة عقد ها اقر كرم بدلا للاسلام
او اذنت في اقامتها كرم بها على ان تبذل لواجزيتها وتتقادر والحكم
الاسلام والاصح اشتراط ذكر قدرها لا كف اللسان عن
الله ورسوله ودينه ولا يصح العقد موقتا على المذهب
ويشترط لفظ قبول ولو وجد كافر بدارنا فقال دخلت لسم
كلام الله او قول رسوله او بامان مسلم صدق وفي دعوى
الامان وجه ويشترط لعقد ها الامام او نائبه وعليه
اذ طلبوا الاجاسوسا جافه ولا تعقد الا لليهود والنصارى
والجوس واولاد من تهود او تنصر قبل النسخ او شكك

في وقتيه وكذا اذا غم التمسك بصحت ابراهيم وزبور داود
صلى الله عليهما وسلم ومن احدا بويه كتابي والآخر وثني على
المذهب ولا جزية على امراة وخشي ومن فيه رقب وصبي
ومجنون فان انقطع خبره قليلا كساعة من شهر لزمته او
كثيرا كيوم ويوم فالاصح تلفق الا فاقاة فاذا بلغت سنة حبت
ولو بلغ ابن ذمي ولم يبدل جزية الحق بما منه وان بدلها
عقد له وقيل عليه كجزية أبيه والمذهب وجوبها على من
وشيخ هرم واعمي وراهب واخير وفقير عجز عن كسب
فاذا تمت سنة وهو معسر ففي ذمته حتى يوسر وينع كل كافر
من استيطان الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة وقرها
وقيل له الاقامة في طريقه للمدة ولو دخله بغير اذن الامام
اخرجه وعزده ان علم انه ممنوع فان استأذن اذن له ان
كان مصلحة للمسلمين كرسالة وحمل ما يحتاج اليه فان كان
لتجارة ليس فيها كبر حاجة لربا اذن الا بشرط اخذ شيء منها
ولا يقيم الا ثلاثة ايام وينع دخول حرم مكة فان كان رسولاً

خرج اليه الامام او نائب يسمعه فان مرض فيه نقل وان
خفيف موته فان مات لم يدين فيه فان دفن بنش وخرج
وان مرض في غيره من الحجاز وعظمت المشقة في نقلة تركه
والانقل فان مات وقد رنقله دفن هناك **فصل**
اقل الجزية دينار لكل سنة ويستحب للامام مما كسبه حتى
ياخذ من متوسط دينارين وغني اربعة ولو عقدت باكثر ثم
علموا جواز دينار لمهم ما التزموه فان ابوا فالاصح انهم ائمة
ولو اسلم دمي او مات بعد سنين اخذت جزيتهم من تركته
مقدمة على الوصايا وتسوي بينهما وبين دين ادبي على الذمة
او في خلال سنة فسقط وفي قول لاشي وتوخذ باهانة فيجوز
الاخذ ويقوم الذمي ويطاطي راسه ويحني ظهره ويضع
في الميزان ويقبض الاخذ لحيته ويضرب له من مشته وكله
وقيل واجب فعلي الاول له توكيل مسلم بالاداء وحواله
وان يضمنها **قلت** هذه الهيئة باطلة دعوى استجبابها
اشد خطا والله اعلم ويستحب للامام اذا امكنه ان يشترط
في الجزية ما يشاء من غير ان يضر في دينه ولا في
دينه ولا في دينه ولا في دينه ولا في دينه ولا في دينه

عليهم اذا صولحو في بلد هم ضيافة لمن يمر بهم من المسلمين
زائدا على اقل جزية وقيل يجوز منها وتجعل على غني ومتوسط
لا فقير في الاصح ويذكر عدد الضيفان رجالا وفسانا وجنس
الطعام والادم وقدرهما لكل واحد كذا وعلف الدواب
ومنزلة الضيفان من كنيسة وفاصل مسكن ومقامهم ولا يجاوز
ثلاثة ايام ولو قال قوم تؤدى الجزية باسم صدقة لا جزية
فللامام اجابتهم اذا راي ويضعف عليهم الزكاة فمن خمن
ابرة شاترين وخمسة وعشرين بنتا مخاض وعشرين ديناراً
ودينار وما ياتي درهم عشرة وخمس المعشرات ولو وجب بنتا
مخاض مع جبران لم يضعف للجبران في الاصح ولو كان بعض
نصاب لم يجب فسقط في الاظهر ثم الماخوذ جزية حقيقة
فلا تؤخذ من مال من لا جزية عليه **فصل** يلزم مال الكف
عنهم وضمان ما تتلفه عليهم نفسا وماله ودفع اهل الحرب
عنهم وقيل ان انقروا في بلد لم يلزم مال الدفع ويمنعهم احدث
كنيسة في بلد احدثناه واسلم اهل عليه وما فتح عنوة لا

يحدوها فيه ولا يقرن على كنيسة كانت فيه في الاصح او صلوات
بشرط الارض لنا وشرط اسكانهم وايضا الكنائس جاز وان
اطلق فالاصح المنع او لهم قررت ولهم الاحداث في الاصح ^{بمنع}
وجوبا وقيل ندباً من رفع بناء على بناء جاز مسلم والاصح
المنع من المساواة وانهم لو كانوا بمحلة منفصلة لم يمنعوا
وبينع الذي ركوب خيل لا حمير وبغال نفيسة ويركبها كاهن
وركاب خشب لا حديد ولا سرج ويلجأ الى اضيق الطريق ولا
يوقر ولا يصدر في مجلس ويومر بالغياب والزنا وفوق الثياب
واذا دخل حماما فيه مسلمون او تجرد من ثيابه جعل في غفلة
خاتم حديد او رصاص او خوخة ولمنع من اسماعه المسلمين
شركا وقولهم عن يري والمسيح ومن اطهار خمر وخنزير وناقوس
وعبيد ولو شرطت هذه الامور فحالها لم ينقض العهد ولو
فانلونا او استنحوها من الجزية او من اجر اء حكم الاسلام لنقض
ولو نادى بمسلمية او اصابها بنكاح او دل على اهل الحرب على
المسلمين او فتن مسلحا عن دينه او طعن في الاسلام او القرآن

او ذكر

او ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء فالاصح انه ان
شرط انقراض العهد بها انتقض والا فلا ومن انتقض عهده
بقتال جاز دفعه وقتاله او بغيره لم يجب ابلاغه ما آمنه
في الاظهر بل يختار الاما م قتلا ورقا ومناوفا فان اسلم قبل
الاختيار امتنع الرق واذا بطل امان رجال لم يبطل امان نساء ^{يهر}
والصبيان في الاصح واذا اختار ذي نبد العهد والحقوق بطل
الحرب بلع المأمن **كتاب الهدنة** عقدتها
الكفار اقليم مختص بالامام او نائبه فيها والبلدة يجوز لوالي
الاقليم ايضا وانما انعقد لمصلحة كضعفنا بقلعة عند واهبة او
رجاء اسلامهم او بدل جزية فان لم يكن جازت اربعة اشهر
لا سنة وكان ادونها في الاظهر ولضعف يجوز عشر سنين فقط
ومتي زاد على الجائر فقول لا تقر بقى الصفة واطلاق العقد يفسد
وكذا شرط فاسد على الصحيح بان شرط منع فك اسرا لنا او ترك
مالنا لهم او لتعقد لهم ^{ذمة} دينارا او دفع مال اليهم وتصح
الهدنة على ان ينقضها الامام متى شاء ومتى صحت وجب الكف

عنهم حتى تقتضي أو ينقصونها بتصرع أو قتالاً أو مكاتبة أهل
الحرب بعودة لنا أو قتل مسلم وإذا انتقضت جازت الاغارة عليهم
وبئنا نهم ولو نقص بعضهم ولم ينكر الباقيات بقول ولا فعل انتقم
فيهم أيضاً وإن أنكر وأبغضهم أو أعلام الأمام ببقائهم
على العهد فلا ولو خاف خيانتهم فله نهد عهدهم إليهم ويبلغ
المامن ولا ينبد عقد الذمة بتهمة ولا يجوز شرط رد مسلمة
ثانياً منهم فإن شرط فسد الشرط وكذا العقد في الأصح وإن
شرط رد من جأ أو لم ينكر رداً فجات امرأة لم يجب دفعه
إلى زوجها في الأظهر ولا يرد صبي ومجنون وكذا عبد وحر
لا عشيرة له على المذهب ويرد من له عشيرة طلبته إليها
غيرها إلا أن يقدر المطلوب على فهم الطالب والهرب منه وهو
الرد أن يخلي بينه وبين طالبه ولا يجبر على الرجوع ولا يلزم
الرجوع وله قتل الطالب ولنا التعريض له به لا التصريح ولو
شرط أن يرد أو من جأهم مرتداً أمنا لمهم الوفاً فإن أبوا
فقد نقضوا والأظهر جواز شرط أن لا يردوا

كتاب

كتاب الصيد والذبائح ذكاة

الحيوان المأكول بدنه في خلق أولية إن قد رغب إليه والافترق
منه حق حيث كان وشرط ذابح وصايد حل من أكله وتحل ذكاة
أمة كتابية وأوشرك مجوسي مسلماً في ذبح أو اصطيا دحر
ولو أرسل كلبين أو سهمين فإن سبق آلة المسلم فقتل أو أنهاه
إلى مذبح حل ولو انعكس أو جرحه معاً أو جهل أو مرتباً ولم
ينفق أحدهما حرم وتحل ذبح صبي مميت وكذا غير مميت
ومجنون وسكران في الأظهر وتكره ذكاة أعمى ويحرم صيده
برمي وكلب في الأصح وتحل ميتة السمك والجراد ولو صادها
مجوسي وكذا الدود والمتولد من طعام كحل وفالكة إذا أكل
معه في الأصح ولا يقطع بعض سمكة فإن فعل أو بلغ سمكة حية
حل في الأصح وإذا رمي صيداً متوحشاً أو بعيراً ألد أو شاة شردت
بسهم أو أرسل عليه جارية فاصاب شيئاً من بدنه ومات
في الحال حل ولو تردى بعير ونحوه في بئر ولم يمكن قطع حلقومه
فكأنه قتل في الأصح لا يحل إرسال كلب وصحبه الروياني

والشاشي والله اعلم ومتى تيسر لحوقه بعد واد استغاثته بين
يستقبله فمقدور عليه ويكفي في الناد والمتردد جرح يقضي
الي الزهوق وقيل يشترط مد فف وادار سل سها او كلبا او
طائر اعلى صيد فاصابه ومات فان لم يدر في حياة مستقرة
او ادر كها وتعد رذخه بلا تقصير بان سل السكين فمات
قبل امكن او امتنع بقوته ومات قبل القدرة حل وان مات
للتقصير بان لا يكون معه ساكن او غصبت او نشبت في
الغدر حرر ولو مرماه فقدة نصفين حلا ولو ابان منه عضوا
جرح مد فحل العضو والبدن او بغير مد فف ثم رذخه او
جرحه جرحا آخر مد فف حرم العضو وحل الباقي فان لم يقن
من رذخه ومات بالجرح حل الجميع وقيل يحرم العضو وذكاة
كل حيوان قدر عليه بقطع كل الخلقوم وهو مخرج النفس والمري
وهو مجري الطعام ويستحب قطع الودجين وهما عرقان في
صفحتي العنق ولو رذخه من ققاء عصي فان اسرع وقطع
الخلقوم والمري وبه حياة مستقرة حل ولا فلاه وكذا اذا قال

سكين

سكين باذن ثعلب ويسر نحر ابل وذبح بقرة وغنم ويجوز عكسه
وان يكون البعير قائما معقول ركبة والبقرة والشاة مضجعة
جنبها الابسد ويترك رجلها اليمنى وتشد باقي القوائم وان
يحدث شفرته وتوجه للقبلة ذبيحته وان يقول بسم الله ويصلي
علي النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقول بسم الله واسم محمد **فصل**
في ذبح مقدور عليه وجرح غيره بكل محد يد جرح كحد يد
ونحاس وذهب وخشب وقصب وحجر ونزاج الاظفر او سنا
وسائر العظام فلو قتل بمشقل او ثقل مجرد كبندقة وسوط وهم
بلا نصيل ولا حد او سهم وبندقة او جرحه نصلا واثر فيه عرض
السهم في مروه ومات بهما واخنق با حيلة او اصابه سهم
فوقع بارض او جيل ثم سقط منه حرم ولو اصابه سهم بالهوا
فسقط بارض ومات حل ويحل الاصطيد بجوارح السباع والطيور
كلب وفهد وباز وشاهين بشرط كونها معلومة بان تخرج جراحة
السباع نزع صاحبها وتسترسل بارساليه وتمسك الصيد والا
فاكل منه ويشترط ترك الاكل في جراحة الطير في الاظفر ويشترط

تكرر هذه الامور منه بحيث يظن قارب الجارحة ولو ظهر
 كونه معلما ثم اكل من لحم الصيد لم يحل ذلك الصيد في
 الاظهر فيشترط تعليم جدي ولا اثر للعق الدم ومعض الكلب
 من الصيد خمس والاصح انه لا يعفى عنه وانه غسله بماء وترايب
 ولا يجب ان يبقو ويطرح ولو تحاملت الجارحة على صيد فقتله
 بنقلها حل في الاظهر ولو كان بيده سكين فسقط واخرج
 به صيد او احتكت به شاة وهو في يده فانقطع حلقومها ومريها
 او استرسل كلب بنفسه فقتل لم يحل وكذا لو استرسل فاعلاه
 صاحبه فزال دعوته في الاصح ولو اصابه سهم باعانة ربح حل ولو
 ارسل سهما لاختبار قوته او الى غرض فاعترض صيد فقتله
 حرم في الاصح ولو رمي صيدا اظنه حجر او سرب طباء فاصاب
 واحدة حل وان قصد واحدة فاصاب غيرها حلت في الاصح ولو
 غاب عنه الكلب والصيد ثم وجدت ميتا حرم وان جرحه
 وغاب ثم وجدت ميتا حرم في الاظهر **فصل** بملك
 الصيد بضبطه بيده وبحج مدق وبان ماب وكسر حاج

يكفي

وبوقوعه في شبكة نصبها وبالحاويه الى مضيق لا يقبل منه ولو
 وقع صيد في ملكه وصار مقدورا عليهم بتوخل وغيره لم
 يملكه في الاصح ومتى ملكه لم يزل ملكه باقتلته وكذا اباريا
 المالكة له في الاصح ولو توخل حمامه الى برج غيره لم يملكه
 فان اختلط وعسر التمييز لم يصب بيع احدهما وهبته شيئا منه
 لثالث وتجاوز صاحبه في الاصح فان باعاهما والعدد معلوم
 سواء في الاضلاع ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فان دفع
 الثاني اوا من دون الاول فهو للثاني وان دفع الاول
 قله وان ازم من فله ثم ان دفع الثاني بقطع حلقوم ومري فهو
 حلال وعليه الاول ما نقص بالذبح وان دفع لا يقطعها او لم يقطع
 ومات بالجرحين فحرام ويضمنه الثاني للاول وان جرحا معا ودفعا
 اوا من فلهما وان دفع احدهما اوا من دون الآخر فله وان دفع
 واحد اوا من آخر وجهل السابق حرم على المذهب **كتاب**
الاصحية هي سنة لا تجب الا بالتزام وليس لمريد هان لا يزيل
 شعره ولا ظفره في عشرين يوما حتى ينحى وان يدبها بنفسه ولا

فيشهدها ولا يصح الا من ابل وبقر وغنم وشرط ابل ان يطعن في
 السنة السادسة وبقر ومعر في الثالثة وضان في الثانية ويكوى
 ذكر وانثى وخفي والبعير والبقرة عن سبعة والشاة عن واحد
 وافضلها بعير ثم بقرة ثم ضان ثم معز وسبع شياة افضل من
 بعير وشاة افضل من مشاركة في بعير وشرطها سلامة من عيب
 ينقص لحما فلا تجزي عفا ومجنونة ومقطوعة بعض اذن وذات
 عرج وعور ومرض وجرب يثن ولا يضرب سيرها ولا فقد قرون
 وكذا شق اذن وخرقها وثقبها في الاصح **قلت** الصحيح المنصوص
 يضرب سير الجرب والله اعلم ويدخل وقتها اذا ارتفعت الشمس
 كرمح يوم الحر ثم مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين
 ويبقى حتى تغرب آخر التشريق **قلت** ارتفاع الشمس فضيلة
 والشرط طلوعها ثم مضى قدر الركعتين والخطبتين والله اعلم
 ومن نذر معينة فقال لله علي ان اصحي بهر لزمه ذبحها في هذا الوقت
 فان تلفت قبله فلا شيء عليه فان ائلفها لزمه ان يشتري بقيمتها
 مثلها ويبيحها فيه وان نذر في ذمته ثم عين لزمه ذبحه فيه

فان

فان تلفت قبله بقي الاصل عليه في الاصح ويشترط النية عند الذبح ان لم
 يسبق تعيين وكذا ان قال جعلتها اضحية في الاصح وان وكل بالذبح
 نوي عند اعطاء الوكيل او ذبحه وله الاكل من اضحية تطوع واطعام
 الاغنيا لا تمليكهم وياكل ثلثا وفي قول بضفا والاصح وجوب
 التصديق ببعضها والافضل بأكملها الا لقمًا يتبرك بالكلها ويتصدق
 بجلدها او ينتفع به وولد الواجبة ذبح وله اكل كله وشرب
 فاضل لبنها ولا تضحية لرقيق فان اذن سيدة وقعت له ولا يضحي
 مكاتب بلا اذن ولا تضحية عن الخير بغير اذنه ولا عن ميت ان
 لم يوص بها **فصل** يستحب ان يعق عن غلامين اثنين وجارية
 بشاة ومنها وسلامتها والاكل والتصدق كالاضحية وليس بطنها
 ولا يكسر عظم وان تدرج يوم سابع ولادته ويسمي فيه ويحلق رأسه
 بعد ذبحها ويتصدق بزنسه ذهبًا او فضة ويوزن في اذنه حين
 يولد ويحكن بتمر **كتاب الاطعمة**
 حيوان البحر السمك منه حلال كيف مات وكذا غيره في الاصح
 وقيل لا وقيل ان اكل مثله في البر حلال والا فلا كلب وحمار وما يعيش

في بئر وحمر كصفدع وسرطان وحية حرام وحيوان البحر حلال منه
الاغنام والخيل والبقر وحمير وطي وضع وضب وارتب
وتغلب ويربوع وفنك وسمور وحمر بخل وحمير اهلي وكذي
نايب من السباع وفنك من الطير كاسد ونمر وديب ودب وفيل
وقرد وباز وشاهين وصقر ونسر وعقاب وكذا ابن اوي وهر
وحش في الاصح ويحرم ما ندب قتله كحية وعقرب وغراب ابقع وحاد
وفارة وكل سبع ضار وكذا رخمه وبغائة والاصح حل غراب زرع
وتحريم بيغا وطاووس وتخل نخامة وكر كوي ويطا واوز ودجاج
وحمام وهو كل ما غب وهذرة وما على شكل عصفور وان اختلف
لونه ونوعه كعندليب وصعوبة وزر زور لا حظاف ونمل
ونخل ودياب وحشرات كخنفسا ودود وكذا ما تولد من ما كول
وعنبره وما لا ينض فيه ان استطابة اهل يسار وطباع سليمة من
العرب حلال رفاهية حل وان استخبثوه فلا وان جهل اسم حيوان
سئلوا وعمل بتسميتهم وان لم يكن له اسم عند هم اعتبر
بالاسم به واذا ظهر تغير لحيوان لاله حرم وقيل يكره قلت

12
الاصح يكره والله اعلم فان غلفت طاهرا فطاب حل ولو نجس طاهر
كحل ودبب ذاب حرم وما كسب بخامرة نجس بحمامة وكسر
مكررة ويسر ان لا ياكله ويطعمه رفيقة وناضحة وحل
جنين وحيد ميتا في بطن مذكاة ومن خاف على نفسه موتا
او مرضا مخوفا وحيد محرما لزمه اكله وقيل يجوز فان توقع
حلا لا قربا لم يحز غير سد الرمق والا في قول يشيع ولاظهر
سد الرمق الا ان يخاف تلفا ان اقتصر وله اكل ادمي ميت
وقتل مرتد وجرمي لا ذمي ومستامن وصبي حرمت قلت
الاصح حل قتل الصبي المحرم والمرأة الحرة لا اكل والله اعلم
ولو وجد طعام غائب اكل وغرم او حاطر مضطر لم يلزمه
بذله ان لم يفضل عنه فان اثر مسلما جاز او غير مضطر لزمه
اطعام مضطر مسلم او ذمي فان منع فله قهرة وان قتله وانما
يلزمه بعوض ناجز ان حضر والا فتسببه فلو اطعمه ولم يذكر
عوضا فالاصح لا عوض ولو وجد مضطر ميتة وطعام غيره
او محرم ميتة وصيد افا المذهب اكلها والاصح تحريم قطع

بعضه لا كاله **فان** الاصح جوازه وشرطه فقد المينة ونحوها
وان يكون الخوف في قطعه اقل ويحرم قطعه اخيره ومن معصوم
والله اعلم **كتاب المسابقة والمناضلة**
هما سنده ويجل احد عوض عليهما ويصح المناضلة علي سهام وكن
مزاريق ورماح ورمي باحجار ومجنيق وكل نافع في الحرب
علي المذهب لا علي كره صولجان وبنديق وسباحة وشرنج
وخامير ووقوف علي رجل ومعرفة ما ميده وتصح المسابقة
علي خيل وكذا فيل وبغل وحمار في الاظهر لا طير وصرع في
الاصح والاطهر ان عقد هما لا زم لا جابر فليس لاحدهما فسخه
ولا ترك العمل قبل شروع وبعد ولا زيادة ولتقص فيه
ولا في مال وشرط المسابقة علم الموقف والغاية وتساويهما
فيهما وتعيين الفرسين ويتعينان وامكان سبق كل واحد العلم
بالمال المشروط ويجوز شرط المال من غيرهما بان يقول الامام
او احد الرعية من سبق منكما فله في بيت المال او علي كذا او من
احدهما فيقول ان سبقتني فلان علي كذا او سبقتك فلا شيء عليك

فان

فان شرط ان من سبق منها فله علي الآخر كذا المصحح لا المجمل فله
كقولهم سبقتني فان سبقهما اخذ المالكين وان سبقاه وجامعا
فلا شيء لاحد وان جتمع احدهما فمال هذا لنفسه وما للآخر
للمجمل والذي معه وقيل للمجمل فقط وان جآ احدهما ثمر المجمل
ثم الآخر فمال الآخر للاول في الاصح وان تسابق ثلاثة فصاعدا
وشرط للتاتي مثل الاول فسد ودونه يجوز في الاصح وسبق
ابل بكيف وخيل بعنق وقيل بالقوايم فيهما ويشترط للمناضلة
بيان ان الرمي مبادرة وهي ان يبدرا احدهما باصابة الحد
المشروط او محاطة وهي ان يقابل اصابتهما ويطرح المشترك
فمن زاد بعد ذلك افضله وبيان عدد نوب الرمي والاصابة
ومسافة الرمي وقدر الغرض طولا وعرضا الا ان يعقد بموضع
فيه عرض معلوم فيجمل المطلق عليه وليبين اصفة الرمي مرفوع
وهو اصابة الشئ بلا خدش او خرق وهو ان يثقبه ولا يثبت
فيه او حسق وهو ان يثبت او مرق وهو ان ينفذ فان لطلقا اقتضي
الفرع ويجوز عوض المناضلة من حيث يجوز عوض المسابقة

وبشرطه ولا يشترط تعيين قوس وسهم فان عين لغى وجاز الله
بمثله فان شرط منع ابداله فسد العقد والظاهر اشتراط تعيين
البادي بالرعي ولو حضر جمع المناضلة فانتصب زعيمان بخلاف
اصحابا جاز ولا يجوز شرط تعيينهما بقرعة فان اختار غيبا ظنه
راميا فبان خلافه بطل العقد فيه وسقط من الحزب الآخر واحد
وفي بطلان الباقي قولا الصفة فان صحى فلهم جميعهم الخيار
فان اجازوا وتنازعوا فيمن يسقط به له فسخ العقد واذا انظر
حزب قسم المال بحسب الاصابة وقيل بالسوية ويشترط في الاصابة
المشروطة ان يحصل بالنصل فلو تلف وترا وقوس او عرض شي
انضم به السهم واصاب حسب له والامر بحسب عليه ولو
شرط حسب وثقت وثبت ثم سقط او لقي صلاية فسقط حسب له
كتاب الايمان لا يتعقد الايمان
الله تعالى اوصفة له كقوله والله ورب العالمين والحي الذي لا
يموت ومن يقسم بيه وكل اسم له سبحانه وتعالى ولا يقبل قوله
لم ربه اليمين وما انصرف اليه سبحانه وتعالى عند الاطلاق

ولو نقلت من العرف فاصاب موضع من المصنف

كالرحيم

كالرحيم والخالق والرازق والرب يتعقد به اليمين الا ان
يريد غيره وما استعمل فيه وفي غيره سواها كالمشي والموجود
والعالم والحي ليس بيمين الا بنية والصفة او عظمة الله وعزته
وكبريائه وكلامه وعلمه وقدرته ومشيتهم يمين الا ان ينو
بالمعلم المعلوم وبالقدر المقدورة ولو قال وحق الله فيمير الا
ان يريد العبادات وحروف القسم باو واو وتاكبا لله والله وبالله
وتختص التباسا لله كثانته ولو قال الله ورفع او نصب فليس
بيمين الا بنية ولو قال اقسمت او اقسمت او حلفت او اخلف بالله
لا فعلن فيمين ان يواها او اطلق وان قال قصدت جزا ماضيا
او مستقبلا صدق باطنا وكن اظاهرا على المذهب ولو قال غيره
اقسم عليك بالله او اسلك بالله لتفعلن واراد يمين نفسه فيمين
والا فلا ولو قال ان فعلت كذا فانا يهودي او برى من الاسلام
فليس بيمين ومن سبق لسانه الى لفظها بلا قصد لم يتعقد وتصح
على ماض ومستقبل وهي مكروهة الا في طاعة فان حلف على ترك
واجب او فعل حرام عصى ولزمه الحدث وكفارة او ترك مندوب

او حلف

سماواتهم وارضهم

Copyright © King Saud University

او فعمل مكر و لا سن حنثه و عليه كفارة او ترك مباح او فعله فلا
ترك الحنث وقيل الحنث وله تقدير كفارة بغير صوم على حنث
جائز قيل وحر ام قلت هذا صح والله اعلم وكفارة ظهار
على العود وقتل على الموت ومنه وير ما لي **فصل** يتخير في
كفارة اليمين بين عتق كالظهار و اطعام عشرة مساكين كل
مسكين مد حيت من غالب قوت بلده وكسوة ثوب ما يستقي كسوة
كقميص او عمامة او ازار لا خف وقفازين ومنطقة ولا يشترط
صلاحه للمدفع اليه فيجوز سوا ويل صغير كبير لا تصلح
وقطن وكتان وحرير لا مائة ورجل وليس له ثوب قوت
فان عجز عن الثلاثة لزمه صوم ثلاثة ايام ولا يجب تتابعها
في الاظهر فان غاب ماله انتظرة ولا يصمر ولا يكفر عبد بماله
الا اذا ملكه سيده طعاما او كسوة وقلنا يملك بل يكفر بصره
فان ضمه وكان حلف وحنث باذن سيده صام بلا اذن او
وجد ابلأ اذن لم يصم الا باذن وان اذن في احدهما فالاصح
اعتبار الخلف ومن بعضه قوله مال يكفر بطعام او كسوة لا يفتق

مكتبة جامعة الملك سعود
رقم المكتبة: ١٠٠٠٠
تاريخ التوثيق: ١٤٢٥ هـ

فصل

فصل حلف لا يسكنها او لا يقيم فيها فلا يخرج في الحال افع
ملك بلا عذر حنث وان بحث متاعه وان اشتغل باسباب الخروج
كجمع متاع واخراج اهل ولبس ثوب لم يحنث ولو حلف لا يسكنه
في هذه الدار فخرج احدهما في الحال لم يحنث وكذا لو بني بينهما
حدار لكل جانب مدخل في الاصح ولو حلف لا يدخلها وهو فيها
او لا يخرج وهو خارج فلا حنث بهذا او لا يتزوج او لا يتنظر
او لا يلبس او لا يركب او لا يقوم او لا يقعد فاستند امره في الاحوال
حنث قلت تحنث به باستدامة الزوج والتطهر غلظ
لذهول واستدامة طيب ليست تطيبا في الاصح وكذا اوطء وصوم
وصلاة والله اعلم ومن حلف لا يدخل دارا حنث بدخول دهلين
داخل الباب او بين بابين لا بدخول طاق قد امر الباب ولا بصعود
سطح غير محوط وكذا محوط في الاصح ولو ادخل يده او رأسه او
رجله لم يحنث فان وضع رجله فيها معقداً اعليهما حنث ولو
انفد يده فدخل وبقي اسار الحيطان حنث وان صارت قضا
او جعلت مسجدا او حماما او بيتا فلا ولو حلف لا يدخل دار زيد

حيث بد حول ما يسكنها ملكا باعارة واجارة وغصب الا ان
 يريد مسكنه ويحنت بما يملكه ولا يسكنه الا ان يريد مسكنه ولو
 خلف لا يدخل دار زيد ولا يكلم عبده او زوجته فباعهما او طلقها
 فدخل وطلق كالمزحنت الا ان يقول داره هذه او زوجته
 هذه او عبده هذا فيحنت الا ان يريد ما امر ملكه ولو خلف لا
 ينخلها من دار الباب فتزعم ونصب في موضع اخر منها لم يحنت بالطلاق
 ويحنت بالاول في الاصح ولا يدخل بيتا حنت بكل بيت من طير او
 حجر او اجر او خشب او خيمة ولا يحنت بمسجد وحمام وكنيصة
 وغار جبل ولا يدخل علي زيد فدخل بيتا فيه زيد وغيره حنت
 وفي قول ان توفي الدخول علي غيره دونه لا يحنت فلو جهل حضور
 فخلا فحنت الناسي قلت ولو حلف لا يسلم عليه فسلم علي
 قومه هو فيهم واستثناه لم يحنت وان اطلق حنت في الاظهر والله
 اعلم **فصل** حلف لا ياكل الروس ولا نية له حنت برؤس
 تناع وحدها لا خير وحوث وصيد الابل تناع فيه مفردة والبيد
 يحمل علي مزابل ببيضه في الحياة كدرحاج ونعامته وحمام لا تسكن

جواد
 وجراد واللحم علي بغير وخيل وحشر وطير لا تسكن وشحم
 بطن وكذا كرش وكبد وطحال وقلب في الاصح والاصح تناوله لحم
 ولسان وشحم ظهر وجنب وان شحم الظهر لا يتناول الشحم وان الالية
 واللسان ليستا شحما ولا لحم ولا الالية لا تتناول سناما ولا يتناولها
 والدسم يتناولها وشحم ظهر وبطن وكل دهن ولحم البقر يتناول
 جاموسا ولو قال مشير الي حنطة لا اكل هذه حنت باكلها علي هبتها
 وبطحنها وخبرها ولو قال لا اكل هذه الحنطة حنت بها مطبوخة
 ونية ومقلية لا بطحنها وسويقها وعجينها وخبرها ولا يتناول طب
 تمرا ولا بسر ولا عنب زيبا وكذا العكوس ولو قال لا اكل هذه
 الرطب فتتم فاكله او لا اكل من الرطب فاكله شيئا فلا حنت في
 الاصح والخبر يتناول كل خير كحنطة وشعير طائر وباقلا وذريرة
 وحمص فلو ثرده فاكله حنت ولو حلف لا ياكل سويا فسقه او
 تناوله باصبع حنت وان جعله في ماء فشربه فلا او لا يشربه
 فبالعكس او لا ياكل لبنا او مائعا اخر فاكله بخبز حنت او شربه
 فلا او لا يشربه فبالعكس او لا ياكل سمننا فاكله بخبز جامد او

ذآيا حنث وان شرب ذآيا فلاة وان اكله في عصيدة حنث ان
كانت عينه ظاهرة ويدخل في فاكهة رطب وعنب ومان وانج
ورطب ويابس قلت وليمون ونبق وكذا بطيخ ولب فستق
وسدق وغيرهما في الاصح لا قثاء وخيار وباذخان وجزر ولا يخل
في الثمار يابس والله اعلم ولو اطلق بطيخ وتمر وجوز لم يدخل
هندي والطعام يتناول فؤتا وفاكهة وادما وحلوي ولو قال
لا اكل من هذه البقرة تناول لحمها دون وليد ولبن او من هذه
الشجرة فتم دون ورق وطرف عصي **فصل** حلف لا ياكل
هذه التمرة فاختلفت بتمر فاكله الا تمر لم يحنث اوليا كلنهما
لم يبر الا بالجميع اوليا كلن هذه الرمانة فانما يبر جميع حبا
اولا يلبس هذين لم يحنث باحدهما فان لبسهما معا او مرتباعت
اولا يلبس هذان وهذا حنث باحدهما اوليا كلن ذال الطعام عند افمات
قبله فلا شيء عليه وان مات او تلف الطعام في الغد بعد تمكنه
من اكله حنث وقبله قولان كمكره وان اتلفه باكل وغيره
قبل الغد حنث وان تلف او اتلفه اجنبي فكمكره ^{اكله} اولافضين حنث

عند

عند راس الهلال فليقصر عند غروب الشمس اخر الشهر فان
قدم او مضى بعد الغروب قد امكنه حنث وان شرع في الكيل
حينئذ ولم يفرغ لكثرة الا بعد مدة لم يحنث اولايكم
فسبح او قرا قرأنا فلا حنث اولايكم فسلم عليه حنث وان
كاتبه او راسله او اشار اليه بيد او غيرهما فلا في الحديث وان
قرأتة افهمه بهام مقصوده وقصد قراءة لم يحنث والاحنث او
لامال له حنث بكل نوع وان قل حتى يوب يدنه ومدبر ومعلق
حنثه وما وصي به ودين حال وكذا هو جل في الاصح لا مكاتب
في الاصح اوليضر منه فالبر ما يسي ضرا ولا يشترط ايلام الا ان
يقول ضرا شديدا وليس وضع سوط عليه وعض وخنق
ونسف شعر ضرا قتل ولا لطم وكره اوليضر منه مائة سوط
او خشبة فشده مائة وضربه بها ضربته او بعثكال عليه مائة
شراخ بران علم اصابة الكل او نراكم بعض علي بعض فوله
الم الكل **قلت** ولو شك في اصابة الجميع بر علي النصر والله
اعلم اوليضر منه مائة مرة لم يبر بهذا ولا افار فك حنث

استوفي فهرب ولم يمكنه اتباعه لم يحتجب قلت الصحيح لا
يحتجب اذا تمكنه اتباعه والله اعلم وان فارقته او وقف حتى
ذهب وكانا مشيين او ابراه او احتمال علي غير ثم فارقته او اقل
ففارقته ليوسرحت وان استوفي ففارقته ووحدة ناقصا ان كان
جلس حقه لكنه ارد المرحنت والاحتج عالم به وفي غيره
القولان ولا رأي منكرا الا رفعه الي القاضي فمراي وتمكن فلم
يرفع حتى مات تحت ويحمل علي قاضي البلد فان عزل فالمر بالرفع
الي الثاني والا رفعته الي قاض بربك قاض او الي القاضي فلان
فراه ثم عزل فان نوي مادام قاضيا تحت ان امكنه رفعه
فتركه والا فكركه وان لم ينو برب رفع اليه بعد عزله **فصل**
حلف لا يبيع او لا يشتري فحلف لنفسه او لغيره تحت ولا تحت
بعقد وكيله له ولا يزوج او لا يطلق او لا يعتق او لا يبيع برب
من فعله لا تحت الا ان يرب ان لا يفعل هو ولا غيره او لا يبيع
بعقد وكيله له لا يقوله هو ولا غيره او لا يبيع مال زيد فباعه
بأنه تحت والا فلا ولا يهب له فوجب له فلم يقبل المرحنت

اهب

ولا

وكذا ان قبل ولم يقبض في الاصح ويحتجب بعري ورقبي وصقة
لا اعاره ووصية ووقف او لا يتصدق لم يحتجب به في الاصح او
لا ياكل طعاما اشتراه زيد لم يحتجب بما اشتراه مع غيره ولو
قال من طعام اشتراه زيد في الاصح ويحتجب بما اشتراه سلما ولو
اخطأ ما اشتراه بمشري غيره لم يحتجب حتى يتيقن اكله من
ماله او لا يدخل دار اشتراها زيد لم يحتجب بدار اخذها بشفعة
كتاب النذر هو ضربان نذر للحاج كان
كلمته فله علي عتق او صوم وفيه كفارة يمين وفي قول ما
التمرو وفي قول ايها شأ قلت الثالث اظهر ورجحه العراقي
واسه اعلم ولو قال ان دخلت فعلي كفارة يمين او نذر لزمته
كفارة بالدخول ونذر برب بان يلزم مرفقة ان حدثت بنية
او ذهبت بنية كما ان شفي الله مريض فله علي او فعلي كذا فيلزمه
ذلك اذا حصل المعلق عليه وان لم يفعل شي كسبه علي صوم لزمه
في الاظهر ولا يصح نذر معصية ولا واجب ولو نذر فعل صااح او
تركه لم يلزمه لكن ان خالف لزمه كفارة يمين علي المرحم ولو

نذر صوم ليامر نذرت تعجيلها فان قيد بتفريق او موالة وجب
 والاجاز او سنة معينة صامها وافر العيد والتشريق ولا
 قضا وصام رمضان عنه وان افطرت بحيض او نفاس وجب
 القضا في الاظهر قلت الاظهر لا يجب وبه قطع الجمهور والله
 اعلم وان افطرت يوما بلا عذر وجب قضاؤه ولا يجب استئنا
 سنة فان شرط التتابع في الاصح او غير معينة وشرط التتابع وجب
 ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه وفطر العيد والتشريق ويقضي
 تتابعاً متصلة باخر السنة ولا يقطعه حيض وفي قضاياه القولان
 وان لم يشترطه لم يجب او يوم الاثنين ابد الم يقض اثاني رمضان
 وكذا العيد والتشريق في الاظهر فلولزمه صوم شهرين تتابعاً
 لكفارة صامها ويقضي اثانيتها وفي قول لا يقضي ان سبقت الكفا
 النذر **قلت** في القول الاظهر والله اعلم وتقضي زمن حيض
 ونفاس في الاظهر او يوم ما بعينه لم يصح قبله او يوم ما من اسبوع
 ثم نسيه صام اخره وهو الجمعة فان لم يكن هو وقع قضاؤه ومن شئ
 في صوم من قبل فنذر اتمامه لزومه على الصحيح وان نذر بعض يوم

لم ينعقد وقيل يلزمه يوم او يوم قد ومزني فالأظهر انقضاء
 فان قدم ليلاً او يوم عيد او في رمضان فلا شيء عليه او نهاراً او هو
 مقطر او طائر قضا او نذراً وجب يوم آخر عن هذا او هو صائم
 نقلاً فذلك وقيل يجب تكميمه وتكفيه واو قال ان قدم زيد
 فسمع علي صوم اليوم الثاني ليوم قد وميه وان قدم عمر فليته
 علي صوم اول خميس بعده فقد ما في الاربعاء وجب صوم الخميس
 عن اول النذرين ويقضي الآخر **فصل** نذر المشي الى بيت

الله تعالى او اتيانه فالمذهب وجوب اتيان الحج او عمره فان نذر
 الاثنان لم يلزمه شيء وان نذر المشي او ان حج او يعتمر ماشياً
 فالأظهر وجوب المشي فان كان قال حج ماشياً فمريض حيث يجرم وان
 قال امشي الى بيت الله تعالى فمن ديرة اهله في الاصح واذا اوجبت
 المشي فركب لعذر اجزأة وعليه دمر في الاظهر او بلا عذر اجزأة
 علي المسهور وعليه دمر ومن نذر حجا او عمره لزومه فعله بنفسه فان
 فكر فآخر ضمان حج من ماله وان نذر الحج عامة وامكنه لزومه فان ضمه
 مريض وجب القضا او عذر فلا في الاظهر او صلاة او صوماً في وقت

فان كان معصراً بالستار ويستحب
 نذر في احوال الامت

فمنعه مرض أو عذر أو وجب القضاء أو هدد بالزمنه حمله إلى مكة
والتصدق به على من بها أو التصدق على أهل بلد معين
لزمه أو صوماً في بلد لم يتعين • وكذا صلاة لا المسجد الحرام
المدينة • وفي قول ومسجد لا قضى قلت أظهر نغينه كما للمسجد
الحرام والله أعلم • أو صوماً مطلقاً فيوم أو أياماً ثلاثة أو صلاة
فما كان أو صلاة فركتان • وفي قول ركعة فعلى الأول يجب
القيام فيهما مع القدرة وعلى الثاني لا • واعتقاً فعلى الأول فيه
كفارة وعلى الثاني ركعة قلت الثاني هنا أظهر والله أعلم
أو عتق كفاية معينة أجزاء كاملة فإن عين ناقصة نعتت
أو صلاة قائماً لم يجز قاعداً أخلاقاً عكسه أو طول قراءة الصلاة
أو سورة معينة أو الجماعة لزمه • والصحيح انعقاد التذركل
قرية لا يجب ابتدء العبادة وتشجيع جنارة والسلام •
كتاب القضاء هو فرض كفاية فإن
تعين لزمه طلبه • والأفان كان غيره أصح وكان يتولاه
فلم يفتحل القبول وقيل لا ويكره طلبه • وقيل يجوز أن كان

مثله

مثله فله القبول ويندب الطلب أن كان خاملاً يرجو به
نشر العلم أو محتاجاً إلى الرزق والأفان لا ولي تركه قلت
ويكره على الصحيح والله أعلم • والاعتبار في التعيين • وعده
بالناحية • وشرط القاضي مسلم مكلف حر ذكر عدل سميع
بصير ناطق كاف مجتهد وهو أن يعرف من القرآن والسنة
ما يتعلق بالأحكام وخاصة وعامة ومجمل ومبين وناسخ
ومشوخ ومتواتر السنة وغيره والمتصل والمرسل وحال
الرواية قوة وضعفاً ولسان العرب لغة وخوفاً وأقوال العلماء
من الصحابة فمن بعدهم اجتماعاً واختلافاً والقياس بأنواعه
فإن تعدد جمع هذه الشروط فولي سلطان له شؤكة فاسقاً
أو مقلداً نقل قضاؤه للضرورة ويندب للامام إذا ولي قاضياً
أن ياذن له في الاستخلاف فإن نهاه لم يستخلف فإن أطلق استخلف
فيما لا يقدر عليه لا غيره في الأصح • وشرط المستخلف كالقاضي
إلا أن يستخلف في أمر خاص كسماع بينة فيكفي علمه فيما يتعلق به
ويحكم باجتهاده أو باجتهاد مقلده إن كان مقلداً أو لا يجوز أن

يشترط عليه خلافه ولو حكم خصمان رجلا في غير حد الله تعالى
جاز مطلقا بشرط اهلية القضاء وفي قول لا يجوز وفي قول
بشرط عدم قاض بالبلد وقيل يختص بمال دون قصاص وبكاف
وخوفهما ولا ينفذ حكمه الا على راضيه فلا يكفي رضی قاتل في
ضرب دية علي عاقلته وان رجع احدهما قبل الحكم امتنع
الحكم ولا يشترط الرضى بعد الحكم في الاظهر ولو نصب قاضين
ببذل وخصر كلاهما كان اوزر من اوتوع جاز وكذا ان لم يختص في
الاصح الا ان يشترط اجتماعهما على الحكم **فصل** جرح قاض
او اعني عليه او عي او ذهبت اهلية اجتهاده وضبطه بخله
او نسيان لم ينفذ حكمه وكذا الوستق في الاصح فان زالت
هذه الاحوال لم تعد ولايته في الاصح وللإمام عز قاض
ظهر منه خلل او لم يظهر وهنا كما فصل منه او مثله وفي
عز له به مصلحة كتنكيل فتنة والافلا لكن ينفذ العمل
في الاصح والمذهب انه لا ينعزل قبل بلوغه خبر عز له اذا
كتب الإمام اليه اذا قرأت كتابي فانت معزول فقرأه انما

وكذا

وكذا ان قرئ عليه في الاصح وينعزل بموته وانعزاله من
اذن له في شغل معين كبيع مال ميت والاصح انعزاله بالناس
المطلق ان لم يودن له في استخلاف او قيل استخلف عن نفسه
او اطلق فان قيل استخلف عني فلا ولا ينعزل قاض بموت
الإمام ولا ناظر يتم ووقف بموت قاض ولا يقبل قوله فقد
انعزاله حكمت بهذا فان شهد مع آخر حكمه لم يقبل على الصحيح
او حكم حاكم جاز الحكم قبلت في الاصح ويقبل قوله قبل عزله
حكمت بكن اذ كان في غير محل ولايته فكعزول ولو
ادعي شخص على معزول انه اخذ ماله بشئ ^{شئ} او شهادة عبث
مثلا احضر وفصلت خصومتها وان قال حكم بجدين ولم
ينكر مالا احضر وقيل لا حتى يقيم بيعة بدعواه فلحضر وانكر
صدق بلا يمين في الاصح قلت الاصح يمين والله اعلم
ولو ادعي على قاض جور في حكم لم يسمع وتشترب بيعة
وان لم يتعلق حكم حكم بينهما خليفته او غيره **فصل**
ليكتب الإمام لمن يوليّه ويشهد بالكتاب شاهد من يخرج معه

الى البلد بخير ان بالحال وتكفي الاستفاضة في الاصح لا مجرد كتاب
على المذهب ويبحث القاضي عن حال علما البلد وينظر اولاً
وعدوله ويدخل يوم الاثنين وينزل وسط البلد وينظر اولاً
في اهل الحبس فمن قال حبست بحق اذ امه او ظلمنا فعلي خصمه
حجة فان كان غائباً كتب اليه ليحضر ثم الاوصياء من ادعى
وصاية سال عنها وعن حاله وتصرفه فمن وجدته فاسقاً اخذ المال
منه او منعها عضده بمعين ويتخذ من كيا وكادبا ويشترط
كونه مسلماً عادلاً عارفاً بكتابيه محاضراً وسجلات ويستحب
فقه ووفور عقل وجودة خط ومترجماً وشرطه عدالة وحرية
وعدد والاصح جوان اعني واشترط عدد في اسماع قاضيه
صم ويتخذ درة للتأديب وسجناً لاداء حق ولتعزير ويتجب
اكون مجلسه فسيحاً بازناً مصوناً من اذى حر وبرد لا يدا
بالوقت والقضالا مسجد او يكره ان يقضي في حال غضب
وجوع وشبع مفرطين وكل حال يسو خلقه ويندب ان يشاور
الفقهاء وان لا يشتري ويبيع بنفسه ولا ياور له وكيل معوف

فان

فان امدي اليه من له خصومة او لم يهد قبل ولا ينته حرم
قبولها وان كان يهدي ولا خصومة جاز يقدر العادة والاولي
ان يشيب عليها ولا ينفذ حكمه بنفسه ورقته وشريكه في
المشترك وكذا اصله وفرعه على الصحيح وحكم له وله ولا
الامام او قاض آخر وكذا ما يهد على الصحيح واذا اقر المدعي
عليه او نكل فحلف المدعي وسال القاضي ان يشهد على اقراره
عنده او يمينه او الحكم بما ثبت والاشهاد به لزمه او ان يكتب
له محضاً بما جرى من غير حكم او سجلاً بما حكم استحب اجابته وقيل
ويستحب شحان احدهما له والاخرى تحفظ في ديوان الحكم
واذا حكم باجتهاد ثريان خلاف نص الكتاب او السنة والاصح
او قياس جلي بقضه هو وغيره لا خفي والقضا ينفذ ظاهراً لا باطناً
ولا يقضي خلاف علمه بالاجماع والاظهر انه يقضي بعلمه الا في
حدود الله تعالى ولوراي ورقة فيها حكمه او شهادته او شهد
شاهدان انك حكمت او شهدت بهذا الم يعمل به ولم يشهد
حتى يتذكر وفيها وجه في ورقة مصونة عندهما وله الخلف

علي استحقاق حق او اداية اعتمادا على خط مورثه او وثق
خطه وامانته والصحيح جواز رواية الحديث بخط محفوظ
عنده **فصل** في سيق بين الخصمين في دخول عليه وقيام
لهما واستماع وطلاقه وجه وجواب سلام ومجلس ولا يصح رفع
مسلم على ذي فيه واذا جلسا فله ان يسكت وان يقول ليتكلم
المدعي فاذا ادعى طالب خصمه بالجواب فاما اقر قد آل وان
انكر فله ان يقول للمدعي الكيينة وان يسكت فان قال
بينة واريد تحليفه فله ذلك اولا بينة لي ثم احضر ما قلت
في الاصح واذا ارد حرم خصوم قدم الاسبق فان جهل او جاور
اقرع ويقدم مسافرون مستوفرون ونسوة وان تاخر
ما لم يكثروا ولا يقدم سابق وقارع الابدعوي واحدة ويحرم
اختاد شهود معينين لا يقبل غيرهم واذا شهد شهود ف
عدالة او فسقا عمل بعلمه والاوجب الاستركا بان يكتب ما
يتميز به الشاهد والمشهد له وعليه وكذا اقر الدين علي
الصحيح ويبعث به من كتاب ثم يشافه المراكب ماعده وقيل

يسو

كتابته وشرطه كشاهد مع معرفته الجرح والتعديل وخبرة
باطن من يعد له لصحة او جوار او معاملة والاصح اشتراط لفظ
شهادة وانه يكفي هو عدل وقيل يزيد على ولى ويجب ذكر سب
الجرح ويعتمد فيه المعاينة او الاستفاضة ويقدم على التعديل
فان قال المعدل عرف سب الجرح وتاب منه واصح قدم ولا يصح
الاكتفي في التعديل قول المدعي عليه هو عدل وقد غلط **باب**
القضا على الغائب هو جائز ان كان عليه بينة واذن
المدعي بحجوده فان قال هو مقر امر شمع بينة وان اطلق فالاصح
انها تسمع وانه لا يلزم القاضى نصب مستر ينكر عن الغائب ويجب
ان يحلفه بعد البينة ان الحق ثابت في ذمته وقيل تستحب وعريان
في دعوي علي صبي او محبور ولو ادعى وكيل علي الغائب فلا تخلف
ولو حضر المدعي عليه وقال لو وكيل المدعي ابرأني موكلك امر
بالسليم واذا ثبت مال علي غائب وله مال قضاه الحاكم منه والا
فان سال انها الحال الي تقاضى بلد الغائب اجابة فينهي سماع
بينة ليحكم بها ثم يستوفي او حكما يستوفي والافها ان يشهد

عدلين بذلك ويكتب كتاب به يدكر فيه بما يتمين به الحكم
عليه ويحتمه ويشهد ان عليه ان انكر فان قال لست المستحق
الكتاب صدق بيئته وعلى المدعي بيئته بان هذا المكتوب
اشحه ونسبه فان اقامها فقال لست المحكوم عليه لزمه الحكم
ان لم يكن هناك مشارك له في الاسم والصفات وان كان
احضر فان اعترف بالحق طولب وترك الاول ولا بحث
الي الكاتب ليطلب من الشهود زيادة صفة تميزه وتبينها
ثانيا ولو حضر قاضي بلد الغايب ببلد الحاكم فشافهه في حكمه
ففي امضائه اذا عاد الي ولايته خلاف القضا بعلمه ولو فاته
في طريقه ولا يتهم افضله وان اقتصر على سماع بيئته كتبت سمعت
بيئته على فلان ويسميها ان لم يجد لها والا فالأصح جواز ترك
التسمية والكتاب بالحكم بمضي مع قرب المسافة وسماع البيئته
لا يقبل على الصحيح الا في مسافة قبول شهادة على شهادة
فصل ادعي عينا غائبة عن البلد يوم من اشتباهها كقضاء
وعبد وفري من مقرر وفات سمع بيئته وحكم بها واكتب القاضي

بلد المال ليسأله الي المدعي ويعتمد في عقار حده وده اولا ومن
فالاظهر سماع البيئته وبيع المدعي في الوصف وفي حصر القيمة
وانه لا يحكم بها بل يكتب الي قاضي بلد المال بما شهدت به فليأخذ
ويبعثه الي الكاتب ليشهد واعلى عيونه والاظهر انه يسأله الي
المدعي بكفيل بيد يده فان شهد وابجبه كتب براءة الكفيل
والا فلي المدعي مونة الرد او غايبة عن المجلس لا البلد امر باحضار
بكر احضاره ليشهد وابجبه ولا يسمع شهادة بصفة واذا وجب
احضار فقال ليس بيدي عن هذه الصفة صدق بيئته ثم للمدعي
اعوي القيمة فان نكل فحلف المدعي او اقام بيئته كلف الاحضار
وحبس عليه ولا يطلق الا باحضار او دعوي ثالث ولو شك المدعي
هل تلفت العين فيدعي قيمة امر لا فيدعيها فقال غصب مني
كذا فان بقي لزمه ردك والا فقيمة سمعت دعواه وقيل لا ويل
يدعيها وحلف ثم يدعي القيمة وعجربان في من دفع ثوبه لدلال
ليبعه فحده وشك هل باعه فيطلب الثمن امر انفسه فقيمة
امر هو باع فيطلبه وحيث اوجبت الاحضار فثبت للمدعي

استقرت مؤنته على المدعي عليه والانهي وموتة الرد على
المدعي **فصل** الغائب الذي تسمع البينة ويحكم على
بمن بمسافة بعيدة وهي التي لا يرجع منها مبكر الى موضع
ليلا وقيل مسافة قصر ومن بقرينة كحاضر فلا تسمع بينة ولا
يحكم بخير حضوره الا لو اورد به او تقر زنه والاظهر جواز
القضاء على غائب في قصاص وحيد قدف ومنعه في حدود ذلك
تعالى ولو سمع بينة على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعد حال
بخيره ويمكنه من جرح ولو عزل بعد سماع بينة ثم ولي وجبت
الاستفادة واذا استعدي على حاضر بالبلد احضره بدفع
طين رطب او غيره او بمرتب لذلك فان امتنع بلا عذر اظهر
باعوان السلطان وعزفه او غائب في غير ولايته فليس له احضار
او فيها وله هناك نائب لم يحضره بل يسمع بينته وتكتب اليه
اولا نائب فالأصح يحضره من مسافة العدوي فقط وهي التي
يرجع منها مبكر ليلا وان المخدرة لا تحضر وهي من لا يكون
الحاجات **كتاب القسمة** قد

يقسم

يقسم الشركاء او منصوبهم او منصوب الامام وشرط حضوره
ذكر حرج عدل يعلم المساحة والحساب فان كان فيهما نقوم وجب
قاسمان والاقاسم وفي قول اثنان والامام جعل القاسم حاكما
في النقوم فيجعل فيه بورلين ويقسم ويحكم الامام رزق منصوبه
من بيت المال فان لم يكن فاجزته على الشركاء فان استأجره
وسمي كل قدر الزمده والا فالاجرة موزعة على الحصص وفي قول
على الودين ثم ما عظم الضرر في قسمته كجوهرة وثوب نفيس
ورزقي خف ان طلب الشركاء كلهم قسمته لم تجزهم الا قاضي ولا
يمنعهم ان قسموا باقسهم ان لم تبطل منفعة كسيف بكسر
وما تبطل نفعة القصور كخمار وطاحونة صغيرة لا يجاب طالب
قسمته فالأصح فان امكن جعله منامين اجيب ولو كان له عشر
دار لا يصلح لسكني والباقي لآخر فالأصح اجبار صاحب العشر بطلب
صاحبه دون عكسه وما لا يعظم ضرره قسمته انواع **احدها**
بالاجز اكملها ودار متفقتة بنية وارض مشتهة الاجز افجبر الممتنع
فتعدل السهام كيلا او وزنا او ذرعا بعد الاصل ان استوفيت

ويكتب في كل رقعة اسم شريك او جزئ مميز بحد او جهة
وتخرج في مبادق مستوية ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على الخبز الار
ان كتب الاسماء فيعطى من خرج اسمه او على اسم زيد ان كتب الاجزاء
فان اختلفت الاجزاء انصف وثلاث وسدس جزئ الارض على اقل
السهام وقسمت كما سبق ويجوز ان يفرق حصصه **واحد الثاني**
بالتعديل كما من تختلف قيمة اجزائها بحسب قوة اثبات وقرب
ماء وتجبر عليها في الاظهر **والثاني** دارين او حائوتين فطلب
جعل كل لواحد فلا اجبار او عبيد او ثياب من نوع اجزاء
نوعين فلا **الثالث** بالرد بان يكون في احد الجانبين ثمر
او شجر لا يمكن قسمته فيرد من يأخذه قسط قيمته ولا اجبار
فيه وهو بيع وكذا التعديل على المذهب وقسمته الاجزاء
افراز في الاظهر ويشترط في الرد الرضى بعد خروج القرعة
ولو تراصيا بقسمته مالا اجبار فيه اشترط الرضا بعد القرعة
في الاصح لقولها ارضيها بهذه القسمة او بما اخرجته القرعة
ولو ثبت بينه غلط او حيف في قسمة اجبار نقضت فانه

استوى
المتنوع

تلك

تكن بينه وادعاه واحد فله تحليف شريكه ولو ادعاه
في قسمته تراص وقلنا هي بيع فالاصح ان لا اثر للخلط فلا فائدة
لهذه الدعوى **قلت** وان قلنا افراز نقضت ان ثبت والا
فيحلف شريكه والله اعلم ولو استحق بعض المفسوم شيئا
بطلت فيه وفي الباقي خلاف تفريق الصفقة او من النصيبين
معين سواء بقيت والابطلت **كتاب**
الشهادات شرط الشاهد مسلم حر مكلف عدل ذوا
مروءة غير متهم وشرط العدالة اجتناب الكبائر والاصرار على
صغيرة وتحرم اللعب بالنرد على الصحيح ويكره بشرط فان
شرط فيه مال من الجانبين فقمار وبيع الحد او سماعة ويكره
الغنا بلا اية وسماعة ويجرم استعمال الف من شعار الشربة لطبوع
وعود وصنع ومن ما عراقي واستماعها لا يراعى في الاصح **قلت**
الاصح تحريمه والله اعلم ويجوز دفن امرس وختان وكذا
غيرهما في الاصح وان كان فيه جلاجل ويجرم ضرب الكوبة وهو
طبل طويل ضيق الوسط لا الرقص الا ان يكون فيه تكسر كقفل

١٤٢

المختار وبيع قول شجر واستاده الا ان يهجو او يفتش او يعرض
 بامرأة معينة والمرورة تخلق بخلق امثاله في زمانه ومكانه
 فالاكل في سوق والمشي مكشوف الرأس وقبلة زوجة وامه بخصو
 الناس واكثر حكايات مضحكة وليس فقيه قبا وقلشوة حيث
 لا يعاد واكباب علي لعب الشطرنج او غناء او سماعه وادامة
 رقص يسقطها والامر فيه يختلف بالاشخاص والاحوال والامان
 وحرفة دينية كجامة وكثير ودبغ من لا يليق به يسقطها فان
 دينها اعتادها وكانت حرفة ابيه فلا في الاصح والتهمة ان يجز اليه نفعا
 او ينفع عنه ضررا فترد شهادته لعبد ومكاتبه وعزير له
 او عليه حجر فليس او بها هو وكيل فيه وبيرة من ضمنه وجراحة
 مورثة ولو شهد لمورث له مريض او جريح بجال قبل الاندال
 قبلت في الاصح وترد شهادة عاقلة بفسق شهود قتل وغرما بفسق
 بفسق شهود دين اخر ولو شهد الاثنين بوصية فشهد الثالث
 بوصية من تلك التركة قبلت الشهادتان في الاصح ولا يقبل الاكل
 ولا فرع ويقبل عليهما وكن اعلى ابيهما بطلاق صرة اتهما

او قد نفها في الاظهر واذ اشهد لفرع واجني قبلت للاجني في
 الاظهر **قلت** وتقبل لكل من الزوجين ولاخ وحديثه والله
 اعلم ولا تقبل من عدو وهو من يبغضه بحيث يتمي زوال
 نعمته ويحزن بسروره ويفرح بمصيبته وتقبل له وكذا
 عليه في عداوة دين ككافر ومبتدع وتقبل شهادة مبتدع لا
 تكفره ولا مغفل لا يضبط ولا مبادر وتقبل شهادة الحسبة في
 حقوق الله تعالى وفيما له فيه حق موكدا كطلاق وعنف وعفو
 عن قصاص وبقاعدة وانقصاها وحد الاوكن النسب على الصحيح
 ومثي حكم يشاهد بين فنانا كافرين او عبيد او صبيين لقضه هو
 وغيره وكن افاستان في الاظهر ولو شهد كافر او عبد او صبي ثم
 اعادها بعد كماله قبلت او فاسق ثابت فلا وتقبل شهادته غيرها
 بشرط اختياره بعد التوبة مدة ينظر بها صدق توبته وقد ركا
 الاكثر ون بسنة ويشترط في توبته معصية قولية القول فيقول
 القاذف قذفي باطل وانا نادم عليه ولا اخود اليه وكذا شهادة
 الزور **قلت** وغير القولية بشرط اقلع فيها وندم وعزم ان لا

يعود ورد ظلامه آدمي ان تعلقت به والله اعلم **فصل** لا يحكم
بشاهد الا في هلال رمضان في الاظهر ويشتري للزنا اربع رجال
والاقرار اثنان وفي قول اربعة ولحال وعقب مالي كبيع واقالة
وحواله وثمان وحق مالي خيار واجل رجلان او رجل وامرأتان
ولغير ذلك من عقوبة الله تعالى اولادمي وما يطلع عليه الرجال
غالباً كالكساح وطلاق ورجعة واسلام وردة وجرح وتعديل
وموت واعسار ووكالة ووصاية وشهادة علي شهادة رجلان
وما يختص بمعرفة النساء الا براه رجال غالباً كالكساح وولادة
وحيض ورضاع وغيوب قبل الرضاع ^{الشباب} تحت الرضاع يشهد حاشين
وباربع نسوة وحالا يشهد برجل وامرأتين لا يشهد برجل
وما يشهد به ثبوت برجل ويمين الاعيوب النساء وخوها ولا يشهد
شي بامرأتين ويمين وانما يحلف المدعي بعد شهادة شاهد واحد
ويذكر في حلفه صدق الشاهد فان ترك الحلف وطلب يمين
خصمه فله ذلك فان نكل فله ان يحلف يمين الردي في الاظهر
ولو كان بيده امة وولدها فقال رجل هذه مستولدي علفت

بهذا

بهذا في ملكي وحلف مع شاهد ثبت الاستيلاء لا نسب الولد
وحريته في الاظهر ولو كان بيده غلام فقال رجل كان لي
واعتقته وحلف مع شاهد فامد به انتزاعه ومميرة خراً
ولو ادعت ورثة مالا لمورثهم واقاموا شاهداً احلف معه
بعضهم اخذ نصيبه ولا يشارك فيه وييطار حق من لم يحلف
بنكوله ان حضر وهو كامل فان كان غائباً او صبياً او مجنوناً
فالمذهب انه لا يقبض نصيبه فاذا زال عذره حلف واخذ
بغير اعادة شهادة ولا يجوز شهادة علي فاعل كزنا وعص
واتلاف وولادة الا بالابصار وتقبل من اصم والاقوال
كعقد يشترط سمعها وابصار قابليها ولا تقبل شهادة اعمى ^{وقرار وطلاق}
الا ان يقر في اذنيه فيتعلق به حتى يشهد عند قاض به علي
الصحيح ولو حملها بصير ثم عمي شهد ان كان المشهود
له وعكبه معروفي الاسم والنسب ومن سمع قول شخص
او رأي فعله فان عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في
حضوره اشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه فان

جهلها لم يشهد عند موته وغيبته ولا يصح تحمل شهادة علي
 منتقبة اعتقادا على صوتها فان عرفها بعينها او باسْم ونسب
 جاز ويشهد عن الاداء بما يعلم ولا يجوز التحمل عليها بغير
 عدل او عدلين علي الاشهر والعمل علي خلافه ولو قامت
 بيعة علي عينة بحق فطلب المدعي التجهيل سجل القاضي
 بالخلية لا الاسم والنسب ما لم يشأ وله الشهادة بالتسامح
 علي نسب من اب وقبيلة وكن امر في الاصح وموت علي المذهب
 لا عقوبة ولا ووقف ونكاح وملك في الاصح **قلت**
 الاصح عند المحققين والاكثرين في جميع الجوار واسه اعلم بشرط
 التسامع سماعه من جمع يومين تو اطوهم علي الكذب وقيل يكفي
 من عدلين ولا يجوز الشهادة علي ملك بمجردين ولا بيد نضر
 ثمرة قصيرة وتجوز في طويلة في الاصح وسطره تصرف ملاك
 من سكتي وهدم وبناء وبيع ورهن وتبني شهادة الاعسار
 علي قرابين ومخايل الضر والاضاقة **فصل** تحمل الشهادة
 فرض كفاية في النكاح وكن الاقرار والتصرف العالي وكتابة

المكر

الصك في الاصح واذا لم يكن في القضية الاثنان لزمهما الاداء
 فلو ادي واحد وامتنع الآخر وقال احلف معه عصي وان
 كان شهود فالاداء فرض كفاية فلو طلب من اثنين لزمها
 في الاصح وان لم يكن الا واحد لزمه ان كان فيما يشك بشا
 ويمين ولا قلا وقيل لا يلزم الاداء الا من تحمل قسدا لا
 اتفاقا ولو جوب الاداء شرط ان يدعي مرسافة العذر
 وقيل دون مسافة قصير وان يكون عدلا فان دعي دوافق
 مجمع عليه قيل او يختلف فيه لم يجب وان لا يكون معذورا
 بمرض وخوة فان كان اشهد علي شهادته او بعث القاضي من
 يسمعها **فصل** تقبل الشهادة علي الشهادة في غير عقوبة
 وفي عقوبة لادمي علي المذهب وتحملها بان يسترعيه فيقول
 انا شاهد بكذا او اشهد بكذا او اشهد علي شهادتي او يسمعه
 يشهد عند قاض او يقول اشهد ان فلان علي فلان القاعن
 ثمن مبيع او غيره وفي هذا وجه ولا يكفي سماع قوله لفلان
 علي فلان كذا او اشهد بكذا او عندي شهادة بكذا وليبين الفاعل

هذا الاداء جهة الفاعل وان لم يكن وزيق القاضي بعلمه فلا يصح

عند الاداء

وان لم يبرهنوا على انهم لم يبرهنوا

ولا يصح

عند الاداء جهة التحمل على شهادة مردود الشهادة ولا تحمل
السوية فان كانت الاصل او غاب او مرض لم يمنع شهادة القاص
وان حدث ردة او فسق او عداوة منعت وجبونه كموته
على الصحيح ولو تحمل فرع فاسق او عبد وادي وهو كامل
قلت وتكفي شهادة اثنين على الشاهدين وفي قول يشترط
لكل رجل وامرأة اثنان وشروط قبولها تعدل او تعسر للاصل
بموت او عي او مرض يشق حضوره او غيبته بمسافة عدوي
وقيل قصر وان تسمى الاصول ولا يشترط ان تركبهم الفروع
فان تركبهم قبل ولو شهدوا على شهادة عدلين او عدول
ولم يسموهم لم يجز **فصل** رجوعوا عن الشهادة قبل الحكم
امتنع او بعده وقبل استيفاء مال استوفى او عقوبه فلا اولى
لم ينقض فان كان المستوفى قصاصا او قتل ردة او رجما
او جلده ومات وقالوا تعدلنا فاعليهم قصاص او دية مغلطة
وعلى القاصي قصاص ان قال تعدت وان رجع هو وهو فعل الجمع
قصاص ان قالوا تعدلنا وان قالوا اخطانا فعليه نصف دية

وعليه

وعليهم نصف ولو رجع من كان فالاصح انه يضمن او ولي رده
فعليه قصاص او دية او مع الشهود فكذلك لو قتل هو وهو
شركا ولو شهد بطلاق باين او رضاع او لقان وفرق القاصي
فرجعا دام الفراق وعليهم مهر مثل وفي قول نصفه ان كان
قبل وطء ولو شهد بطلاق وفرق فرجعا فقامت بينة انه كان
بينهما رضاع فلا غرم ولو رجع شهود مال غرموا في الاطهر مقي
رجعوا وزع عليهم الغرم او بعضهم وبقي نصاب فلا غرم وقيل
يغرم قسطه وان تقص النصاب ولم يزد الشهود عليه فقسطه
وان زاد فقسط من النصاب وقيل من العدد وان شهد رجل وامرأة
فعليه نصف وهما نصف او واربع في رضاع فعليه ثلث وهن
ثلثان فان رجع هو او اثنان فلا غرم في الاصح وان شهد هو
واربع بمال فقبل كرضاع والاصح هو نصف وهن نصف سواء
رجعن معه او وحدهن وان رجع ثنتان فالاصح لا غرم وان
شهودا حصان او صفة مع شهود تعليق طلاق وعق لا يغرمون

كتاب الدعاوي والبيانات

١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠

يشترط الدعوي عند قاض في عقوبة كفصاص وقد في وان
استحق عينا فله اخذها ان لم يخف فتنه والاوجب الرفع الي قاض
او ديننا علي غير ممتنع من الاداء طال به ولا يجل اخذ شي له او
علي منكر ولا بينة اخذ جنس حقه من ماله وكذا غير جنسه ان
فقد لا علي المن هب او علي مقر ممتنع او منكر وله بينة فلكذلك
وقيل يجب الرفع الي قاض واذا اجاز الاخذ فله كسر باب ونقب
جدار لا يصل الي المال الا به ثم الماخوذ من جنسه يملكه ومن
غيره يبيعه وقيل يجب رفعه الي قاض يبيعه والماخوذ مضمون
عليه في الاصح فيضمنه ان تلف قبل تملكه ويبيعه ولا ياخذ فوق
حقه ان امكن الاقتصار وله اخذ مال غيره عريجه والاظهار ان
المدعي من يخالف قوله الظاهر والمدعي عليه من يوافقه فاذا اشتهر
زوجان قبل وطء فقال اسلامنا معا فالنكاح باق وقالت هرثمة
فهو مدع ومتي ادعي فقد اشترط بيان نوع وجنس وقد روي
وتكثير ان اختلف بهما قيمة او عينا تنضبط كحيوان وصفا
بصفة السلم وقيل يجب معاذ ذكر القيمة فان تلفت وهي مقومة

فغير

وجب ذكر القيمة او نكاحا لم يكف الاطلاق علي الصحيح بل يقول
فكحتها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها ان كان بشرط
فان كانت امة فالاصح وجوب ذكر العجز عن طول وخوف عنت زلزالا
او عقدا احماليا كبيع واجارة وهبة كفي الاطلاق في الاصح ومن
قامت عليه بينة ليس له تخليف المدعي فان ادعى ادا او ابراء او
شرا عين او هبتها واقباضها خلفه علي نفسه وكذا لو ادعى علمه
بنفس شاهد او كذبه في الاصح واذا استمهل لياقي بدافع امهل
ثلاثة ايام ولو ادعي رق بالغ فقال انا حر فالقول قوله او رق صغير
ليس في يده لم يقبل الا بينة او في يده حكم له به ان لم يعرف اشتدادها
الي التقاط فلوانكر الصغير وهو مميز فانكاره لغو وقيل كالبالغ
ولا نشمع دعوي دين موجل في الاصح **فصل** اصر المدعي
عليه علي السكوت عن جواب الدعوي جعل كمنكر فاكل فان ادعي
عشرة فقال لا يلزم مني العشرة لم يكف حتي يقول ولا بعضها
وكذا يخلف فان خلف في العشرة واقتصر عليه فاكل فيخلف
المدعي علي استحقاق دون العشرة بجزء وياخذة واذا ادعي مالا

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا بد من معرفته في كل حق من حقوق الناس على الناس في كل حال من الأحوال

مضافا الى سبب كافتك كذا كفاه في الجواب لا تستحق على شيا
شفعة كفاه لا تستحق على شيا اولاً تستحق تسليم الشقة ويحلف
على حسب جوابه هذا فان اجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه
وقيل له حلف بالنفي المطلق ولو كان بيده رهون او فكري
وادعاه مال كذا كفاه لا يلزم من تسليمه فلو اعترف بالملك واقب
الرهن والاحارة فالصحيح انه لا يقبل الابينة فان عجز عنها او خاف
اولاً ان اعترف بالملك حجه الرهن والاحارة فحليته ان يقول
ان ادعت ملكاً مطلقاً فلا يلزم من تسليم وان ادعت رهوناً فأكلاً
لا يجب واذا ادعى عليه عينا فقال ليس هي اوهي لرجل لا اعرفه او
لابني الطفل او وقف على الفقرا او سجد كذا كفاه لا تستحق
لخصومة وانه لا ينزع منه بل يحلفه المدعي انه لا يلزمه التسليم
لم يكن بيته وان اقر لمقين حاضرين تمكن فخاصته وتحليفه
فان صدقه صارت الخصومة معه وليوقف الامر حتى يقدم الغائب
فان كان المدعي بيته قضى بها وهو قضا على الغائب فيحلف فقط
وقيل على حاضره وصا قبل اقراره عند به كعقوبة فالمدعي عليه

وعا

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا بد من معرفته في كل حق من حقوق الناس على الناس في كل حال من الأحوال

في بيعة وعرضه عليه في الاصح وخط حنطة معينة رجوع ولو
ومي بصاع من حبرة فخطها باجود منها رجوع او يخطها فلا
وكذا بار في الاصح ويضمن حنطة وصتي بها وبدرها وعجن
دقيق وعزل قطن ونسج عزل وقطع ثوب قميصا وبناء وغرائس
في عصة رجوع **فصل** في سن الايصاء بقضاء الدين وتنفيذ
الوصايا والنظر في امر الاطفال وشرط الوصي تكليفه وجبة
وعدالة وهداية الى التصرف بالموصي به واسلام لكن الاصح جواز
وصية ذمي الى ذمي ولا يضر العمي في الاصح ولا يشترط الذلوة
وام الاطفال اولى من غيرها وينعزل الوصي بالفسق وكذا القا
في الاصح لا الامام الاعظم ويصح الايصاء في قضاء الدين وتنفيذ
الوصايا من كل حزم مكلف ويشترط في امر الاطفال مع هذا ان
تكون له الولاية عليهم وليس لوصي ايصاء فان ادن له فيه جاز
في الاظهر ولو قال اوصيت اليك ابني او قدوم زيد فاذا
بلغ او قدم فهو الوصي جاز ولا يجوز نصيب وصي والجد حتى
بصفة الولاية ولا الايصاء بتزويج حقل وبنات ولقطه

في

أوصيت اليك أو فوضت ونحوها ويجوز فيه التوقيف والتعليق
ويشترط بيان ما يوصي فيه فإن اقتصر على أوصيت اليك لغاؤا القبول
ولا يصح في حياته في الأصح ولو وصي إلى اثنين لم ينفذ أحدهما
إلا أن صرح به وللموصي والوصي العزل متى شأ. وإذا بلغ الطفل
ونازعه في الانفاق عليه صدق الوصي أو في دفع إليه بعد البلوغ
صدق الولد. **كتاب الوديعة** من عي
عن حفظها حرمة عليه قبولها ومن قدر ولم يثق بأمانة نفسه
كرهه وإن وثق استحبت. وشرطها شرط موكل ووكيل ويشترط
صيغة المودع كاستودعتك هذا واستحفظتك أو أنبتك
حفظه. والأصح أنه لا يشترط القبول لفظا ويكفي القبض ولو
أودعه صبي أو مجنون مالا لم يقبله فإن قبل ضمن ولو أودع
صبيًا مالا فتلّف عنده لم يضمن وإن اتلفه ضمن في الأصح
والمجور عليه بسفه كصبي وترتفع بموت المودع أو الموكّل
وجنونه واعتمابه ولهما الاسترداد والرد كل وقت وأصلها الهبة
وقد نصير مضمونة بجوارض منها أن يودع غيره بلا إذن

عذر فيضمن. وقيل إن أودع القاضي لم يضمن وإذا لم يزل يده
عنها جازت الاستعانة بمن يحملها إلى الخزانة أو يضعها في خزانة
مشتركة وإذا أراد سفرًا فليرده إلى المالك أو وكيله فإن
فقدما فالقاضي فإن فقد فأمين. فإن دفنها بموضع وسافر
ضمن فإن علم أمينًا يسكن الموضع لم يضمن في الأصح ولو سافر
بها ضمن إلا إذا وقع حريق أو غارة وعجز عمن يدفعها إليه
كما سبق وللحريق والغارة في البقعة واشراق الخزانة على الخراب
عذار كالسفر. وإذا مرض مخوفًا فليردها إلى المالك أو وكيله وإلا
فالحاكم أو أمين أو وصي بها فإن لم يفعل ضمن إلا إذا لم يتمكن
بأن مات فجأة **ومنها** إذا نقلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها
في الحرز ضمن وإلا فلا **ومنها** أن لا يدفع متلفاتها فلو أودعته
دابة فترك علفها ضمن فإن نجاه عنه فلا على الصحيح. فإن أعطاه
المالك علفًا علفها منه وإلا فإرجاعه أو وكيله فإن فقد فالحاكم
ولو بعثها مع من يسبقها لم يضمن في الأصح وعلى المودع تعريضها
للعرض للربح كيلا يفسدها الدود وكذا البسها عند حاجتها **ومنها**

عليه دية
على من
عنه

ان يعدل عن الحفظ العامور وتلفت بسبب العدو فيضمن
فلو قال لا يرد علي الصندوق فزقد وانكسر ثقله وتلفت ما فيه
ضمن وان تلف بغيره فلا علي الصحيح وكذا لو قال لا تقبل علي
قفلي فاقفلها ولو قال اربط الدرهم في كمي فامسكها
في يدي فتلفت فالمذهب انها ان ضاعت بنوم ونسيان ضمن
او باخذ غاصب فلا ولو جعلها في جيبه بدل لامن الربط في الكمي
لم يضمن وبالعكس يضمن ولو اعطاه درهم بالسوق ولم يبين
كيفية الحفظ فربطها في كمي وامسكها بيده او جعلها في جيبه
لم يضمن وان امسكها بيده لم يضمن ان اخذها غاصب ويضمن
ان تلفت بعفلة او نوم وان قال احفظها في البيت فليس عليه
فيه فان اخذ بلا عذر ضمن ومنها ان يضعها بان يضعها في
غير حرن مثلها او يدل عليها سارقا او من يصادر المالك فلو اكره
ظالم حتى سلمها اليه فللمالك تضمينه في الاصح ثم يرجع على الظالم
ومنها ان ينتفع بها بان يلبس او يركب خيانه او ياخذ الثوب
ليلبسه او الدرهم لينفقها فيضمن ولو نوى الاخذ ولم يباذ

لم يضمن علي الصحيح ولو خلطها بما له ولم يميز ضمن ولو
خلط درهم كسرين للمودع ضمن في الاصح ومتى صار كمي
مضمونة بانتفاع وغيره ثم ترك الحيانة لم يبرأ فان اخذت
له المالك استيما فابري في الاصح ومتى طلبها المالك لزمه الرد
بان تحلي بينه وبينها فان اخذ بلا عذر ضمن وان ادعي تلفها
ولم يبين كرسيا او ذكر خفياء كسرة صدق بيمينه وان ذكر ظهرا
كحريق فان عرف الحريق وعمومه صدق بلا يمين وان عرف
دون عموم صدق بيمينه وان جهل طول بيمينه ثم حلف علي
التلف به وان ادعي ردّها علي من ائتمنه صدق بيمينه او علي
غيره كوارثه او ادعي وارث المودع الرد علي المالك او اودع
عند سفره اميناً فاذني الامين الرد علي المالك فطوب بيمينه

وجودها بعد طلب المالك يضمن **كتاب**
قسم الفرو والغنيمه التي قال حصل من كفار
بلا قتال واحاف خيل وركاب كثرية وعشر بخارة وما جلا من
عنه سواها وما لم يرد قيل او مات ودمي مات بلا وارث

منه ما لا يضمن
منه ما لا يضمن
منه ما لا يضمن
منه ما لا يضمن
منه ما لا يضمن
منه ما لا يضمن
منه ما لا يضمن
منه ما لا يضمن
منه ما لا يضمن
منه ما لا يضمن

Copy

السلب تخرج مونة الحفظ والنقل وغيرهما ثم خمس الباقي فخمسة
لاهل خمس الفتي بقسم كما سبق والاصح ان النفل يكون من خمس
الموصد للمصالح ان نفل مما سئلتهم في هذا القتال ويجوز ان
ينفل من مال المصالح الحاصل عنده والنفل زيادة يشترطها الامام
او الامير لمن يفعل ما فيه بكافية في الكفار ويجهل في قدر
والاخماس الاربعة عقارها ومنقولها للغانمين وهم من حضر
الوقعة بنيت القتال وان لم يقاتل ولا شيء لمن حضر بعد الله
القتال وفيما قبل حيازة المال وجه فلو مات بعضهم بعد الله
والحيازة محقه او اريد وكذا بعد الانقضاء وقبل الحيازة في
الاصح ولو مات في القتال فالذهب انه لا شيء له والظاهر ان الاجر
لسياسة الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمحرز يستلم
لهم اذا قاتلوا او للراجل سهم وللفار من ثلاثة ولا يعطى الا فرس
واحد عر بها كان او غيره لا لبعير وغيره ولا يعطى لفرس اعرج
وما لا غنا فيه وفي قول يعطى ان لم يعلم نهى الامير عن اعطائه
والعبد والنجسي والمرة والذبي اذا حضروا فلهم الرخ وهو

نفل
من
الغنم

سهم يجتهد الامام في قدره ومحللة الاخماس الاربعة في الاظهر

قلت انما يرضخ لذي فني حضر بلا اجرة وباذن الامام علي الله اعلم

كتاب قسم الصدقات

الفقر من لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته ولا يمنع الفقر
مسكنه ونيا به وماله الغائب في مرحلتين والموكل وكسب لا

يليق به ولو اشتغل بعلم والكسب بمنحه فقير فلو اشتغل

بالنوافل فلا ولا يشترط فيه الرمادة ولا التعفف عن المسألة على

العديد والمكي بنفقة قريب او زوج ليس فقيرا في الاصح والسكين

من قدر على مال او كسب يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه والعامل

ساع وكاتب وقاسم وحاشر تجمع ذوي الاموال لا القاضي والوالي

والمؤلفة من اسلام ونيتة ضعيفة او له شرف يتوقع باعطائه

اسلام غيره والمذهب انهم يعطون من الزكاة والرقاب الكائنون

والغارم ان استدان لنفسه في غير مقصية اعطى **قلت** الاصح

يعطى اذا قاب والله اعلم ولا صلاح ذات البين اعطى مع الغني

وقل ان كان غنيا بنقل فلا وسيل الله غزاة لا في لهم فيعطون

والفقر من لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته ولا يمنع الفقر مسكنه ونيا به وماله الغائب في مرحلتين والموكل وكسب لا يليق به ولو اشتغل بعلم والكسب بمنحه فقير فلو اشتغل بالنوافل فلا ولا يشترط فيه الرمادة ولا التعفف عن المسألة على العديد والمكي بنفقة قريب او زوج ليس فقيرا في الاصح والسكين من قدر على مال او كسب يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه والعامل ساع وكاتب وقاسم وحاشر تجمع ذوي الاموال لا القاضي والوالي والمؤلفة من اسلام ونيتة ضعيفة او له شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره والمذهب انهم يعطون من الزكاة والرقاب الكائنون والغارم ان استدان لنفسه في غير مقصية اعطى قلت الاصح يعطى اذا قاب والله اعلم ولا صلاح ذات البين اعطى مع الغني وقل ان كان غنيا بنقل فلا وسيل الله غزاة لا في لهم فيعطون

والفقر من لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته ولا يمنع الفقر مسكنه ونيا به وماله الغائب في مرحلتين والموكل وكسب لا يليق به ولو اشتغل بعلم والكسب بمنحه فقير فلو اشتغل بالنوافل فلا ولا يشترط فيه الرمادة ولا التعفف عن المسألة على العديد والمكي بنفقة قريب او زوج ليس فقيرا في الاصح والسكين من قدر على مال او كسب يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه والعامل ساع وكاتب وقاسم وحاشر تجمع ذوي الاموال لا القاضي والوالي والمؤلفة من اسلام ونيتة ضعيفة او له شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره والمذهب انهم يعطون من الزكاة والرقاب الكائنون والغارم ان استدان لنفسه في غير مقصية اعطى قلت الاصح يعطى اذا قاب والله اعلم ولا صلاح ذات البين اعطى مع الغني وقل ان كان غنيا بنقل فلا وسيل الله غزاة لا في لهم فيعطون

مع الغني وابن السبيل من شئ سفرًا ومجتاز وشرطه الحاجة وعلم
المعصية وشرط أخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام
وان لا يكون هاشميًا ولا مطلبيًا وكذا مولا همدان في الاصح
من طلب زكاة وعلم الامام استحقاقه او عدمه عمل بعلمه
او ان ادعى فقرًا او مسكنة لم يكلف بيعة فان عرف له مال
واذعي تلفه كلف وكذا ان ادعى عيالًا في الاصح ويعطي عيالاً
السبيل يقول لها فان لم يخرجها استرد ويطالب عامل ومكان
وغارم بيعة وهي اخبار عدلين ويعني عنها الاستفاضة وكذا
تصدق رب الدين والسيد في الاصح ويعطي الفقير والمسكين
كفاية سنة **قلت** الاصح للضرورة وقول الجمهور كفاية
الغالب فيشتري به عتقًا ويستغله والله اعلم والمكانب والله
قد ردينه وابن السبيل ما يوصله مقصده او موضع ماله والغا
قد راحته لنفقة وكسوة ذاهبًا وراجعا ومقماضًا كوف
وسلاحًا ويصير ذلك ملكًا له ويقتا له ولا يثبت السبيل من اوت
ان كان السفر طويلاً او كان ضعيفاً لا يطيق المشي وما يثبت
منه

وعليه الجواب ومالا كان شره على السيد **فصل** في غلطية
مدعي عليه فيما ليس بحال ولا يقصد به مال وفي مال يبلغ
نصاب زكاة وسبق بيان التغليب في اللعان وحلف على البت في
فعله كذا فاعل غيره ان كان اثباتيًا وان كان نفياً فعلى نفى
الائم ولو ادعى ديناً لم يورثه فقال ابراهيم حلف على نفى العلم
بالبراه ولو قال جني عبدك علي بما يوجب كذا فلا يصح حلفه على البت
قلت ولو قال جنت بهيئتكم حلف على البت قطعاً والله اعلم
ويحوز البت بظن موكد يعتمد خطه او خط ابيه وتعتبر نية القاضي
المستحلف فلو رري او تناول خلافها او استثنى بحيث لا يسمع القاضي
لم يدفع اثر اليمين الفاجرة ومن توجهت عليه يمين لو اقر
بطلوبها لزمه فانكر حلف ولا يحلف قاض على تركه الظلم
لحكمه ولا شاهد انه لم يكذب ولو قال مدعي عليه انا صير لمر
حلف ووقف حتى يبلغ واليمين تنفيذ قطع الخصومة في الحال
لا برأه فلو حلف ثم اقام بيعة حكم بها ولو قال المدعي عليه
قد خلفني مرة فاحلف انه لم يخلفني مكن في الاصح واذا انكر حلف

Copy University

المدعي وقضى له ولا يقضي بنبكوله والنكول ان يقول انما كان
او يقول له القاضي احلف فيقول لا احلف فان سكنت حكم
القاضي بنبكوله وقوله للمدعي احلف حكم بنبكوله واليمين المدعي
في قول كبيسة وفي الاظهر كما قرر المدعي عليه فلو اقام
المدعي عليه بيعة لجدها باء او ابراء لم تسمع فان اجمعت
المدعي ولم يتعلل بسني سقط حقه من اليمين وليس له
مطالبة الخصم فان تعلل باقامة بيعة او مراجعة حساب
امهل ثلاثة ايام وقيل ابد وان اسقط المدعي عليه حينئذ
لينظر حسابه ليرمي هل وقيل ثلاثة ولو اسقط في اجتهاد الجواب
امهل الى اخر المجلس ومن طوّل بركة فادعى دفعها الى
ساع اخر او غلط خارج والرواية اليمين فنكل وتعذر
رد اليمين فالاصح انها تؤخذ منه ولو ادعى ولي صبي ديناً
له فانكر ونكل لم يحلف الولي وقيل يحلف وقيل ان ادعى
مباشرة بسبب خلف فصل ادعى عتيقاً في يد ثالث
واقام كل منهما بيعة سقطتا وفي قول يتعلل بغير قول

فمن

فسر وقول يقرع وقول يوقف خي بين او يسطر المحاول
ان في يديهما واقاما بينتين بقيت كما كانت ولو كانت بيعة
واقام غيره بها بيعة وهو بيعة قدم صاحب اليد ولا تسمع بيعة
الاعد بيعة المدعي ولو انزلت بيعة بيعة ثم اقام بيعة بملكه
استد الى ما قبل ان الزينة واعتد ربيعة شهودة سمعت
وقيل لا ولو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقل
الملك ي و اقاما بينتين قدم الخارج ومن اقر بخبره بشي
مراد عاه لم تسمع الا ان يدكر انتقالاً ومن اخذ منه مال
بيعة ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الاصح والمذهب
ان زيادة عدد شهود احدهما لا تزحج وكذا لو كان للاحدهما
رجلان وللآخر رجل وامرأتان فان كان للآخر شاهد ويمين
مع الشاهد ان في الاظهر ولو شهدت للاحدهما بملك من
سنة وللآخر من اكثر فالأظهر تزحج الاكثر ولصاحبها
الاجرة والزيادة الحادثة من يومئذ ولو اطلقت بيعة وار
بيعة فالذهب انهما سوا وانه لو كان لصاحب متأخره

دعوى ان كان المدعي
اليمين ما عطفه

التاريخ يد قدره وانها لو شهدت بملكه او لا فاعلم امره
تعرض للحال لم تسمع حتى يقولوا ولم يزل ملكه اول الامر
من يلا له وخجور الشاهدة بملكه الان استصحابا لما سبق
من ارب وشرى وغيرهما ولو شهدت باقراره امس بالملك
له استديم ولو اقامها بملك دابة او شجرة لم يستحق ثمره
موجودة ولا ولد ام منفصلا ويستحق حلالا في الاصح ولو اقام
شيئا فخذ منه حجة مطلقة رجع على بايعه باليمن وقيل
الا اذا ادعى ملك سابق على الشري ولو ادعى ملكا مطلقا
فشهدوا له مع سبيه لم يضر وان ذكر سببا وهم سببا
ضرر **فصل** قال اجرتك البيت بعشرة فقال بالجمع
الدار بالعشرة واقاما بينتين تعارضتا وفي قول تقدم
ولو ادعى شيئا في يد ثالث واقام كل واحد منهما بينة
انه اشتراه وورث له ثمنه فان اختلف تاريخ حكمه للاسبق
والا تعارضتا ولو قال كل منهما بعتك بكذا واقامها فان
اخذ تاريخها تعارضتا وان اختلف لزمه الثمنان وكن ان

الملك

الملكنا او احدهما في الاصح ولو مات عن ابنين مسلم ونصراني
فقال كل منهما مات علي ديني فان عرف انه كان نصرانيا صدق
النصراني فان اقاما بينتين مطلقتين قدم المسلم وان قيد
ان آخر كلامه اسلام وعكسته الاخرى تعارضتا وان لم يجر
دينه واقام كل بينة انه مات علي دينه تعارضتا ولو مات
نصراني عن ابنين مسلم ونصراني فقال المسلم اسلمت
بعد موته فالاميراث بيننا فقال النصراني بل قبله صدق المسلم
بيمينه وان اقاما ما قدم النصراني فلو انفق علي اسلام
الابن في رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان وقال
النصراني في شوال صدق النصراني وموت قبله بينة المسلم
علي يمينه ولو مات عن ابوين كافرين وابن مسلمين فقال
كليات علي ديننا صدق الابوان باليمين وفي قول يوقف
معي بين او يصطحوا او شهدت انه اعتق في مرضه
سالموا واخري غائما وكل واحد ثلث ماله فان اختلف
تاريخ قدم الاسبق وان اتخذا اقرب وان اختلفا قبل يقرع

سلام

وقيل في قول يعتق من كل نصفه **كتاب** المذهب يعتق
كل نصفه والله اعلم ولو شهد اثنان انه اوصى بغيره سالم
وموثلته وارثان حازان انه رجع على ذاك ووصي بغيره
غايرو وهو ثلث ثبتت لغايرو فان كان الوارثان فاسقين لم
يثبت الرجوع فيعتق سالم ومن غامر ثلث ما لم يعد سالم
فصل شرط القايض عدل مسلم مجرب والاصح
حز ذكر لا عدد ولا كونه مدليا واذا ائدا عياجه ولا عرف
عليه وكذا لو اشتركا في وطء فولدت مكيئا منهما وتارة
بان وطئا بشبهة او مشتركة لهما او وطئا في جنة وطلق
فوطئها المشتري ولم يستبرأ واحد منهما وكذا لو وطئ
مكوحه في الاصح فاذا ولدت لمابين ستة اشهر والصح
من وطئها ما وادعياء عرض عليه فان تحلل بين وطئا
حيضة فللثاني الا ان يكون الاول زوجا في نكاح صحيح
وسواء فيهما اتفاقا اسلاميا وحرية ام لا **كتاب**
العتق انما يصح من مطلق التصرف ويصح تعليقه واذا

فوطئها في جنة
او نكاح فاسد او امانة
فوطئها في جنة

الحر فيعتق كله وصريح تحرير اعتناق وكن امة رقية
في الاصح ولا يحتاج الى اية وتحتاج اليها كناية وهي لا ملكتي
عليك لا سلطان لا سبيل لا خدعة انت سامية انت مولاي
وكذا كل صريح او كناية للطلاق وتوله لعبد انت حر ولامه
انت حر صريح ولو قال عتقك اليك او خيرتك ونوري تقويض
العتق اليه فاعتق نفسه في المجلس عتق او اعتقتك علي الف
اوت حر علي الف فقبل او قال له العبد اعتقني علي الف فلجابه
عتق في الحال ولزمه الالف ولو قال بعثك نفسك بالف
فقال اشتريت والمذهب صحة البيع ويعتق في الحال وعليه الف
والولا لسيده ولو قال لحامل اعتقتك او اعتقتك دور جمل
عتق ولو اعتقه عتق دونها ولو كان لرجل وللمرأة لاخر لم يعتق
اخرهما يعتق الآخر ولو كان بينهما عبد فاعتق احدهما كله او
نصيبه عتق نصيبه فان كان معسر ادق الباقي لشريكه والا
سري اليه او الي ما ليس به وعليه قيمة ذلك يوم الاعتناق وتقع
سراية بنفس الاعتناق وفي قول باء القيمة وقول ان دفعها

١٥١

بانها بالاعتاق والاداء الشريكين الموسريين عليه
 قيمة نصيب شريكه وحصة من مهر مثل ونحوه الا قول
 وقت حصول السراية فعلى الاول والثالث لا تجب قيمة حصته
 من الولد ولا يسري ندينه ولا يمنع السراية دين مستغرق
 الاظهر ولو قال لشريكه الموسر اعتقت نصيبك فعليك قيمة
 نصيب فانك صدق بيمينه فلا يعتق نصيبه ويعتق نصيبك
 باقراره ان قلنا يسري بالاعتاق ولا يسري الى نصيب المنكر
 ولو قال لشريكه ان اعتقت نصيبك فنصيبك حر بعد نصيبك
 فاعتق الشريك وهو مؤسر يسري الى نصيب الاول ان قلنا لا
 بالاعتاق وعليه قيمته ولو قال فنصيبك حر قبله فاعتق الشريك
 فان كان المعلق معسرا اعتق نصيب كل عنه والاولاهما وكذا ان
 كان موسرا وابطلنا الدور والافلا يعتق شيء ولو كان عبد
 لرجل نصفه ولا حر ثلثه والاخر سدسه فاعتق الاخران
 نصيبهما معا فالقيمة عليهما نصفان على المذهب وشرط السراية
 اعتاقه باختياره ولو ورث بعض ولده لم يسر والمريض مقسر

الا في ثلث ماله والميت معسر ولو اوصى بعقوبة نصيبه
 لم يسر **فصل** اذا امكك اهل بئر عاصله او فرعه عتق
 ولا يشترى ولا ينفق عليه ولو وهب له او وصى له
 فان كان كاسيا فعلى الولد قبوله ويعتق وينفق عليه
 واذا كان فان كان النصب مقسرا وجب القبول ونفقته في
 بيت المال او موسرا حره ولو ملك في مرض موته قربة
 بلا عوض عتق من ثلثه وقيل من اربعة ارباعه او يعوض
 بلا اعيان به من ثلثه ولا يرث فان كان عليه دين فقيل
 لا يصح الشراء ولا الصنع صحته ولا يعتق بدينه الذي
 او عناية فقد رها كعبه والباقي من الثلث ولو وهب
 لعبد بقض فرب سببه فقيل وقلنا يستقل به عتق
 وسري وعلى سببه قيمة باقية **فصل** اعتق في مرض
 موته عبدا لا يملك غيره عتق ثلثه فان كان عليه دين
 مستغرق لم يعتقه منه شيء ولو اعتق ثلثه لا يملك غيره
 قيمته سوا عتقا حدهم بقرعة وكذا لو قال اعتق ثلثي
 او ثلثكم حر ولو قال اعتقت ثلث كل عبدا قرع وقيل
 يعتق من كل ثلثه والقرعة ان تؤخذ ثلث رقا

١٥٨

مَتَا وَبِهِ يُكْتَبُ بَيْنَ رَقْعَيْنِ وَاحِدَةٍ عَتَقَ
 وَتَدْرِي فِي بِنَادِقٍ كَأَسْبَقٍ وَخَرَجَ وَاحِدَةً بِاسْمِ لَدُنْهِ
 فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ عَتَقَ رَقْعًا آخَرَ أَوْ الرُّقْعَ الْآخَرَ
 أُخْرَى بِاسْمِ آخَرَ وَخَوَّزَ أَنْ تَكْتُبَ أَسْمَاءَهُمْ ثُمَّ تَخْرُجُ رَقْعَةً
 عَلَى الْحَبْرَةِ مِنْ خَرَجَ اسْمُهُ عَتَقَ وَرَقَاً وَانْ كَانُوا
 ثَلَاثَةً قِيمَةً وَاحِدَةً مِائَةً وَآخَرُ مِائَتَانِ وَآخِرُ ثَلَاثَ مِائَةٍ
 أَقْرَعَ بِسَهْمِي رَقْعٍ وَسَهْمِهِمْ عَتَقَ فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ لَدُنْ
 الْمَا بَيْنَ عَتَقَ وَرَقَاً وَالثَّلَاثُ عَتَقَ ثَلَاثَةً وَوَاحِدٌ لِيُعْتَقَ
 ثُمَّ يَقْرَعُ بَيْنَ الْآخَرِينَ بِسَهْمِي رَقْعٍ وَسَهْمِهِمْ عَتَقَ فَمَنْ خَرَجَ ثُمَّ مِنْهُ
 الثَّلَاثُ وَانْ كَانُوا فَوْقَ ثَلَاثَةٍ وَأَمَّا كَنْ تَوَزِيْعُهُمْ بِالْعَدَدِ
 وَالْقِيَمَةِ كَسْتُهُ قِيَمَتُهُمْ سَوَاءً جَعَلُوا لَثْنَيْنِ شَيْنٍ وَبِالْقِيَمَةِ وَ
 الْعَدَدِ كَسْتُهُ قِيَمَةً أَحَدُهُمْ مِائَةً وَقِيَمَةُ آخَرُهُ مِائَةً وَثَلَاثَةً
 مِائَةً جَعَلُوا الْوَلَّ جَزْأً وَآلِثَانِ جَزْأً وَالثَّلَاثَةُ جَزْأً وَانْ تَقْدَرُ
 بِالْقِيَمَةِ كَارِبَعَةٍ قِيَمَتُهُمْ سَوَاءً فَيُقَوَّلُ جَزْأً وَثَلَاثَةً أَجْزَاءً
 وَاحِدًا وَاحِدًا وَثَانِ فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ لَوَاحِدٍ عَتَقَ ثُمَّ
 أَقْرَعَ لِنَقِيْمِ الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثِينَ رَقْعًا آخَرَ ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا
 فَيُعْتَقُ مَنْ خَرَجَ لَهُ الْعَتَقُ وَثَلَاثُ الْآخَرِ فِي قَوْلٍ يَكْتُبُ

اسم

اسم كل عبد في رقعة فيعتق من خرج لا وثلاث الثاني
 أظهرهما الأول والله أعلم والقولان في استعانة
 وقيل الجاية إذا اعتقنا بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج
 كلهم من الثلث عتقوا ولهم كسبهم من يوم الاعتاق ولا
 يرجع الوارث بما انفق عليهم وإن خرج بماله عبدًا فخرج
 ومن عتق بقرعة حكم بعتقه من يوم الاعتاق وتغير عنه
 حينئذ وله كسبه من يومئذ غير محسوب من الثلث ومن
 بقى رقيقًا قوم يوم الموت ويحسب من الثلثين هو وكسبه
 الباقي قبل الموت كالحادث بعده فلو اعتق ثلاثة لا
 يملك غيرهم قيمة كل مائة فكسب أحدهم مائة أقرع فإن
 خرج العتق لكاسب عتق له المائة وإن خرج لغيره
 عتق ثم أقرع فإن خرجت لغيره عتق ثلثه وإن
 خرجت له عتق ربعه وتبعه ربع كسبه **فصل**
 من عتق عليه رقيقًا باعتاق أو كتابة وتدير أو
 سِتْلَادَ وَقَرَابَةً وَسَرَايَةً فَوَلَّاهُ لَهُ ثُمَّ لَعَصْبَتَهُ
 وَلَا يَرِثُ امْرَأَةً بِالْوَلَاءِ الْأَمِنْ عَتَقَهَا وَأَوْلَادَهُ وَ
 عَتَقَائِهِ فَإِنْ عَتَقَ عَلَيْهَا أَبُو هَاتِمٍ أَعْتَقَ عَبْدًا فَمَاتَ
 بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ بَلَا وَارِثَ فَمَالَهُ لَهُ لِلْبَنِيَّةِ
 وَالْوَلَاءِ الْأَعْلَى الْعَصْبَةِ وَمَنْ مَسَهُ رَقْعًا وَلَا عَلَيْهِ

الامعتقه وعه ولو نكح عبد معتقه فانت
بولد فولاً وله الموت ثم فان اعتق الاب الحرة واليه
ولو مات الاب رقيقاً وعتق ابداً جراً الى مواليه فان
اعتق ابداً والاب رقيقاً فانتعتق ابداً فان اعتق الاب بعد
الجر الى مواليه وقيل يبقى المولى الام حتى يموت الاب
فيجر الى موالي ابداً ولو مكر هذا الولد اباه جراً ولا
خوته اباه وكذا ولا نفسه في الاصح **قلت**
الاصح المنصوص لا بجره والله اعلم **الكتاب**
التدبير صريحه انت حر بعد موتى او اذ امت او متى
مت فانت حر او اعتقتك بعد موتى وكذا دبرتك او
انت مدبر على المذهب ويصح بكنايه عتق مع بيه
تخلت سبيك بعد موتى ويجوز مقيداً ان مت
في ذل الشهر او المرض فانت حر ومعلقاً ان دخلت فانت
حر بعد موتى ويجوز فان وجدت الصفة ومات
عتق والا فلا ويشترط الدخول قبل موت السيد
فان قال ان مت ثم دخلت فانت حر بشرط دخول
بعد الموت وهو على التراخي وليس للوارث بيعه
قبل الدخول ولو قال اذ امت ومضى شهر
فانت حر فللوارث استخدامة في الشهر لا يبيعه
ولو

ولو قال ان شئت فانت مدبر انت حر بعد موتى
ان شئت اشطت المشيه متصلاً ان قال متى شئت
فللتحر ولو قال للعبد هما اذ امتا فانت حر لم يعتق
حتى يموتا فان مات احدهما فليس لوارثه بيع نصيبه
ولا يصح تدبيره مجنون وصبي ولا عير وكذا عير في
الظهار ويصح من سفية وكافر اصلي وتدبير المرد
يبنى على احوال ملكه ولو دبر ثم ارتد لم يبطل على المذهب
ولو ارتد المدبر لم يبطل وكحرفي حمل مدبره الى اظم
ولو كان للكافر عبد مسلم فدبره تقبض وبيع عليه
ولو دبر كافر كافر اسلم ولم يرجع السيد في
التدبير نزع من سيده وصرف كسبه اليه وفي
قول يباع وله بيع المدبر والتدبير تعليق
عتق بصفة وفي قول وصيه فلو باعه ثم
ملكه لم يعد التدبير على المذهب ولو رجع
عنه بقول كابطلته فتحنه تقضته رجعت
فيه صح ان قلنا وصيه والا فلا ولو علق
مدبر بصفة صح وعتق بالاسبق من
الموت والصفة وله وطء مدبره ولا
يكون رجوعاً فان اولاها بطل تدبيره ولا

بيع تدبير ام و
 تدبير مكاتب و كتابه تدبير
 دبرة من نكاح او زنا لا يثبت
 له حكم التدبير في الاظهر ولو دبر حامل لا يثبت
 له حكم التدبير على المذهب فان مات او رجع في
 تدبيرها دام تدبيره وقيل ان رجع وهو متصل
 فلا ولو دبر حامل اصبح فان مات عتق دون الام و
 ان باعها صح وكان رجوعا عنه ولو ولدت المعلق
 عتقها لم يعتق الولد وفي قول ان عتقت با
 الصفة عتق ولا يتبع مدبرا ولده وحياته
 كجناية قن و يعتق بالمولد من الثلث كله او بغيره
 بعد الدفن ولو علق عتقا على صفة مختص
 بالمرض كان دخلت في مرضه موت فان حر عتقا
 من الثلث وان احتملت الصحة فوجدت في
 المرض فمن اسر المال في الاظهر ولو ادعى عبدة
 التدبير فانكر فليس رجوع بل يخلو ولو وجد
 مع مدبر مال فقال كسبه بعد موت السيد
 وقال الوارث قبله صدق المدبر بهينه وان
 اقاما بينتين قدمت بينته **كتاب**
الكتاب هي مستحبة ان طلبها قبيح
 امين

امين قوي على الكسب قبيل او سر قوي ولا تكفه
 جبال وصيغتها كانت تكتب عا كذا محمدا اذا ابنته فانت
 حر و بين عدد النجوم وقسط كل نجم ولو ترك لفظ
 التعليق ونواه جاز ولا يكفي لفظ كتابة بل التعليق
 ولا نية على المذهب ويقول المكاتب قبلت وشر
 طها تكليف واطلاق وكتابة المريض من الثلث
 فان كان له مثله صحت كتابته كله فان لم يكن غيره
 وادى في حياته ما يترو قيمته مائة عتق لثلاثة
 ولو كاتب مرتد تدبر على احوال ملكه فان وقفناه
 بطلت على اجد يد ولا نضج كتابته مرهون ومكرو
 وشرط العوض كونه دينام مؤجلا ولو منقعة
 ومجما بغير فاكتر وقيل ان ملكه بعضه وباقيه
 حر لم يشترط اجل وتنجيم ولو كاتب على خدمة شهر
 ودينار عند انقضائه صحته او على ان يبيعه
 كذا فسدت ولو قال كاتب تكتبه وبعته بهذا الثوب
 بالف وخره الالف وعلق الحرية بادائه فالمذهب
 صحت الكتابة دون البيع ولو كاتب عبيدا على عوض
 منجم وعلق عتقهم بادائه فالنصر صحتها ويورع
 على قيمته يوم الكتابة فمن ادا حصته عتق ومن عجز

كله وان ادعى ما يملكه

وصح في الرقبة
 ان كان باقية لغيره
 له على المذهب ولو كانتا معا
 الخوم وجعل المال على نسبة ملكيهما
 واراد الاخر ابتغاء فكانت عتقه
 من نصيبه او اعنته عتق نصيبه وقوم الباقي ان كان
 موسرا **فصل** يلزم السيد ان يحط عنه جزا من المال
 او يدفعه اليه واحدا او في النجم الاخير الباق ولا
 صح انه يكفي ما وقع عليه الاسم ولا يخلف حسب المال
 وان وقت وجوبه قبل العتق ويستحب الربع والا
 فالسبع وحرم وطى مكاتبة ولا خديعة وحيتهم
 والولد حر ولا تجب قيمته على المذهب وصارت مسو
 لدة مكاتبة فان عجزت عتقت نفوته وولدها من
 نكاح وزنا مكاتب في الاظهر يتبعها رقا وعتقا وليس
 عليه شيء والحق فيه للسيد في قول لها فلو قتل
 قيمته لذي الحق والمذهب ان ارض جناية عليه
 وكسبه ومهره ينفق منها عليه وما فضل وفق
 فان عتق له والا فلا سيد ولا يعتق شيء من المكاتب
 حتى

حتى يورث الجميع ولو اتي
 بينه حلف المكاتب انه
 عنه فان ابي قبضة القاض
 السيد ولو خرج المودى مستحقا رجع السيد بده فان
 كان في النجم الاخير بان ان العتق لم يقع وان كان قال عند
 اخذه انت حر وان خرج معيبا فله رده واخذ بدله
 ولا يتروخ الا باذنه ولا يتسرى باذنه على المذهب
 وله شرائع في التجارة فان وطئها فلا حد والولد حريم
 فان ولدته في الكتابة او بعد عتقه لدون سنة
 اشهر تبعه عتقا ورقا ولا تصير مستولدة في الاظهر وان
 ولدته بعد العتق لفوق سنة اشهر وكان يطؤها
 فهو حر وهي ام ولد ولو عجل النجوم لم يحير السيد
 على القول ان كان في الامتناع عرض كؤوته حفظه
 او خوف عليه والا فحير فان كان قبضة القاض
 ولو عجل بعضها لغيره من الباقي فابرا لم يصح
 الدفع ولا الابراء ولا يصح بيع النجوم ولا الاعتاق
 ضمنها فلو باع وادى الى المشتري لم يعتق في الاظهر
 ويطالب السيد المكاتب والمكاتب المشتري بما اخذ
 منه ولا يصح بيع رقيقته رقبته في الجدي فلو باع

فأدى إلى المشتري فيه المفقولان وكتبته كسيرة
وليس له بيع ما في يده بعت واعتناق عبده وترو
يجامته ولو قال له رجل اعتق مكاتبك على هذا
ففعول عتقه ولزمه ما التزم **فصل** في الكتابة
لازمة من جهة السيد ليس فسخها إلا أن تعجز
عن الإياد جازية للمكاتب فله تركه إذا وإن كان
معه فاء أو فاء ن فاء ذ اعجز نفسه فللسيد الجبر
والفسخ بنفسه وإن شأنا محال للمكاتب الفسخ
في الأصح ولو استعمل المكاتب عند حلول النجم
امهاله فإن امهاله ثم اراد الفسخ فله وإن كان
معه عروضا امهاله لبيعها فإن عرض كساد فله
أن لا يرد في المهلة على ثلاثة أيام وإن كان ماله
غائبا امهاله إلى الاختار إن كان دون مرحلتين وإذا
فلا ولو حل النجم وهو غائب فللسيد الفسخ فله
كان له مال حاضر فليس للقاضي إلا إذا آمنه ولا تفسخ
يخون المكاتب ويؤدي القاضي أن وجد له مالا ولا
يخون السيد ويدفع إلى وليه ولا يفتق بالدفع
ولو قتل سيده فلو ارثه قصاص فان عفى على
دية أو قتل خطأ أخذه مما معه فإن لم يكن فله

تجيزه في الأصح أو قد
كاسبقه ولو قتل
أو كان خطأ أخذه
والأشرف أن لم يكن معه شيء وسال المستحق تعجزه
القاضي ويبيع بقدر الأرش فإن بقي منه شيء بقيت
فيه الكتابة وللسيد فداء وابقاه مكاتباً ولو اعتقه
بعد الجناية أو أبرأه عتقه ولزمه الفداء ولو قتل
المكاتب بطلت ومات رقيقاً وللسيد قصاص على
قاتله المكاتب وإذا فالقيمة ويستقل بكل تصرف لا يترفع فيه
ولا خطر وإذا فلا يصبح بإذن سيده في الظاهر ولو اشترى
من يعتق على سيده صح فإن عجز وصار لسيد عتق
أو عليه لم يصح بالإذن وبإذن فيه القبول فإن صح
تكتب عليه ولا يصح اعتاقه وكتابتة بإذن على
المذهب **فصل** في الكتابة الفاسدة لشرط أو عو
أو أجل فاسدة الصحيحة في استقلا إلى الكسب وأخذ الرش
الجناية عليه ومهرشبه وفي أنه يعتق بالاداء و
يتبعه كسبه وكالتقليق أنه لا يعتق بإبراء وتنطل
عوت سيده وتصح الوصية برفقته ولا يصرف إليه
سهم المكاتبين ونحو الفها في أن للسيد فسخها وأنه لا يملك
ما

يا حذو يد يرجع المكا... إن كان متقومًا وهو
 عليه بغيره يوم انه... ان تخاسا فاقول انما
 ويرجع صاحب الفضل... **قلت** اصح اقول
 التقاض سقوط احد الدينين بآخر بلا رضا
 والثاني برضاهما والثالث برضا احدهما والرابع
 لا يسقط والله اعلم فان نسخ السيد فليشهد
 فلو ادى المال فقال السيد كنت فسخته فانكره صدق
 العبد بيمينه والا بطلان الفاسد بحنف
 السيد واغمايه وانجر عليه لا يحنون العبد ولو ادعى
 كتابة فانكره سيده او وارثه صدقا ويخلق الورث
 على نفي العلم ولو اختلفا في قدر النجم او صفتهما
 في الفائم ان لم يكن قبضها يدعيه لم تنسخ الكتابة
 في الاصح بل ان لم يتفقا فسبح القاضي وان كان
 قبضه وقال المكاتب بعض المقبوض وديعه
 عتق ورجع هو بما ادى والسيد بقيته وقد
 يتقاضان ولو قال كاتبك وانا محنون او محجور
 على فانكر العبد صدق السيد ان عرف سبقا ادعاه
 والا فالعبد ولو قال السيد وضعت عند النجم
 الاول او قال البعض فقال بل الاخر والكل صدق
 السيد ولو

ولو ما عتق بنين وعبد... الكاتبني ابو كذا فان
 انكر صدقا وان صدق... انت فان اعتق
 احدهما نصيبه فلا يصح... يتقيد بوقوف فان ادعى
 نصيبه الاخر عتق كله وكلاؤه للاب وان عجز
 قوم على المعتقد ان كان موسرا والا فنصيبه
 حر والباقي قن لاخر **قلت** بل الاظهر العتق والله
 اعلم ولو صدقه احدهما فنصيبه مكاتب
 ونصيب المكذب قن فان اعتق المصدق
 فالذهب انه يقوم عليه ان كان موسرا
كتاب امهات الاول اذا احيل منه فولد
 حيا وميتا او ما يجب فيه غرة عتقت موت
 السيد او امته غيره بنكاح فالولد رقيق ولا تغير
 ام ولد اذا ملكها او بشبهة فالولد حر ولا نصر
 ام ولد اذا ملكها في الاظهر وله وطأ امر الولد
 واستخدامها واجارتها وارثها عليه وكذا
 تزويجها بغير اذنها في الاصح ويجرم بيعها
 عتقها ولو ولدت من زوج او زنا فالولد
 السيد بيقع عونه كهي واو لا ذها قبل الا
 بلاد من زنا او زوج لا يعتقون بموت
 السيد

وله بيعهم وعتقا

وبالله التوفيق و

كنالتهنكوا

من راس المال

يهدأ هذا وما

الله اللهم صل على

محمد عبده ورسوله النبي الامي وعلى اله

الزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى

ابراهيم وبارك على محمد وعلى اله

وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى اله

في العالمين انك حميد مجيد واختم لنا بخبر

لنا شأننا كله وافعل ذلك يا خوافنا واحسانا

وسائو المسلمين ووافق الفراغ من هذه

المباركة يوم الخميس رابع عشر شوال سنة

خمسة واربعين وسبع مائة

اجلس الله غايتها على يد

العبد الفقير الى ربه محمد

ابن ابي بكر القرشي

غفر الله تعالى له ولوالديه

ولسائو المسلمين وللمسلمين

برحمته يا ارحم

الرحمين

